الجمهورية التونسية

وزارة السياحة والصناعات التقليدية

المشروع السّنوي لأداء مهمة السياحة والصناعات التقليدية

لسنة 2021

أكتوبر 2020

الفهـــــــرس

المحور الأول : التقديم العام لمهمة السياحة والصناعات التقليدية	
1	تقديم إستراتيجية القطاع والمهمة
2	تقديم برامج المهمة
3	تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة
4	الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط
المحور الثاني : تقديم برامج المهمة	
I. برنامج السياحة والصناعات التقليدية	
1	تقديم البرنامج وإستراتيجيته
2	أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
3	نفقات البرنامج
الملاحـــق	
4	بطاقات مؤشرات قيس أداء البرنامج
5	بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج
II. برنامج القيادة والمساندة	
1	تقديم البرنامج وإستراتيجيته
2	أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج
3	نفقات البرنامج
الملاحـــق	
4	بطاقات مؤشرات قيس أداء البرنامج

التقديم العام

شرعت تونس في إدخال إصلاح عميق على منظومة المالية العمومية في اتجاه تدعيم قواعد الحكم الرشيد والتوظيف الأمثل لموارد الدولة على أساس التوجهات والأولويات المحددة، إضافة إلى إرساء نشاط عمومي قائم على النجاعة والمردودية من جهة والشفافية والمسؤولية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، انطلق سنة **2004** مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بتنقيح القانون الأساسي للميزانية حيث أتاح المشرع إمكانية رصد اعتمادات ميزانية الدولة وفق " **مهمات** " و" **برامج**" و" **عمليات**". وقد وقع اعتماد تمشّ تدريجي لإرساء هذا النمط الجديد للتصرف في ميزانية الدولة، يقوم على اختيار مجموعة من الوزارات لتحتضن تجربة نموذجية تقتضي إعداد وتقديم ميزانية حسب الأهداف بالتوازي مع الميزانية الكلاسيكية.

وفي هذا الاطار، وتبعا لإلحاق وزارة السياحة بمجموعة الوزارات النموذجية من الدفعة الثالثة المنضوية في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إنطلاقا من سنة **2014**.، قدم قطاع السياحة منذ سنة **2014** " **مشروعه السنوي للأداء**" في إطار الميزانية حسب الأهداف لوزارة السياحة سابقا (قبيل ضم قطاع الصناعات التقليدية لمشمولات الوزارة في بدايات سنة **2015**). كما قدمت مهمة السياحة والصناعات التقليدية، في إطار إعداد الميزانية حسب الأهداف لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية، ستة **(06)** مشاريع سنوية للأداء بعنوان سنوات **2015** و**2016** و**2017** و **2018** و **2019**و**2020**.

وتواصل الوزارة جهودها للسنة السابعة على التوالي في إرساء تجربتها النموذجية من خلال تقديم المشروع السنوي للأداء بعنوان سنة **2021** ، والتي تعتبر سنة هامة واستثنائية، فبالإضافة إلى كونها السنة السابعة للتجريب الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف[1]، ولكونها ستشهد مواصلة تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية وبالتالي تسارع نسق إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، بالإضافة إلى الشروع في الخطوات الأولى لإرساء نظام الرقابة المعدلة[2] وتواصل تجربة إرساء البرمجة السنوية للنفقات[3] والتي تم الشروع في إعدادها خلال سنة **2016**. بعد انطلاق وزارة السياحة والصناعات التقليدية في التجريب الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وتسعى الوزارة خلال سنة **2021**، إلى مزيد إحكام أساليب إعداد إطار النفقات متوسط المدى وخاصة الاستغلال الامثل لآليات التصرف الحديث في الميزانية (**ابرام عقود الآداء على المدى المتوسط**) والآليات الجديدة لقيادة البرامج العمومية (**ميثاق التصرف**) كذلك الاستغلال الامثل لمنظومات الاداء **(S/I**

---

1 تطبيقا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 12 بتاريخ 18 أفريل 2013 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 وإعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية.

2 قرار رئيس الحكومة مؤرخ في 7 أفريل 2014 يتعلق بضبط شروط وقواعد الرقابة المعدلة الممارسة من قبل مراقبي المصاريف العمومية على الوزارات المعنية بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

3 قرار رئيس الحكومة مؤرخ في 25 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط إجراءات البرمجة السنوية للنفقات والتأشير عليها بالنسبة للوزارات المعنية بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

(PERFORAMANCE بعد دخول القانون الأساسي الجديد للميزانية حيز التطبيق . وستعمل وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إلى تثمين واستغلال الخبرة التي اكتسبتها الوزارة بخصوص أليات البرمجة متعددة السنوات فضلا على مزيد إثراء وتطوير تجربتها النموذجية في مجال إرساء المنظومة الجديدة خاصة بعد استكمال **اشغال التنزيل العملياتي** ومراجعة **تنزيل الاداء** خلال السنة الحالية للبرنامج العملياتي **"السياحة والصناعات التقليدية"** وعليه المراجعة الشاملة لكامل لسلسلة المسؤوليات على ضوء الخطة الإصلاحية لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية في حدود سنة **2020**.

لمحة عامة على وضعية قطاع السياحة والصناعات التقليدية خلال سنة 2020 اثر تفشي فيروس كورونا :

يعتبر قطاع السياحة والصناعات التقليدية في تونس من القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية ورافدا أساسيا من روافد التنمية في البلاد، باعتبار مكانته في الاقتصاد الوطني ودوره الهام في دفع التنمية الشاملة والمساهمة الفعالة في العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يعتبر محركا لبقية القطاعات المرتبطة بنشاطه على غرار قطاعات النقل والفلاحة والصناعات الغذائية والصحة والطاقة والأشغال العامة والمؤسسات المالية والتجارة والصناعات المعملية والمهن والحرف الصغرى وغيرها.

وعلى هذا الاساس فإن النشاط السياحي يساهم بحوالي 14 % من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يناهز 16 **مليارديناربسنة 2019**) بما يساهم في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة **21 %** ، كما يوفر حوالي **400 ألف** موطن شغل مباشر وغير مباشر (ما يقارب**12 %** من القوى العاملة بالبلاد) ،هذا ويوفر القطاع مداخيل هامة بالعملة الأجنبية، قدرت بحوالي **9 مليارديناربسنة 2019**،

كما يساهم نشاط الصناعات التقليدية بحوالي **4%** من الناتج الداخلي الخام و بنسبة **2 %** من مجموع الصادرات التونسية ويشغل أكثر من **350 ألف** حرفي موزعين على **76** نشاط .هذا وقد قدر معدل الاستثمار في هذا المجال ب**6 ألاف** مشروع سنويا ،بمعدل **18م د** .

ولئن حقق النشاط السياحي مؤشرات إيجابية خلال سنة **2019** وبوادر مشجعة إلى غاية فيفري **2020** حيث بلغ عدد الوافدين **1.055.403 سائح**، أي بتطور قدر بنسبة **10 %** ،فيما بلغت المداخيل السياحية بالعملة الأجنبية **723,4 م.د**، أي بارتفاع بنسبة **28 %** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2019** ،إلا أن الازمة التي شهدها العالم جراء تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد ،جعل **96 %** من دول العالم تبادر بتطبيق القيود على السفر خلال الفترة الممتدة بين شهري جانفي ومارس **2020** كجزء من جهودها للقضاء على هذا الوباء.

كما أغلقت **90** دولة حدودها أمام المسافرين إما بصفة كلية أو جزئية، بينما اعتمدت **44** دولة الوضع الصحي ببلد المنشأ لتسيير رحلاتها الدولية .

ووفقا لتقرير المنظمة العالمية للسياحة، يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضررا من تفشي فيروس كورونا المستجد حيث تشمل تداعيات هذا الوباء كل من العرض والطلب على السفر الذي يواجه اضطرابا غير مسبوق في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية والاجتماعية والتجارية إضافة إلى تسجيل نتائج متباينة في الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح. وتقدر المنظمة العالمية للسياحة الخسائر من حيث إنفاق السياح الدوليين (إيرادات السياحة الدولية)، بما قدره **30** إلى **50** مليار دولار أمريكي.

وفي ظل هذه المتغيرات العالمية أضحى النشاط السياحي في تونس وجميع الانشطة ذات الصلة من فنادق ومطاعم ووكالات أسفار ونقل بري وبحري ، بداية من شهر مارس **2020** يواجه أزمة غير مسبوقة في تاريخه ، حيث تم تسجيل توقف تام لعدد السياح الوافدين على بلادنا ابتداء من العشرية الثانية من

شهر مارس، أي بتراجع بنسبة **100 %** وذلك بالنسبة إلى كل الأسواق السياحية ، واعتمادا على نسب النمو المسجلة في مستوى المداخيل السياحية خلال شهري جانفي وفيفري **2020** ، يمكن تقدير جملة المداخيل لسنة **2020**، بما قدره **7,2** مليار دينار، بما يشير إلى تسجيل خسائر متوقعة بحوالي **6 مليار دينار**.

وفي ذات السياق تواصل تراجع القطاع السياحي بصفة غير مسبوقة الى موفى **20** جوان من سنة **2020** وذلك بعد أن سجل نتائج ايجابية خلال شهر جانفي وفيفري (+9.8 % على مستوى عدد الوافدين و27.6% في المداخيل السياحية)

وتعتبر النتائج السلبية المسجلة حاليا والمبوبة اسفله الاسوأ في تاريخ القطاع السياحي التونسي :

المؤشرات السياحية	الوحدة	2019	2020	الفارق
المداخيل السياحية	مليون دينار	1.901,2	1.070,8	43.7-
	مليون أورو	556,9	339,3	39,1-
	مليون دولار	629,2	373,5	40,7-
عدد الليالي المقضاة		7.797.518	2.300.852	70.5-
عدد الوافدين		3.425.925	1.305.916	61.9-

كما انخفض حجم الليالي المقضاة للمقيمين الى موفى **10** جوان من السنة الحالية بنسبة **70.5 %** ليمر من **1.774.971** ليلية سنة **2019** الى أقل من النصف **(681.600)** ليلية خلال نفس الفترة من سنة **2019**،أي ما يعادل انخفاضا ب**1.093.371** ليلة مقضاة.

كما تراجع عدد الوافدين على النزل بدوره الى حدود **10** جوان من سنة **2020** بنسبة هامة تقدر ب **61.6 %**

.

كما أن نشاط الصناعات التقليدية ،ومنذ دخول إجراءات الحجر الصحي الشامل حيز التنفيذ يمر بأزمة عميقة جراء توقف التزود بالمواد الأولية والإنتاج وكذلك الترويج على مستوى السوق الداخلية والتصديرية وقد أصبح العديد من العاملين في القطاع مهددين بالإفلاس والإضمحلال.

ومنذ بداية الأزمة وقصد مجابهة تداعيات الأضرار الناتجة عن تفشي وباء الكورونا اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي والمالي والجبائي لفائدة القطاع ونذكر منها:

- مرسوم رئيس الحكومة عدد **3** لسنة **2020** مؤرخ في **14** أفريل **2020** المتعلق بضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص.
- مرسوم رئيس الحكومة عدد **4** لسنة 2020 مؤرخ في **14** أفريل **2020** يتعلق بسن إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة المؤسسات والإحاطة بأجرائها.
- مرسوم رئيس الحكومة عدد **6** لسنة 2020 المتعلق بسن إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد 19"

- منشور محافظ البنك المركزي التونسي إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد **6** لسنة **2020** (تأجيل خلاص أقساط القروض من غرة مارس إلى موفى سبتمبر **2020**).

علاوة على ذلك تم اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية لفائدة القطاع ككل في إطار اجتماع المجلس الوزاري المضيق بتاريخ **30** أفريل **2020** تتمثل في:

- توظيف مبلغ بـ **100 مليون دينار** من آلية ضمان القروض البنكية المحدثة بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة **2020** لضمان القروض المسندة من طرف البنوك لفائدة المؤسسات المتضررة من تداعيات إنتشار فيروس كورونا بعد توسيع مجالها لتشمل قروضا بمبلغ جملي بـ **1500 مليون دينار** وذلك بعنوان منح قروض جديدة استثنائية في حدود **500 مليون دينار** لفائدة المؤسسات والمهنيين الناشطين في قطاعي السياحة والصناعات التقليدية بما في ذلك شركات التصرف السياحي قصد تمويل حاجيات التصرف والاستغلال وخاصة الأجور. ويشترط في المنتعين بهذه الآلية تسجيل تراجع في رقم المعاملات خلال شهر مارس **2020** لا يقل عن **25 %** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2019**أو تراجع خلال شهر أفريل **2020** لا يقل عن **40 %** مقارنة بنفس الشهر من سنة **2019** .

مع إحداث لجنة في مستوى وزارة السياحة والصناعات التقليدية تضمّ ممثلين عن وزارة المالية ووزارة الشؤون الإجتماعية والبنك المركزي التونسي والشركة التونسية للضمان لمتابعة تنفيذ هذه الآلية.

- مراجعة أحكام الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط الإنتفاع وصيغ التصرّف في الخط بمبلغ 300 مليون دينار على موارد ميزانية الدولة، المخصص لإعادة تمويل قروض إعادة الجدولة المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضرّرة من تداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد- 19" بهدف حذف الحجم الأدنى من الاستثمارات المستوجبة، وذلك قصد تمكين أكبر عدد ممكن من المؤسسات من تجاوز الأزمة والمحافظة على مواطن الشغل.

- تدعيم خط تمويل المال المتداول بمبلغ **10 م د** في اطار ملحق تكميلي للاتفاقية الإطارية المبرمة بين الديوان الوطني للصناعات التقليدية والبنك التونسي للتضامن بعنوان سنة **2020** للحرفيين المتأثرين من الأزمة الحالية لتوفير بعض السيولة لتغطية مصاريفهم المستعجلة (كراءات وأجور...) مع مراجعة حوكمة هذه الآلية الظرفية في اتجاه تكريس مزيد من الشفافية وتشريك ممثلين عن وزارات الإشراف.

وتجدر الاشارة أنه أمام محدودية الإجراءات المتخذة على المستوى الاقتصادي لفائدة الحرفيين والمؤسسات الناشطة في القطاع لتجاوز تداعيات توقف الإنتاج والترويج قصد إعادة النشاط والمحافظة على مواطن الشغل من جهة ومن جهة أخرى عدم تخصيص آليات بديلة لترويج منتوجات الحرفيين والمؤسسات الحرفية خاصة بعد الغاء جميع التظاهرات الترويجية والمهنية بالسوق الداخلية والخارجية التي تعتبر المنفذ الأساسي لصغار الحرفيين بصفة خاصة بالإضافة الى تخوف الحرفيين من تراجع مستوى الانفاق للمستهلك نتيجة تراجع الدخل في القطاع الخاص وتصريح عدد منهم مما سيؤدي بدوره إلى ظهور حالات اغلاق بالمؤسسات الحرفية وفقدانهم مواطن الشغل،فقد تقرر تمكين الحرفيين من تأجيل سداد

كراء محلات القرى الحرفية الراجعة بالنظر للديوان الوطني للصناعات التقليدية خلال القترة الفاصلة بين مارس 2020 ومارس 2021.

وبالتوازي مع التدابير السالفة الذكر، تولت وزارة السياحة والصناعات التقليدية اتخاذ جملة من الاجراءات الاضافية في إطار مجابهة تداعيات جائحة كورونا على النشاط السياحي :

- أخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية السياح الأجانب المقيمين بالنزل وتسهيل عمليات الإجلاء وذلك من خلال إصدار منشور للغرض بتاريخ **13** مارس **2020** موجه إلى أصحاب النزل ومديري المؤسسات السياحية بما يضمن جملة من الإجراءات الوقائية في الغرض.
- مرافقة عمليات رجوع السياح الأجانب المقيمين بتونس خلال فترة غلق الحدود والحجر الصحي.
- تنفيذا لقرار الحكومة القاضي بإخضاع التونسيين العالقين بالخارج للحجر الصحي الإجباري لمدة 14 يوما تكفلت وزارة السياحة في مرحلة أولى بالتعاون مع أصحاب المؤسسات الفندقية (حوالي **70** نزل) بتوفير طاقة استيعاب تجاوزت **11836** غرفة منذ انطلاق العملية يوم **22** مارس إلى غاية **28** ماي **2020** لفائدة حوالي **15000** شخصا خضعوا للحجر الصحي الإجباري.
- في مرحلة ثانية وفي إطار اخضاع العائدين للحجر الصحي لمدة أسبوع، تم تخصيص حوالي **29** نزل بطاقة استيعاب تقدر بـ **6575** غرفة حيث تم إيواء أكثر من **5000** وافد تونسي من الخارج من **04** إلى **14** جوان **2020**.
- صياغة البروتوكول الصحي بالاعتماد على مراجع علمية وتجارب مقارنة واعتماد مقاربة تشاركية عبر تشريك الجامعات المهنية مع مصادقة مصالح وزارة الصحة على هذا البروتوكول .
- تنظيم دورات تكوينية لتطبيق هذا البروتوكول (لفائدة متفقدي السياحة) إلى جانب تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المؤسسات السياحية وحملات رقابية لمعاينة مدى تطبيق هذا البروتوكول (353 زيارة تفقد).
- الترويج للإجراءات المتخذة من قبل وزارة السياحة والصناعات التقليدية الخاصة بتوفير الظروف الصحية اللازمة خاصة بعد أن تمت الإشادة بالتجربة التونسية في مجابهة وباء الكورونا وذلك بهدف طمأنة مختلف متعهدي الرحلات الأجنبية بالإضافة إلى السياح التونسيين.

وفي ذات السياق وفي اطار مجابهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي ومعاضدة مجهود الدولة في مجابهة الوباء قام الديوان الوطني التونسي للسياحة بأخذ الاجراءات الوقائية اللازمة لحماية السياح الاجانب المقيمين بالنزل وتسهيل عمليات الاجلاء وذلك من خلال ما يلي :

- اصدار منشور بتاريخ 13 مارس 2020 موجه الى أصحاب ومديري المؤسسات السياحية تضمن جملة من الاجراءات الوقائية في الغرض .
- مرافقة المصالح المركزية والجهوية للديوان أثناء عملية رجوع السياح الاجانب المقيمين بتونس خلال فترة غلق الحدود والحجر الصحي.

تنفيذا لقرار الحكومة القاضي باخضاع التونسيين العالقين بالخارج للحجر الصحي الاجباري لمدة 14 يوما تكفلت وزارة السياحة و الصناعات التقليدية في المرحلة الاولى بالتعاون مع أصحاب المؤسسات الفندقية (حوالى 70 نزل) بتوفير طاقة استيعاب تجاوزت 11836 غرفة.

- تبني توجه كيفي وانتقائي للعمليات الترويجية.
- خلق الحدث عبر تنظيم تظاهرات كبرى ودعمها

المحور الأول

التقديم العام لمهمة السياحة والصناعات التقليدية

1. تقديم إستراتيجية القطاع والمهمة

يحظى قطاع السياحة والصناعات التقليدية في تونس بأهمية كبرى باعتبار طابعه الاستراتيجي وأثره على مجهود التنمية فضلا عن انعكاساته على مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة وانصهاره في صميم التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق حرصت الدولة منذ الاستقلال على تشجيع هذا القطاع حيث وضعت برامج متكاملة للنهوض بالبنية التحتية في جل المخططات التنموية ، كما انتهجت سياسة اقتصادية في القطاع أكثر انفتاحا وتحرّرا لتشجيع الاستثمار وتخفيض القيود الجبائية والقمرقية وسن الإجراءات والحوافز التشجيعية قصد مساعدة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على التّأقلم أكثر مع المتغيرات الإقتصادية وتمكينه من مواجهة المنافسة العالمية.

وقد مكّن هذا المناخ الملائم من تطور الاستثمار السياحي وتهيئة الأرضية المناسبة لاقتحام الأسواق ، حيث أصبحت السياحة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، إذ حقق هذا القطاع مكاسب مكنت من تكريس الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط مساهمة بذلك في تدعيم مسيرة التنمية الوطنية والجهوية من خلال إندماجها في المناخ الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وهو ما أهلها لاكتساب مكانة استراتيجية هامة في مسيرة التنمية لتونس.

وقد صاحب نجاح السياسة التنموية في القطاع السياحي والصناعات التقليدية لتونس سياسة اجتماعية متميّزة قصد حماية المجتمع من خطر الفوارق واتساع الهوّة بين المحطات السياحية والجهات، كل ذلك في تلازم وتكامل بين التنمية والديمقراطية وبين التضامن والعدالة الاجتماعية .

إلا أن هذا التطور المشهود الذي سجله القطاع لا يمكن أن يحجب بعض الصعوبات التي يثيرها الواقع الحالي للسياحة والصناعات التقليدية التونسية على ضوء ما أفرزته تجربة السنوات الماضية وما يحيط بهذا القطاع من مؤثرات وعوائق تجلت بالخصوص من خلال الأزمة العالمية التي شهدها هذا القطاع وأيضا الأحداث الاستثنائية التي شهدتها تونس في فترة انتقالها الديمقراطي بعد 11 جانفي 2011 وأخيرا الازمة الصحية العالمية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقد ساهمت هذه الازمات في إبراز العديد من النقائص التي يشكو منها القطاع على غرار عدم تنوع المنتوج وتدني جودته ومحتواه ونوعية الخدمات والضعف النسبي على مستوى الترويج فضلا عن ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية ولأنشطة الصناعات التقليدية وهو ما حتم **ضرورة مراجعة استراتيجية القطاع ككل مع مراعاة التوجهات والاتفاقيات الدولية و الالتزامات والتعهدات العالمية** للدولة التونسية وللقطاع كذلك **التعهدات الوطنية** بما سيساهم في إشعاع صورة بلادنا ويدعم المسيرة التنموية بها.

واعتبارا لكل ما تقدم ذكره، سترتكز جهود الوزارة خلال الفترة القادمة على تنفيذ التوجهات التالية:

❖ بالنسبة للنشاط السياحي:

تنبني خطة العمل على :

❖ تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة

تسعى وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى العمل على:

- إعادة النظر في المنظومة الإداريّة المشرفة على القطاع عبر مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي والمؤسّساتي ودور المهنة في النهوض بالقطاع السياحي وبكلّ ما يتعلّق بتحسين مناخ العمل والشراكة مع القطاع الخاص.
- توزيع صلاحيات الديوان الوطني التونسي للسياحة إلى ثلاث هياكل مختصّة :
  - وكالة التكوين في مهن السياحة
  - الهيئة الوطنيّة للترويج والإتصال الدولي
  - وكالة الإستثمار والتنمية السياحيّة.

❖ تحسين العرض السياحي

وذلك بالعمل على :

- إثراء العرض السياحي بأنماط إضافية من الأنشطة في مجالات:(السياحة الثقافية / السياحة الصحراوية / سياحة المؤتمرات / سياحة الإقامة / سياحة الإستشفاء / إحداث أقطاب للسياحة البديلة بالجهات الداخليّة).
- مواصلة تهيئة المناطق السياحيّة الجديدة من خلال مواصلة عمليات التحكم العقاري وإتمام إجراءات المصادقة على أمثلة التهيئة الخاصّة بها والشروع في إنجاز دراسات البنية الاساسيّة وتنفيذها وذلك بالنسبة لمناطق التنمية الجهويّة.

❖ تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي

تسعى الوزارة من خلال ذلك الى العمل على :

- وضع علامة للجودة للمنتوج السياحي التونسي.
- وضع مواصفات جديدة لتصنيف المؤسّسات السياحيّة تعتمد جودة الخدمات ومبادئ الإستدامة (La Durabilité).
- إرساء سياسة تكوين ناجعة وملائمة لحاجيات القطاع .

❖ تحفيز الطلب على الوجهة التونسيّة

تنبني خطة العمل في هذا الاتجاه على :

- **إعادة بناء صورة الوجهة التونسيّة :**

- انتهاج استراتيجية ترويجية ترمي الى تعزيز الوجهة التونسية بالخارج والداخل .

- إسترجاع حصصنا بمختلف الاسواق التقليديّة وإكتساح أسواق سياحيّة جديدة.
- تنفيذ إستراتيجيّة الترويج عبر الوسائل الرقميّة.
- تنفيذ إستراتيجيّة دفع السياحة الداخليّة والتعريف بالجهات.
- إحداث خلية تصرّف في الأزمات الكبرى وإحداث خلية يقظة خاصّة بالشبكة الافتراضية (web) وإدارة العلاقات مع الحرفاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي (CRM social) .

- **النفاذ إلى الوجهة التونسية :**

- تبسيط إجراءات تنقّل الوفود السياحيّة عبر إرساء نظام فتح الأجواء ومنظومة التأشيرة الإلكترونية.
- تطوير علاقاتنا بمختلف شركائنا بالخارج من متعهدي رحلات وشركات طيران.

- وضع استراتيجية جذّابة تجاه الناقلات ذات الكلفة المنخفضة (low-cost) وكبار متعهدي الرحلات من خلال :
  - تحديد استراتيجية جذّابة للناقلات ذات الكلفة المنخفضة في إطار تحرير الفضاء الجوّي .
  - رصد حركة مسافري الأسواق الواعدة والذين لا يمكن للناقلة الوطنية تأمين حاجياتهم
  - توجيه كبار متعهدي الرحلات نحو الجهات الواعدة و المتضررة من أزمة القطاع (طبرقة وتوزر...) بغاية إعادة تدفق المسافرين و النشاط السياحي إليها، إلى جانب إتاحة عروض نقل بأسعار مغرية بغاية الترفيع في عدد الوافدين

❖ **إستدامة القطاع :**

- **على مستوى المحيط السياحي و الحفاظ على ديمومة المؤسسات الناشطة في القطاع**

- وضع ميثاق تونسي للسياحة المستدامة والمسؤولة.
- وضع إطار مؤسساتي للشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPP) خاص بتطوير السياحة المستدامة.
- وضع آليات تصرّف سياحي مستدام في التراث الثقافي و الطبيعي.
- وضع آليات تشجيع على انخراط المهنيين بمنظومة الحصول على علامات الاستدامة (Labels de durabilité) .
- وضع آليات تمويل جديدة موجّهة لبعث وتطوير وتأهيل المشاريع السياحية خاصّة في الجهات .
- التنسيق مع المتدخلين والاطراف ذات العلاقة بالقطاع لإيجاد السبل الكفيلة للحفاظ على ديمومة ونشاط المؤسسات العاملة بالقطاع (مراجعة النظام القانوني لإنقاذ المؤسسات التي تشكو من صعوبات اقتصاديه , ايجاد حلول لمديونة المؤسسات الفندقية...).

❖ **<u>بالنسبة لنشاط الصناعات التقليدية :</u>**

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية قطاعا اقتصاديا ورافدا من روافد التنمية الجهوية وعنصرا محركا للتشغيل وخلق فرص العمل ويعد ايضا مقوما من مقومات ترسيخ الشخصية الوطنية وتثبيت الهوية التونسية وروح الاصالة لعراقة المخزون الثقافي التقليدي كما ان مجالات البحث والتجديد والابتكار

صلبه تساهم في التواصل بين الماضي والحاضر وفي تجذير الانتماء للحضارات والثقافات التي تعاقبت على البلاد

وقد بينت التجارب المقارنة مراهنة اقتصاديات الدول المتطورة والصاعدة على استثمار قطاع الصناعات التقليدية كخيار تنموي محوري ووفرت له كل أسباب التطور والنجاح ليصبح عنصرا أساسيا للثروة والتنمية ومثال ذلك إيطاليا وألمانيا وفرنسا وتركيا وإيران والمغرب والبلدان الاسيوية الصاعدة التي يساهم قطاع الصناعات التقليدية بنسبة **12%** من ناتجها المحلي الخام.

وسترتكز جهود الوزارة والمصالح الراجعة لها في مجال الصناعات التقليدية على مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية القطاع للفترة **2018 -2022** الذي تمت المصادقة عليه خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ **28 فيفري 2018** والمرتكز على **38** مشروع و**5** مخططات عمل جهوية بقيمة **50 م .د** موزعة حسب المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير الإطار المؤسساتي للهياكل المتدخلة في القطاع، ويضم 5 مشاريع:

- إرساء منظومة تغطية اجتماعية خاصة بالقطاع و المهنيين
- مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع (القانون المتعلق بالحرفي والأنشطة، قانون المعادن النفيسة
- إرساء منظومة خاصة للاستثمار والتمويل في قطاع الصناعات التقليدية.
- تحيين الأطر القانونية للمواصفات والملكية الفكرية والعلامات.
- تأهيل الديوان الوطنى للصناعات التقليدية والمركز الفني للزربية والنسيج والجامعة الوطنية للصناعات التقليدية.

المحور الثاني: النهوض بالجودة وتنمية المهارات الحرفية، يضم 7 مشاريع :

- إعداد **10** مواصفات وإسناد علامة جودة لـ **50** منتوج.
- تركيز منظومة التصرف في الجودة في المؤسسات الحرفية.
- إعداد **30** مدونة صناعات تقليدية تتضمن المهارات والمعارف ومختلف المواد الأولية وتقنيات الإنتاج.
- إنجاز وتجسيد مشاريع بحث وتجديد وتثمين نتائج البحوث.
- إعداد إستراتيجية لمنظومة التدريب والتكوين خاصة بالقطاع.
- الإعداد والمصادقة على 04 مراجع مسارات مهنية.
- إعداد برامج للتكوين عن بعد" e-learning".

المحور الثالث: تنمية الاستثمار وتطوير المؤسسات الحرفية، يضم 5 مشاريع:

- تأهيل **200** مؤسسة على تحسين قدرتها التنافسية.
- إرساء آليات لرصد الباعثين المبتكرين ومرافقة وتأطير فني لـ **200** حرفي

- إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزين وإحداث جائزة سنوية في الغرض
- إرساء منظومة جديدة للفضاءات الحرفية.
- التحسيس بمفهوم العمل التشاركي والتضامني في إطار شبكات، مجامع، "Clusters "...والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية.

المحور الرابع: النهوض بالتسويق والترويج يضم 3 مشاريع:

- إحداث هيكل في إطار تشاركي بين القطاع العام والخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم.
- إحداث خط تمويل لاقتناء المنتوج التقليدي التونسي على غرار برنامج الحاسوب العائلي سابقا.
- تقييم مسالك الترويج وإرساء آليات حديثة لمتابعة تطور الأسواق وتسويق المنتوج وتطوير التجارة الإلكترونية (اثراء موقع الديوان وإحداث مواقع تجارية

المحور الخامس: تطوير المعلومة والخطة الاتصالية، يضم 5 مشاريع:

- انجاز الخارطة الوطنية للصناعات التقليدية.
- تركيز السجل الوطني للمؤسسات الحرفية.
- تطوير وتدعيم مرصد الصناعات التقليدية ومكتبة الديوان.
- بعث قناة تلفزية فضائية وتصور طرق حديثة للإعلام والاتصال.
- بعث متحف وطني ومتاحف جهوية للصناعات التقليدية والمحافظة على التراث التقليدي،

وتتمثل اهم النتائج المرجوة من المخطط في:

- إحداث **100** ألف موطن شغل في أفق **2022**.
- زيادة نسبة المستثمرين من خريجي التعليم العالي من **10%** إلى **25%.**
- تأهيل **200** مؤسسة حرفية ورفع قدرات **3000** حرفي في إطار تشجيع التجمعات الحرفية.
- الترفيع في قيمة الاستثمار في القطاع من **18** مليون دينار إلى **30** م د.
- رفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام إلى **6%**
- رفع الصادرات من 1.8% إلى 3%

إضافة إلى تركيز منظومة جديدة للقرى الحرفية، يمارس فيها الحرفيون والباعثون الشبان بالأساس أنشطة الإنتاج والتسويق وتنمية الكفاءات والابتكار والتجديد في القطاع، بهدف توحيد الإشراف وضمان توحيد الأهداف ومكونات القرى مع مراجعة آليات التصرف الحالية .

❖ **اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية المهمة:**

تم الشروع في إدراج مقاربة النوع الإجتماعي ضمن إطار أداء برنامج السياحة و الصناعات التقليدية و تحت إشراف الوحدة القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف التابعة لوزارة السياحة والصناعات التقليدية وبدعم من الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف وتأطير من خبيرة أجنبية في المجال. وقد

أفضت أشغال الدعم الى بلورة جملة من الأهداف ومؤشرات قيس أداء مراعية لمبادئ هذه المقاربة وتمكن من قياس الأثر على مستوى التمكين الاقتصادي سواء للمرأة أو للرجل على حد سواء لبرنامج "السياحة والصناعات التقليدية" وذلك بناءا على تشخيص لواقع القطاع وبالاعتماد على معطيات إحصائية محينة متعددة الابعاد،

الإلتزامات الدولية:

إعتبارا لما تم تقديمه ، فان التوجهات العامة للقطاع واستراتيجيته وجب أن تنصهر ضمن ما أقرته "**منظمة الامم المتحدة**" من أهداف(**17 هدفا**) **للتنمية المستدامة للفترة 2016-2030** وذلك للقضاء على **الفقر والتهميش والتمييزودفع التنمية الشاملة**،

وفي نفس الاطار يجدر التذكير أن "**منظمة السياحة العالمية**" تعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخاصة الأهداف (**8و12و14**) المتعلقة بالمجال السياحي باعتبار ان هذا القطاع يساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- **الهدف 8-9:** وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تطوير السياحة المستدامة التي تخلق فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
- **الهدف 12-ب:** وضع واستخدام اليات رقابة قيس التأثيرات خاصة بالتنمية المستدامة ، لفائدة السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030 .

- **الهدف 14-7:**جعل الدول الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً تستفيد بشكل أفضل من العائدات الاقتصادية للاستغلال المستدام للموارد البحرية ، من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية و **السياحة**، بحلول عام **2030**.

هذا وتجدر الاشارة ، أن منظمة السياحة العالمية أطلقت سنة **2014** برنامجها العشري للسياحة المستدامة في سياق الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (YFP10) ، الذي تمت المصادقة عليه في قمة ريو +20. وتتمثل رؤيتها في: "**قطاع سياحي عالمي يعتمد ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة ، وبالتالي تحسين أدائه البيئي والاجتماعي ، فضلاً عن أدائه الاقتصادي**".

كما عملت المنظمة بالتوازي مع رسم هذه الاهداف منذ جويلية **2019** على ارساء منصة السياحة الالكترونية بالتعاون مع كتابة الدولة للاقتصاد السويسري « Tourism4SDGs »وذلك بهدف المرافقة الفنية والتأطير في هذا المجال.

كما تم سنة 2020صياغة الاتفاقية الإطارية لاخلاقيات السياحة وذلك بهدف حماية القيم والثقافات المحلية وحماية التراث وتنميته و تعزيز سياحة أكثر استدامة وأخلاقية على النحو المنصوص عليه في المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة. في ظل تفاقم الفوارق الاقتصادية عند تقاطع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والقانونية.وتنامي ظاهرة " السياحة الجنسية " ،....

وعلى هذا الاساس ،تنص الاتفاقية الإطارية لأخلاقيات السياحة (2020) في مادتها 5 **"السياحة ، محرك للرفاه الفردي والجماعي" على أن استغلال البشر (خصوصا الاطفال) بجميع أشكاله ، ولا سيما الاستغلال الجنسي ، يتعارض مع الأهداف الأساسية للسياحة.**

وفي هذا الاطار تجدر الاشارة ، "أن تونس لكونها عضو في الهيئة التنفيذية لمنظمة السياحة العالمية «،فهي مطالبة بتنفيذ التوجهات العامة للمنظمة في المجال والمتمثلة بالأساس في **تطوير السياحة البديلة وادراج النوع الاجتماعي وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء** في مجال السياحة والصناعات التقليدية لكسب رهان الجودة والمنافسة ومواجهة التغيرات الاقتصادية والنسق المتسارع للتطورات التكنولوجية والعلمية.

وفي ذات السياق أقرت منظمة الامم المتحدة ضرورة تطوير استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي حيث دعت الحكومات :

- إلى اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية للانتقال بالعالم إلى مسار مستدام مبني على إعمال حقوق الإنسان ،
- إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة : الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

الالتزامات الوطنية:

على المستوى الوطني أقر دستور الجمهورية الثانية وفق ما ورد بالفصلين **21 و46** أن :"**تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين والتأكيد على عديد الحقوق الاساسية في المجلات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو ضامن للرفع من الانتاجية والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير السلم الاجتماعي والرفاه الذاتي لكل مكونات المجتمع** "

وعلى هذا الاساس ،انبنت خطة عمل "الخطة الوطنية لمؤسسة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي" على بلورة هدف عام يتمثل في "**إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة للقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية و الحقوق و الواجبات بين المواطنين** "

هذا وقد تضمن الهدف الخصوصي عدد 4 : "**سياسات عمومية و مخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي**" وذلك عن طريق مأسسة النوع الاجتماعي في المخططات التنموية والميزانيات القطاعية وارساء نظام إحصائي مبني على مقاربة النوع الاجتماع ونظام متابعة وتقييم آليات هذه المأسسة .

كما أقر القانون الاساسي الجديد للميزانية عدد **15** المؤرخ في 13 فيفري **2019** وخاصة الفصل **18** منه **"يعمل رئيس البرنامج على اعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تميز."**

هذا اضافة الى منشور السيد رئيس الحكومة عدد **16** بتاريخ **14 ماي 2020** المتعلق باعداد ميزانية الدولة لسنة **2021** الذي أكد على ضرورة أن يحتوي اطار أداء كل برنامج أهدافا استراتيجية ومؤشرات قيس أداء **مراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وتساعد على تقليص درجة الفوارق المسجلة .**

وفي ذات السياق ،وفي اطار العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ،فان وزارة السياحة والصناعات التقليدية وفي اطار التعاون المالي والفني مع الاتحاد الأوربي والوكالة الامريكية للتنمية وكتابة الدولة للاقتصاد السويسري تعمل على بلورة جملة من المشاريع التي ترتكز على الملائمة بين الأبعاد الاقتصادية و الأبعاد الاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين ومن أهم هذه المشاريع:

- مشروع **"visit tunisia"** الذي يرمي الى تحقيق جملة من الأهداف لفائدة القطاع وهي :
  - تدعيم إمكانيات القطاع السياحي من خلال تنمية المداخيل السياحية وخلق فرص عمل جديدة للشباب وخاصة منهم **النساء في الجهات المهمشة**.
  - تحسين القدرة التنافسية لتونس من خلال زيادة الاستثمار السياحي الخاص وتقديم عرض أكثر جاذبية وتنوعا.
  - تحسين جاذبية الوجهة السياحية بالجنوب الشرقي (جربة وقصر غيلان وجبل الظاهر) وتحسين العيش للسكان المحليين من خلال مقاربات جديدة للسياحة المستدامة والمتنوعة والشاملة
  - إنجاز استراتيجية جديدة للقطاع السياحي والصناعات التقليدية تغطي الفترة الزمنية **2020 – 2035.**

والجدير بالذكر في هذا الاطار، أن العديد من ورشات العمل قد نظمت مع ثلة من الخبراء الأمريكيين لدراسة سبل انجاز هذه الاستراتيجية.

- مشروع **"تونس وجهتنا"** ويهدف هذا المشروع الى تنويع العرض السياحي التونسي من خلال إيجاد تكامل بين قطاع السياحة والحرف اليدوية والتراث الثقافي ومن خلال إحداث وجهات سياحية وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المتدخلين بالوجهة السياحية على المستوى المحلي.
- **"الوجهة السياحية بالجنوب الشرقي التونسي"** ويهدف هذا المشروع الى تحسين جاذبية الوجهة السياحية بالجنوب الشرقي (جربة وقصر غيلان وجبل الظاهر) وتحسين العيش للسكان المحليين من خلال **مقاربات جديدة للسياحة المستدامة والمتنوعة والشاملة.**

تشخيص لواقع القطاع حسب النوع :

يوفر القطاع السياحي العديد من الامتيازات للمراة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فهو يوفر لها عديد الفرص لإدماجها في سوق الشغل ، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية.

وعليه ، ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية ، فإن عدد النساء صاحبات المشاريع واللاتي هن في مناصب قيادية يساوي مرتين الضعف في المجال السياحي في بعض البلدان مقارنة بالقطاعات الأخرى. .

كشفت منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالتشغيل ، أن النساء يمثلن ما بين 60 و 70٪ من القوة العاملة في مجال الفندقة (مع وجود اختلافات إقليمية حادة ،) . كما أن لهن فرصة كبيرة أن تتقلد المناصب القيادية والمناصب الإدارية في قطاع السياحة أكثر منه في أي مجال آخر.

يعتبر قطاع السياحة في تونس من أكثر القطاعات ديناميكية. فهو يوفر حوالي **400 ألف** موطن شغل مباشر وغير مباشر (ما يقارب**12 %** من القوى العاملة بالبلاد) سنة2019 ، ونظرا للقدرة التشغيلية الهامة للقطاع ، إلا أنه يعاني من **"ضعف نسبة حضور المرأة** "في القطاع، حيث تشير الاحصائيات أن الرجال أكثر تمثيلية من النساء في المناصب القيادية والادارية ومن الاطارات المتوسطة (**9.7**٪ من الرجال مقابل **8.5**٪ من النساء) وفي الفئة المهنية (**23**٪ من الرجال مقابل **17.7**٪ نساء). في المقابل ، نجد أن النساء هن أكثر تمثيلاً نسبيًا في فئة العملة غير المؤهلة (**16.4**٪ نساء مقابل **12.7**٪ رجال).

هذا وقد قدرت مساهمة قطاع الصناعات التقليدية بأكمله سنة 2019 بحوالي **4%** من الناتج الداخلي الخام و بنسبة **2 %** من مجموع الصادرات التونسية ويشغل أكثر من **350 ألف** حرفي موزعين على **76** نشاط .هذا وقد قدر معدل الاستثمار في هذا المجال ب**6 آلاف** مشروع سنويا ،بمعدل **18م د** .

وللقطاع تأثير كبير على جوانب "النوع والإدماج الاجتماعي" ويهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال استيعابه الكبير لتشغيل المراة والوصول إلى وسائل الإنتاج والأسواق وكيفية تنظيمها في إطار منطق الاقتصاد الاجتماعي والتضامن.

بالرغم من كون قطاع الصناعات التقليدية من اكثر القطاعات ديناميكية ويشغل نسبة كبيرة من النساء كما ان النشاط موزع بصفة متوازنة على جميع جهات البلاد ، إلاأنه لا يزال في جانب كبير منه غير مهيكل.

وبالرجوع إلى قاعدة بيانات الديوان الوطني للصناعات التقليدية لسنة 2016 ،فإن ما يقارب 158.879 حرفيا نشطا مسجلين في السجل الحرفي(83٪ من هؤلاء المسجلين هن من النساء) ، و موزعين على 1888 مؤسسة حرفية مسجلة ،35 ٪ فقط من مجموع هذه المؤسسات ترأسها إمرأة (أي ما يعادل 666 مؤسسة حرفية مسجلة) .

ورغم أن 83من القوى العاملة في مجال الصناعات االتقليدية هي من النساء إلا أن هن أميات أو ذوات مستوى تعليمي محدود. كما أن أغلبية الحرفيين تعوزهم الامكانيات المادية والمالية ويعملون في القطاع غير المهيكل، وتشير الاحصائيات الى انه بين 200000 و 350.000 حرفي في القطاع يمارسون نشاطهم في القطاع غير المهيكل.

وكما هو معلوم فإن للأزمة الصحية التي عاشتها تونس وكافة بلدان العالم تداعيات مالية واجتماعية سلبية وحادة على قطاع السياحة والصناعات التقليدية كما أنها اثرت بصفة خاصة و تضررت بشدة وضعية النساء الناشطات في المجال غير المهيكل (لكونهن يشكلن أغلبة الناشطات) جراء الحجر الصحي .

واستنادا إلى ما تم تقديمه وفيما يخص "**النشاط السياحي** "يطرح الإشكال التالي:

السبب	المشكل	النتيجة
▪ المرأة تعمل بنسبة أقل في قطاع الفندقة: ▪ لا تتمكن المرأة غالبا من التوصل بعروض الشغل المعلن عنها في الصحافة وفي الانترنات ▪ غالبا ما تعرض المرأة على العمل الليلي /غياب وسائل النقل ▪ أغلب عروض الشغل تنحصر في المناطق الساحلية وغالبا ما ترفض المرأة تغيير مكان إقامتها ▪ غالبا ما تتقاضى المرأة أجرا أقل بكثير من الرجل. ▪ نسبة إلتحاق الإناث بالمدارس السياحية نسبة ضعيفة مقارنة بالذكور: ✓ لا تتمتع المرأة بالمهارات وخاصة اتقان اللغات الأجنبية مقارنة بالرجل ✓ نفور المرأة من المهن التي يمكن أن تسيئ إلى سمعتها (مطبخ ،حانة..) ▪ غالبا ما يفضل أصحاب المؤسسات السياحية انتداب الرجال (رخصة سياقة/الحالة المدنية للمرأة/انجاب الأطفال/الرجل يمتلك مهارات	**"ضعف تمثيلية المرأة في بعض المهن السياحية وضعف تواجدها في بعض مواقع القرار"**	▪ ضعف مشاركة المرأة في مواقع القرار ▪ ضعف مساهمة النساء صاحبات الاعمال في التنمية الاقتصادية والإجتماعية ▪ يمثل عقبة أمام التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ▪ حد أو عقبة أمام المرأة للإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة ▪ يشغل القطاع نسبة هامة من النساء غير المؤهلات علميا أو مهنيا مقارنة بالمعدل النساء المتعلمات في تونس ▪ هل يمكن القول أن النشاط السياحي في تونس هو نشاط "رجالي "بالأساس؟

للتواصل اكثر من المرأة.....) ▪ ليس للمرأة نفس حضوض الرجل للتمتع بقرض لبعث مشروع		

أما على مستوى" **نشاط الصناعات التقليدية** "فيطرح الإشكال **التالي:**

السبب	المشكل	النتيجية
▪ عدم اهتمام المرأة ببعث مؤسسة حرفية خاصة بها ▪ أغلب الحرفيات ينشطن خارج الإطار المهيكل للقطاع /تقتصر رؤيتهن فقط على توفير الدخل الفوري لهن ▪ غالبا ما تعرض المرأة على العمل الليلي /غياب وسائل النقل ▪ الوصول على آليات للتمويل غير متاح لهن ▪ غالبا ما تتقاضى المرأة أجرا أقل بكثير من الرجل. ▪ ضعف تكييف الأسواق المعدة للتصدير وصعوبة مراقبتها ▪ عموما تنفر المراة من المخاطر المتعلقة بالمشاريع....	**"ضعف نسبة بعث المراة لمؤسسة حرفية مسجلة رغم أن اغلبة الحرفيين المسجلين في السجل الحرفي هن من النساء "**	▪ ضعف مشاركة المرأة في مواقع القرار ▪ ضعف مساهمة النساء صاحبات الاعمال في التنمية الاقتصادية والإجتماعية ▪ يمثل عقبة أمام التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ▪ حد أو عقبة أمام المرأة للإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة (قطاع غير مهيكل في مجمله) ▪ التأثيرات النفيسة على المرأة (انعدام الثقة بالنفس لوجودها دائما في أسفل سلم اتخاذ القرار...)

2 تقديم برامج المهمة:

يقتضي مشروع التصرف في الميزانية حسب الاهداف الارساء التدريجي لعديد المحاور وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية باعتبارها الجهة المختصة والمكلفة بقيادة مشروع ميزانية الدولة على المستوى الوطني.
وتتمثل أهم هذه المحاور في :

- تحويل المهام القطاعية والمهام المشتركة للوزارة الى برامج وبرامج فرعية،
- اعداد مؤشرات كمية ونوعية لقيس نجاعة البرامج والأنشطة المنجزة،
- اعداد اطار عام للنفقات على المدى المتوسط،

- تركيز ثقافة التقييم والتقييم الذاتي والتحول من المراقبة الفنية الى مراقبة النتائج،

- ملائمة النظم والتطبيقات الاعلامية الحالية،

- المرور الى حسابية القيد المزدوج.

وفي هذا الاطار و بناءا على الفرضية المعتمدة والمتمثلة في أن تكون المهمة وزارية من جهة، وبالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهياكل مهمة السياحة والصناعات التقليدية من جهة أخرى، أفضت أشغال إرساء هذه المنظومة الجديدة للتصرف إلى تفريع مهمة السياحة والصناعات التقليدية إلى برنامج فني وحيد يمثل السياسة القطاعية للوزارة، وبرنامج أفقي يسعى إلى مساندة البرنامج العملياتي في تحقيق أهدافه من خلال توفير الدعم المادي والدعم التقني والمالي واللوجستي الضروريين .

وتتوزع برامج المهمة كالتالي :

- **البرنامج عدد 1: السياحة والصناعات التقليدية**

- **البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة**

وتعتبر التجربة النموذجية التي خاضتها مهمة السياحة والصناعات التقليدية لإرساء منظومة التصرف حسب الأهداف تجربة هامة بالنظر الى خصوصية المهمة التي تشرف عليها والتي تتعلق بقطاع حيوي ،أوكلت مهمة تنفيذه بصفة كلية الى المؤسسات تحت الإشراف مما حدا بالوزارة الى إبرام عقود الأداء منذ سنة 2017 ،كآلية من اهم الأليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والنتائج والمال العام بصفة عامة، وفق ما تضبطه خطط العمل والتوجهات الاستراتيجية للقطاع. وتضبط هذه الاليات إطار الاداء لكل برنامج ومساهمة كل فاعل عمومي في تنفيذه في إطار الإستراتيجية العامة للقطاع.

وتبرز الهيكلة التالية **التقسيم البرامجي و التنزيل العملياتي** لمهمة السياحة والصناعات التقليدي

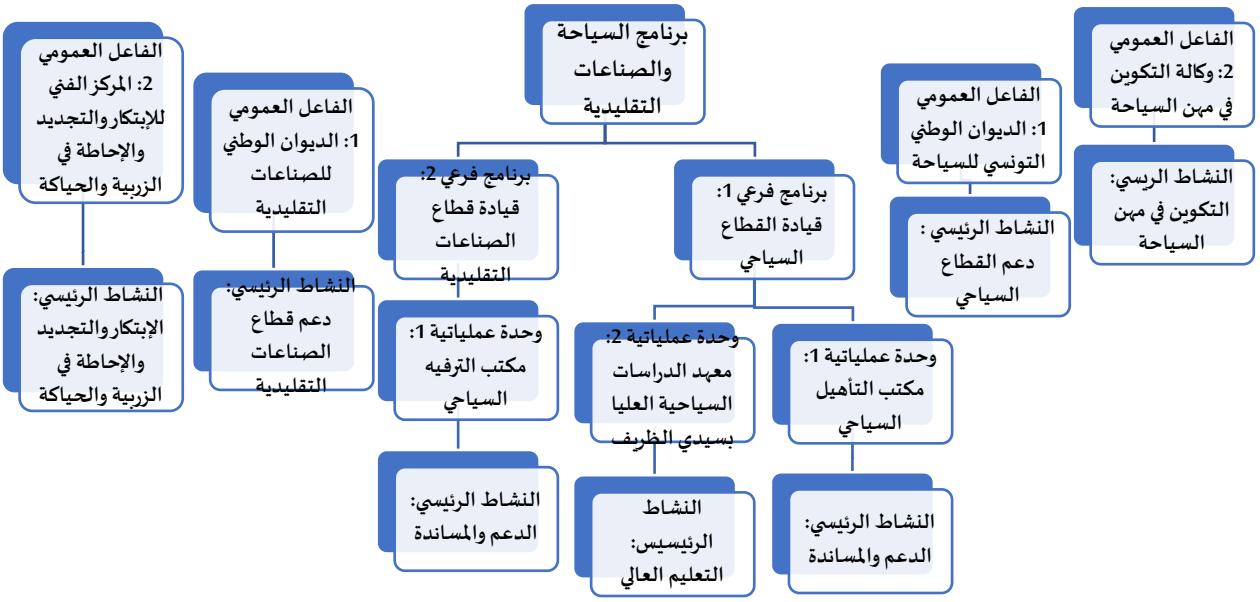

يبرز الجدول التالي **الأنشطة الرئيسية** موزعة حسب برامج المهمة :

البرنامج	النشاط الرئيسي
البرنامج عدد1:السياحة والصناعات التقليدية	1-الاشراف 2-التعليم العالي 3-دعم القطاع السياحي 4-التكوين في مهن السياحة 5-دعم قطاع الصناعات التقليدية 6-البحث والتجديد والإبتكار في الزربية والحياكة
البرنامج عدد 9:القيادة والمساندة	1-القيادة 2-المساندة

ويحوصل الجدول التالي مخرجات التنزيل العملياتي اضافة الى ملخص للأنشطة والفاعلين العموميين:

البرامج	عدد البرامج الفرعية	عدد الوحدات العملياتية	عدد الأنشطة	عدد الفاعلين العموميين
البرنـــــامج1: الســـــياحة والصناعات التقليدية	02	03	06	04
البرنامج 9: القيادة والمساندة	01	01	02	--//--
المجموع	02	04	08	04

3 تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة

تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف إستراتيجية ومؤشرات قيس أداء لتقييم النتائج التي يمكن تحقيقها موزعة حسب الجداول التالية:

البرامج	عدد الأنشطة	عدد الأهداف الإستراتيجية	عدد مؤشرات قيس أداء الأهداف الإستراتيجية
البرنـــــامج1: الســـــياحة والصناعات التقليدية	06	02	04
البرنامج 9: القيادة والمساندة	02	03	07
المجموع	08	05	11

هذا وتتوزع المحاور الاستراتيجية للمهمة والاهداف الاستراتيجية ومؤشرات قيس الاداء الخاصة بها كما تمت مراجعتها سنة **2020** (ضمن أشغال التنزيل العملياتي للأداء) وفقا للتوجهات العامة للقطاع كما يلي :

	المحاورالاستراتيجية	الأهداف الإستراتيجية	المؤشرات الإستراتيجية
البرنامج عدد 1 : السياحة والصناعات التقليدية	▪ تنمية القدرة التنافسية للوجهة التونسية (صورة الوجهة،الحصة من الاسواق السياحة وجودة المنتوج	**هدف عدد 1 :** تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي	**مؤشر عدد 1:** حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط **مؤشر عدد 2:** تطور العائدات السياحية
	▪ تنمية القدرة التنافسية	**هدف عدد 2 :** تنمية القدرة	**مؤشر عدد 1:** تطور مواطن الشغل

	لقطاع الصناعات التقليدية	التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة	المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي **مؤشر عدد 2:** نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي **8000** دينار
البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	▪ حوكمة التصرف في الموارد البشرية ▪ حوكمة التصرف في الميزانية	**هدف عدد 1 :** التحكم في كتلة الاجور	**مؤشر عدد1:** نسبة التأطير **مؤشر عدد2:** نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين **مؤشر عدد3:** نسبة الحضور الفعلي بالعمل
		هدف عدد 2 : تحسين التصرف في الإعتمادات	**مؤشر عدد1:** نسبة تقدم تنفيذ الميزانية **مؤشر عدد2:** نسبة كتلة الاجور من اجمالي الميزانية
		مؤشر عدد 3 :فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**مؤشر عدد1:** معدل كلفة الاصلاح والصيانة لكل سيارة ادارية **مؤشر عدد2:** معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

وتجدر الاشارة أنه قد تمت مراجعة اطار أداء برنامج "**القيادة والمساندة**" على غرار بقية الوزارات القطاعية الأخرى اوسيتم تبني الاطار الموحد الجديد ضمن المشروع السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2022.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار إرساء المقاربة المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع تم خلال هذه السنة العمل على إدراج أهداف ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية على النحو التالي:

الهدف المراعي لمبدا المساواة وتكافؤ الفرص	مؤشرات قيس الاداء	التدابير والاجراءات
تعزيز تواجد المرأة في بعض المهن السياحية وعلى مستوى مواقع القرار	نسبة النساء في مواقع القيادة والإدارة والإطارات الوسطى	▪ بعث نظام خاص بالتكوين الفندقي والتعليم العالي الذي يركز على النوع الاجتماعي (إجراء تشخيص للوضع الحالي ، وتحسين برامج التدريب للنساء ، من خلال تقديم المزيد من البرامج المتنوعة ، ودمج المهارات الشخصية في المناهج الأكاديمية و تقوية تعلم اللغة ....)

		▪ تنظيم أيام مفتوحة في مؤسسات التعليم والتدريب بالتعاون مع المنظمات المهنية من أجل تعزيز مهارات الخريجين الشباب. ▪ تعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل و "المنتج" الذي تقدمه مؤسسات التكوين المهني والتعليم وتقديم إرشادات أفضل للتدريب المناسب ▪ تسليط الضوء على التدريب والتكوين المستمر ار لفائدة النساء خاصة في مجالات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللغات من أجل زيادة فرصهن في الوصول إلى المناصب القيادية ▪ العمل على خلق الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في مجال الفندقة. ▪ توفير عوامل الراحة والامن ، خاصة للعمل الليلي (النقل والإقامة في المناطق السياحية التي يصعب الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العام) ▪ تعزيز صورة عمل المرأة في القطاع أمام المجتمع وتعزيز المبادرة التي يقوم بها ممثلو القطاع في هذا الصدد. ▪ تعزيز وصول المرأة إلى الموارد المالية ▪ تعزيز تمكين النساء إلى الإشراف على إبعث مشروعهن الخاص ▪ الالتزام المستمر لهذه الجهات الفاعلة: الحكومة ، والمهنيين ، ومؤسسات االتكوين في مجال السياحة ، والمجتمع المدني ، ... المشاركة في عمليات وضع البرامج الوطنية وحشد الرأي العام فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في تعزيز المساواة بين الجنسين. . ▪ تعزيز احترام التشريعات والتراتيب الجاري بها العمل وخصوصا تلك التي تعنى بالمرأة (حماية الأمومة والخطط الوظيفية للموظفات ...) ▪ تنظيم حملات توعية حول النوع الاجتماعي وضد التحرش

		الجنسي في مكان العمل. ▪ تعزيز التحليل الجنسي كجزء لا يتجزأ من الدراسات المتعلقة بجميع قطاعات النشاط وتصميم وتنفيذ أنظمة لجمع ومعالجة البيانات الإحصائية حول النوع الاجتماعي
الترفيع من عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية	**نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية**	▪ وضع آلية لتعزيز ومراقبة بعث المشاريع النسائية. ▪ تشجيع النساء على أن يصبحن رائدات في القطاع الحرفي: تنظيم ندوات ، منتديات حول بعث المشاريع النسائية في هذا المجال ، مشاركة قصص النجاح ، إلخ.) ▪ دعم النساء في مرحلة إنشاء المشروع: التدريب ، والتكوين ، والتواصل بين باعثات المشاريع في القطاع ، إلخ.) ▪ تسهيل ودعم وصول المرأة إلى اقتحام أسواق جديدة (حملات إعلامية وتسويقية ، إلخ) ▪ تعزيز مهارات الحرفيات لمواجهة القدرة التنافسية وتحسين مهارات مروجي المشاريع: التدريب على القيادة ، الإدارة وطرق الاتصال والتسويق ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، إلخ.) ▪ تكريس مبدأ العضوية والمشاركة في برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ▪ الشراكة مع الهياكل الحكومية و المنظمات الخاصة في إطار التعاون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة لإيجاد المساعدات المالية وهياكل الدعم.... ▪ تسهيل وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض المصرفية (شروط مواتية وتكييفها مع متطلبات المرأة) ▪ تسهيل وصول المرأة إلى المعلومات (موقع إلكتروني يحتوي على جميع الأخبار ومعلومات مفيدة ومحدثة بانتظام ، وشهادات من باعثات المشاريع ، ونصائح حول الإجراءات الإدارية لبعث مشروع ،... ▪ توعية المرأة بالبرامج التي تم إطلاقها على المستوى الوطني

		(النظام القضائي والقانون الإداري ...).

وتجدر الملاحظة أنه إضافة إلى هذه الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية المراعية لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في قطاع السياحة والصناعات التقليدية، فقد تم خلال هذه الاشغال بلورة جملة من الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية لمبدأ المساواة بين الجنسين والتي سيتم إعتماداها في بقية الوثائق الأخرى الخاصة بقيادة البرامج كميثاق التصرف...

4 الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

1.4 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2021

طبقا للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد **16** بتاريخ **14 ماي 2020**، تم إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة **2021** وفق منهجية المنظور البرامجي. وقد تم ضبط إعتمادات التعهد والدفع لميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** في حدود **16000** أ د مقابل **157582** أد سنة **2020** أي بإرتفاع قدره **2418** أد وهو ما يمثل نسبة **1.53 %** . وتتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي :

1. **نفقات التأجير :**

بلغت تقديرات نفقات التأجير لمهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021**، **68433** أ.د تعهدا ودفعا مقابل **63547** أ.د سنة **2020** أي بارتفاع قدره **4886** أ.د وهو ما يمثل نسبة+ **7.69%**.

2. **نفقات التسيير:**

ضبطت تقديرات نفقات التسيير لمهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021**،في حدود **16811**أ.د تعهدا ودفعا مقابل **11667** أ.د سنة **2020** أي بزيادة قدرها **5144** أ.د وبنسبة تقدر ب **44.09%**.

3. **نفقات التدخلات :**

قدرت نفقات التدخلات لمهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021**، **74326**أ.د تعهدا ودفعا مقابل 81938 أ.د سنة **2020** أي بانخفاض قدره **7612- أ.د** وهو ما يمثل نسبة **9.28- %**.

1. **نفقات الإستثمار:**

بلغت تقديرات نفقات الاستثمار للمهمة لسنة **2021** في حدود **430**أ.د تعهدا ودفعا وهي نفس الاعتمادات التي تم رصدها سنة **2020**.

وتتوزع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** حسب البرامج وطبيعة النفقة وفق الجدول البياني التالي :

توزيع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021
حسب البرامج وطبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج / الأقسام	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	المجموع (دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)
البرنامج 1 : السياحة والصناعات التقليدية	66133	16011	56123	230	**138497**
القيادة والمساندة	2300	800	18203*	200	**21503**
المجموع	**68433**	**16811**	**74326**	**430**	**160000**

* بإعتبار صناديق الخزينة

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** حسب البرامج وطبيعة النفقة.

توزيع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية
لسنة 2021 حسب البرامج وطبيعة النفقة

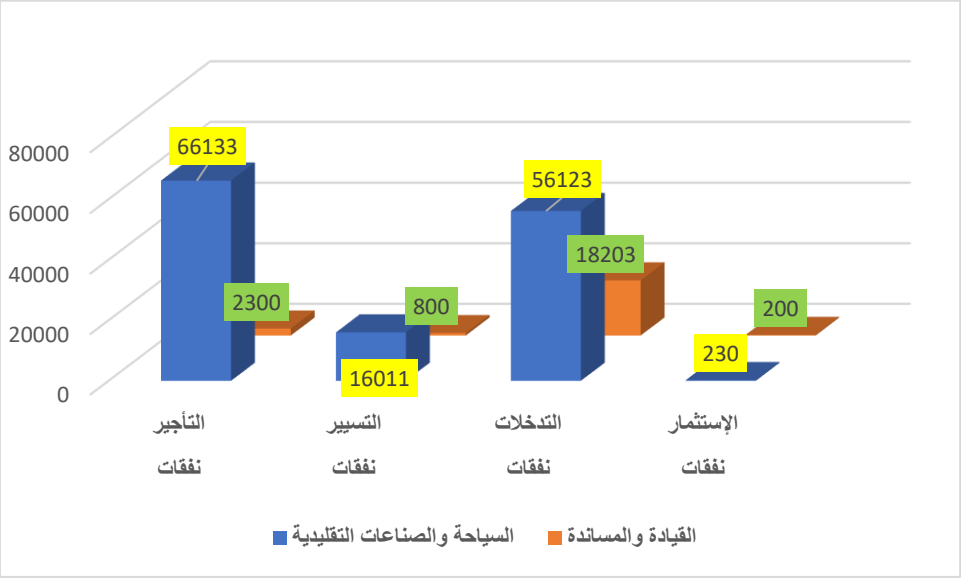

توزيع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية

لسنة 2021 حسب البرامج

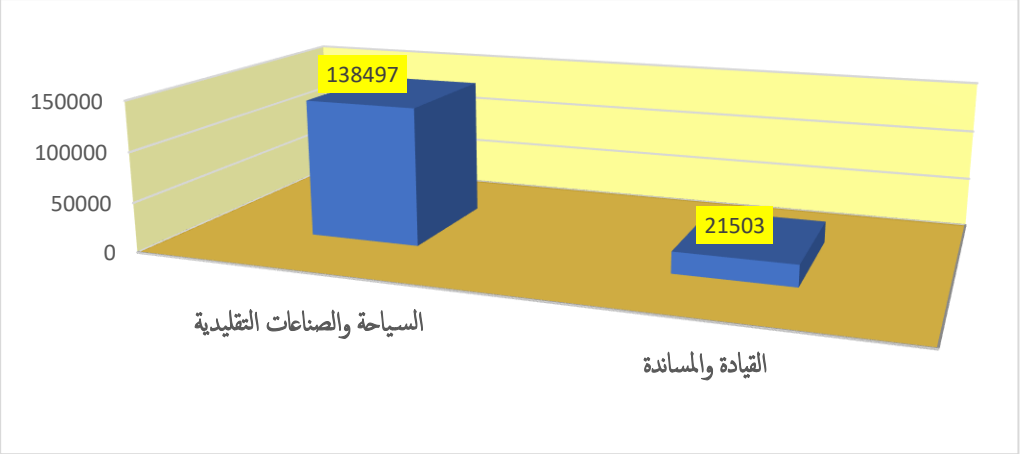

يتبين من خلال الجدول والرسم البياني المتعلقان بتوزيع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية حسب البرامج لسنة **2021** أن برنامج السياحة والصناعات التقليدية يمثل أهم برنامج من حيث حجم الإعتمادات المخصصة له والمقدرة بـ **138497**م د (**86.56%**من الميزانية الإجمالية للمهمة) . ويستأثر الديوان الوطني التونسي للسياحة بالقسط الأكبر من ميزانية البرنامج ، ويعود ذلك بالأساس إلى الجزء الكبير من النفقات المخصص لتأجير الأعوان والجزء الهام لنفقات التدخلات والمخصصة للدعاية والنشر.

يليه برنامج القيادة والمساندة بإعتمادات مقدرة بـ **21503**م د (حوالي **13.43%** من الميزانية الإجمالية للمهمة حيث تعد نفقات صناديق الخزينة أهم موارد هذا البرنامج).

2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لمهمة السياحة والصناعات التقليدية :

الوحدة : ألف دينار

البيان	مصادر التمويل	إنجازات			ق م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نفقات التأجير	موارد الدولة	48 113	55 694	59424	63 547	68433	72539	74715

	م ذ م ع	-	-	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	48 113	55 694	59424	63 547	68433	72539	74715
نفقات التسيير	موارد الدولة	9 781	9 423	10 293	11 667	16811	17820	18354
	م ذ م ع	-	-	-	360	527	527	527
	مجموع القسم	9 781	9 423	10293	12027	17338	18347	18881
نفقات التدخلات	موارد الدولة	495	466	72175	81 938	74326	78786	81149
	م ذ م ع	-	-	-	390	323	323	323
	مجموع القسم	495	466	72175	82328	74649	79109	81472
نفقات الإستثمار	موارد الدولة	57 265	69 787	205	430	430	456	469
	م ذ م ع							
	مجموع القسم	57 265	69 787	205	430	430	456	469
نفقات العمليات المالية	موارد الدولة	-	-	-	-	-	-	-
	م ذ م ع	-	-	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	موارد الدولة	133074	174650	142097	157582	160 000	169600	174688
	م ذ م ع	-	-	750	750	850	850	850
	مجموع الأقسام	**133 074**	**147 650**	**142097**	**158 332**	**160 850**	**170450**	**175538**

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البرامج	إنجازات	قانون م	تقديرات

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
برنامج عدد 1: السياحة والصناعات التقليدية	113050	132 749	126 738	136 346	138 497	146 807	151 211
برنامج عدد 9: القيادة والمساندة	20 024	14 901	15 359	21 236	21 503	22793	23477
المجموع	**133074**	**147 650**	**142097**	**158332**	**160 850**	**170450**	**175538**

* باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

في اطار السعي لضمان التصور الامثل لهيكلة برامج مهمة السياحة والصناعات التقليدية والحرص على مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع تم تحديد البرامج على اساس تقسيم وظيفي باعتباره أكثر نجاعة في التحكم في المنظومة وتسييرها لبلوغ الاهداف الوطنية المرسومة. وفي هذا السياق تم توزيع مهمة قطاع السياحة والصناعات التقليدية اضافة الى برنامج القيادة والمساندة الى برنامج عملي وحيد وهو برنامج السياحة والصناعات التقليدية مع مراعاة خصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني التونسي للسياحة ولوكالة التكوين في مهن السياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة جميع المهمات ذات الصبغة الفنية. وفي ما يلي تقديم مفصل لكل برنامج.

1. تقديم البرنامج وإستراتجيته

يشمل هذا البرنامج كل الأنشطة المتعلقة بالرفع من مردودية القطاع وتنمية القدرة التنافسية للوحدات السياحية ولمنتوجات الصناعات التقليدية ، انسجاما مع استراتيجية تنمية القطاع التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط وتعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات صناعاتنا التقليدية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية .

هذا وتجدر الملاحظة أنه تم خلال سنة **2020** تنظيم عديد ورشات العمل في إطار "**حوار التصرف**" بين وحدة التصرف حسب الاهداف و رئيس البرنامج والوحدة المركزية التابعة لوزارة المالية والخبرة الفرنسية لمراجعة **تنزيل أداء** البرنامج بهدف ملائمته مع التوجهات العامة للقطاع .

ومن الضروري التذكير كما تم بيانه أعلاه، بأن مراجعة الأهداف والمؤشرات التي سيتم عرضها لاحقا قد تمت مع مراعاة بعض المسائل المنهجية المتعلقة بالمقاربة المتبعة في إعداد الميزانية حسب الأهداف وخاصة **التنزيل العملياتي لأداء البرامج** وهيكلته والأطراف المتدخلة في إنجازه .

ويتضمن التحليل التالي هيكلة البرنامج والمتدخلون في تنفيذه وعرضا مفصلا للأهداف ولمؤشرات قيس الأداء الخاصة به فضلا عن نفقات البرنامج .

البرنامج عدد01 :السياحة والصناعات التقليدية		
الميزانية (اعتمادات الدفع) ▪ 497 138 أ.د (دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات): -نفقات التأجير:66133 -نفقات التسيير:16011 - التدخلات: 56123 - الاستثمارات: 230 ▪ 139347أ.د (باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات)	**رئيس البرنامج: السيد غازي بن صالح(مدير عام خلية الحوكمة)،منذ فيفري 2017**	
	الاهداف الاستراتيجية	**مؤشرات قيس الاداء**
	الهدف 1.1: تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي	**المؤشر 1.1.1:** حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط **المؤشر 2.1.1:** تطور العائدات السياحية

	الهدف2.1: تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة	**المؤشر 1.2.1:** تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع **المؤشر2.2.1:** نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي **8000** دينار

1.1 خارطة البرنامج

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهياكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع أوكلت للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وغير الإدارية الخاضعة للإشراف جميع المهمات ذات الصبغة الفنية. هذا وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين **(02)** وهما :

- **البرنامج الفرعي عدد 1: قيادة القطاع السياحي**
- **البرنامج الفرعي عدد 2: قيادة قطاع الصناعات التقليدية.**

ويبن الرسم البياني التالي خارطة البرنامج مع **مخطط التنزيل العملياتي** (البرامج الفرعية، الوحدات العملياتية والفاعلين العموميين).

مخطط التنزيل العملياتي والهياكل المتدخلة في البرنامج عدد01 :السياحة والصناعات التقليدية

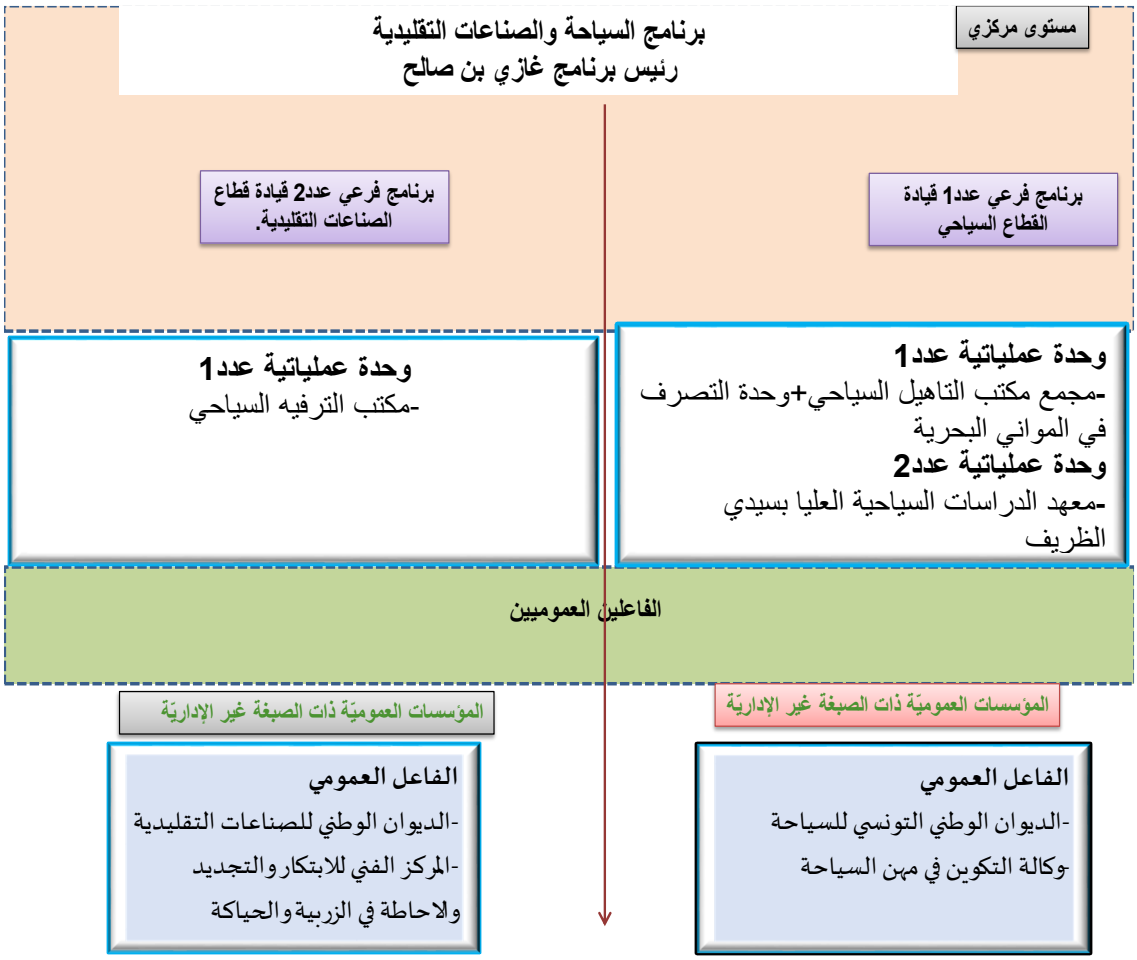

2.1 تقديم البرنامج الفرعي عدد 1: قيادة القطاع السياحي :

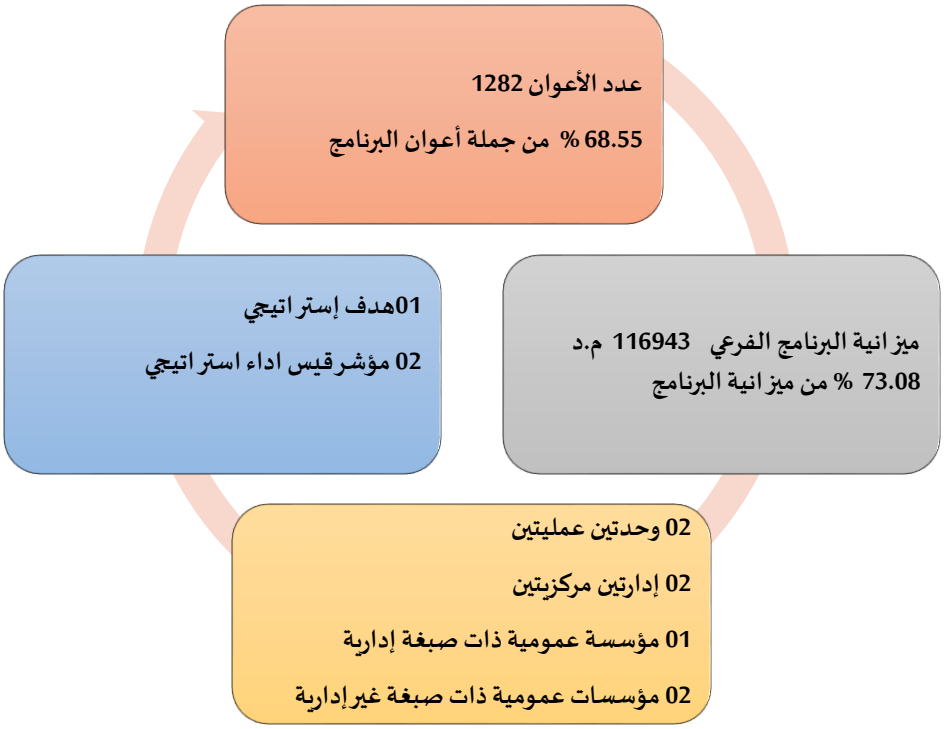

❖ الإشكاليات :

تواجه السياحة بتونس اليوم العديد من التحديات قد تشكل عائقا أمام تطور هذا القطاع في المستقبل. فلا يخفى على أحد أن عماد السياحة هو الاستقرار السياسي والسلام والأمن والقدرة لإقامة حوار بين مختلف الشعوب بدون قيود فكرية أو مادية، ومما لا شك فيه أن أخطر تحدي يواجه هذا القطاع اليوم هو تنامي خطر الإرهاب على مستقبل السياحة في المنطقة وهو ما يتطلب جهداً مشتركا للتصدي لهذه الظاهرة و ضمان أمن وسلامة السائح في المنطقة التي تنعم بالإستقرار.

أما التحدي الثاني والأكبر أمام التنمية السياحية في الفترة القادمة فهو المحافظة على البيئة خاصة وأن تونس تشهد العديد من الإشكاليات البيئية فعنصر الجذب الرئيسي لبلادنا هو ما تتميز به من شواطئ وطبيعة خلابة فضلا عن التموقع الجغرافي المتميز. وقد تسببت الكثير من المشاريع السياحية في الفترة الماضية في الإضرار بهذه الثروة الطبيعية رغم الحرص على ضمان استمرار جاذبية المنطقة وتفردها على المدى الطويل. أن حالة الفزع من العمليات الإرهابية والتلوث قد تشكل أحد أهم أسباب عزوف السياح عن سواحلنا ما لم نسع جميعا وفي الوقت المناسب إلى إيجاد الحلول لمواجهة هذه التحديات.

▪ الأولويات :

تتمثل أولويات البرنامج الفرعي "قيادة القطاع السياحي" في ما يلي :

1. تعزيز المنظومة الأمنية بالمناطق السياحية وداخل الوحدات الفندقية،
2. مزيد العناية بالبيئة وتحسين المحيط السياحي بالجهات والمناطق السياحية،
3. إثراء وتنويع المنتوج بما يتماشى وتطلعات سائح القرن الواحد والعشرين من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية على غرار السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة

الصحراوية والقولف،وسياحة المؤتمرات والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية ،

4. وضع مخطط للنهوض بجودة المنتوج السياحي وتحسين الخدمات المسداة للحر فاء
5. إرساء شراكة فاعلة بين القطاعين العام / والخاص في مجال الاستثمار المشترك بما يضمن ترقية القطاع خدمة للتنمية المستديمة،
6. إنتعاشة القطاع وتحسين الدخل وخفض معدلات البطالة

1.2.1. إستراتيجية البرنامج الفرعي عدد 1: قيادة القطاع السياحي:

طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي والمرتكز بالاساس على **تنمية القدرة التنافسية للوجهة التونسية** ،فأن خطة العمل المعتمدة تنبني بالاساس على **تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع .**

وبناءا على ذلك،وحرصا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء، وحيث أوكلت للمؤسسات العمومية تحت الاشراف، مهمة تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيم المنشودة على المدى القريب والمتوسط للبرنامج الفرعي الأول "قيادة القطاع السياحي"، فان الوزارة ملزمة بمواصلة العمل بآلية عقود الأداء مع الفاعل العمومي" الديوان الوطني التونسي للسياحة" و"وكالة التكوين في مهن السياحة" بعنوان سنوات 2021 – 2023 باعتبارها تعد من أهم الآليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وسيتم متابعة تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشرين إستراتجيين وهما:

- **المؤشر الإستراتيجي عدد 1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط.**
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 2: تطور العائدات السياحية.**

وتسعى الوزارة إلى تنفيذ_خطة العمل التالية لتحقيق الهدف وأيضا لمجابهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي في افق **2021** علما وأن تنفيذ هذه الخطة مناط بعهدة الديوان الوطني التونسي للسياحة في إطار عقد الأهداف المشار اليه أعلاه.

1. **دفع الإستثمار:**

سيتم العمل على :

- تنويع العرض السياحي ودفع المشاريع السياحيّة ذات القيمة المضافة العالية،
- تنويع المنتوج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية (السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف وسياحة المؤتمرات وسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية...)
- تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية من خلال:
  - وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي وتشجيع المنتوجات السياحيّة البديلة،
  - تحيين دليل المستثمر في القطاع السّياحي تبعا لما تمّ إصداره من نصوص جديدة متعلّقة بالإستثمار.

2. تحسين جودة المنتوج السياحي:

تعتبر الجودة المحرك الرئيسي لكل الاصلاحات التي شهدها القطاع السياحي غير ان الحاجة الى دعم جودة المنتوج تأكدت في السنوات الاخيرة في ظل التطور الكمي والنوعي الذي عرفه القطاع وتغير احتياجات السياح.

تبعا لذلك، قامت الوزارة بوضع برنامج للجودة يشمل كل مكونات المنتوج السياحي مرتكزة في ذلك على دراسات تشخيصية في مجالات مختلفة. وضمانا للجودة وعملا على بلوغ الاهداف المنشودة للرفع من مستوى الخدمات السياحية وتعزيز القدرة على منافسة الاسواق العالمية ترتكز خطة الوزارة في المستقبل في مجال الجودة على المحاور التالية:

- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية والعمل على توسيعه ليشمل كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...)
- تكليف الديوان الوطني التونسي للسياحة في إطار عقد الأهداف إلى:
- مراجعة نظام تصنيف النزل السياحية وإدراج معايير لجودة الخدمات والسياحة المستدامة كعنصر أساسي لإسناد التصنيف،
- تكثيف برامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم،
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية
- تشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة.

3. دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار:

تعّد السياحة الداخلية خيارا استراتيجيا ضمن توجهات الدولة للنهوض بالقطاع السياحي وتحسين قدرته التنافسية (أصبحت خلال السنوات الاخيرة تمثل بين **20%** و**30 %** من مجموع الليالي المقضاة) ، نظرا لمساهمة هذا النمط من السياحة في تنشيط الحركة السياحية على طول السنة وتمديد الموسم السياحي والرفع من مردودية القطاع، هذا وفي ظل الازمة الصحية قامت الوزارة منذ شهر مارس باطلاق حملات ترويجية خاصة وموجهة للسائح التونسي عن طريق التواصل الاجتماعي لحث التونسي على قضاء عطله في المؤسسات الفندقية التونسية كما تم انشاء علامة تسويقية تحت اسم "تونس وجهة جاهزة وآمنة" التي انخرطت فيها عدة نزل تونسية.

هذا ويتم التفكير حاليا في احداث الية موجهة للسائح التونسي بالتنسيق مع الوداديات والمهنيين والبنوك على غرار القروض الترفيهية « chèques vacances»بفوائض معقولة ومدة خلاص تمتد على 03 أشهر وهي آلية معمول بها في العديد من الدول الاخرى. وستعمل الوزارة على المدى المتوسط والبعيد على إتخاذ جملة من الإجراءات موزعة كما يلي:

❖ **<u>بالنسبة للسوق الداخلية:</u>**

- تكثيف الحملات الاشهارية بالسوق الداخلية لمزيد إستقطاب السياح التونسيين

- العمل على احداث الية لتنمية المبيعات على غرار ما هو معمول به في الاسواق الاوروبية.
- الإعتماد على مختلف الوسائط الاعلامية
- استغلال الوثائق الحديثة للاتصال والوسائط الاجتماعية
- الترويج لسياحة العلاجية والطبية وسياحة المؤتمرات.

❖ **<u>بالنسبة للأسواق المغاربية:</u>**

اعتبار لخصوصية سياحة الجوار سنحرص الوزارة على:

- انجاز حملات اشهارية مشتركة بالاسواق المغاربية
- تطوير المجهودات التسويقية من خلال مزيد ربط الصلة بين مهني القطاع بتونس والبلدان المغاربية
- انجاز حملات دعائية بمعدل 3 حملات كل سنة.
- الحضور في المعارض والصالونات بالبلدان المغاربية
- تنظيم عديد الرحلات لفائدة وكلاء الأسفار والصحفيين من بلدان المغرب العربي.

4. تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية وغير التقليدية:

سيتم العمل على انتهاج استراتيجية ترويجية ترمي الى بلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة بالخصوص في تحفيز الطلب على الوجهة التونسية وتعزيزه وتحسين كافة المؤشرات السياحية (عدد الوافدين حجم الليالي المقضاة،المداخيل السياحية...) الى جانب :

❑ **تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية:**

❖ **الدعاية الوطنية**: مواصلة إنجاز حملاتنا الدعائية بالأسواق الأوروبية عبر مختلف الوسائط الاعلامية مع ضرورة التركيز على القيام بحملات دعائية قصصية story telling/brand content من خلال الاعتماد على الأفلام القصيرة و الشهادات الحية لبعض السياح والعمل على تنزيلها بكثافة على المواقع الاجتماعية و الوسائل الرقمية قصد بعش رسائل طمأنة للحريف.

❖ **الاشهار المشترك:** العمل على توطيد العلاقات مع ممثّلي شبكات البيع ومتعهّدي الرّحلات عن طريق إبرام اتّفاقيّات شراكة لتحفيزهم على تدعيم برمجة الوجهة التّونسيّة وتسويق مختلف منتوجاتها خاصّة ذات القيمة المضافة العالية (سياحة الغولف، السّياحة الاستشفائيّة، سياحة المؤتمرات، السّياحة الصّحراويّة، السّياحة الثّقافيّة).

❖ **التّظاهرات بالخارج**: تدعيم حضور الوجهة التّونسيّة في التّظاهرات السّياحيّة بالخارج مع الحرص على توفير تغطية إعلاميّة هامّة وحثّ المهنيّين التّونسيّين على المشاركة خاصّة في الصّالونات والمعارض الدّوليّة والجهويّة.

❖ **العلاقات العامّة:**

• توطيد العلاقات مع وسائل الإعلام الأجنبيّة ودعوتهم للتعرف على حقيقة الاوضاع بالبلاد والمجهودات المبذولة في مجال توفير الامن والاستقرار قصد تمرير رسالة طمأنة لحرفائنا بالاعتماد خاصّة على

الشّهادات الحيّة (démarche testimoniale) لبعض السّيّاح الذين قضّوا عطلهم بتونس. الى جانب التعرف على ثراء وتنوع المنتوج السياحي التونسي.

• تكثيف التّظاهرات الثّقافيّة والرّياضيّة التي من شانها خلق الحدث على غرار المهرجانات والرّاليات مع الحرص على تغطيتها إعلاميّا لما لها من وقع ايجابيّ على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط وانتعاش مختلف الجهات السّياحيّة.

• العمل بالتّنسيق مع وزارتي الشّؤون الخارجيّة والدّاخليّة على بعث رسائل طمأنة للسّيّاح الأجانب من خلال القيام بالاتّصالات اللاّزمة لرفع الحذر وقيود السّفر عن عدد من المناطق التّونسيّة المدرجة بمواقع واب وزارات الشّؤون الخارجيّة لعديد البلدان الأوروبّيّة غير أنّ هذا يبقى رهينة الاستقرار السّياسي والأمنيّ الذي يعتبر عاملا أساسيّا لاستعادة النّسق العاديّ للقطاع السّياحيّ.

❖ **دعم النّقل الجـوّيّ**: سيتم مواصلة دعم النقل الجوي لمتعهدي الرحلات المبرمجين للوجهة التونسية وذلك وفقا لآلية دعم يتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع كافة الاطراف المعنية.

❑ **تعزيز التموقع بالأسواق غير التقليدية (الاسيوية – الافريقية – الخليج و الشرق الاوسط) :**

أصبحت الأسواق الاسيوية والافريقية والخليج والشرق الاوسط تحظى باهتمام متزايد من قبل ووزارة السياحة والصناعات التقليدية حيث تضاعفت مشاركة السياحة التونسية في اهم المعارض الخليجية والمشرقية والاسوية. من أجل ذلك فإن التوجه يرمي إلى تعزيز تسويق الوجهة التونسية بهذه الاسواق من خلال:

• تكثيف العمليات الترويجية بهده الاسواق على غرار الايام والأسابيع السياحية (الامارت – البحرين- والسعودية والصين وغيرها...)

• تنويع عمليات العلاقات العامة خاصة في خصوص انتقاء الوسائط الاعلامية حيث يتم العمل على استقطاب المدونيين والصحفيين الفاعلين في الحقل الاعلامي الرقمي والشبكات الاجتماعية.

• استضافة وفود اعلامية من هذه الأسواق

• استضافة وكالات الاسفار وتنظيم رحلات استطلاعية الى أبرز الجهات السياحية

• تنظيم ورشات عمل بين المهنيين من تونس وهذه الدول لربط الصلة

5. ضمان نجاعة وجودة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة:

سيتم العمل على:

- النهوض بالدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحة من ناحية الجانب الكمي للعملية التكوينية،
- النهوض بجودة الدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحة
- إرساء حوكمة منظومة التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة تضمن النجاعة والمردودية.
- ربط التعليم العالي والتكوين في مهن السياحة في منظومة واحدة من بين أدوارها الرئيسية توفير الكفاءات لسوق الشغل،

3.1 تقديم البرنامج الفرعي عدد 2: قيادة قطاع الصناعات التقليدية :

- **الإشكاليات :**

يعاني قطاع الصناعات التقليدية في تونس إشكاليات متعددة وكثيرة على غرار نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع، فضلا عن منافسة القطع المقلدة والموردة من الصين للمنتوج التونسي الأصلي. ويضاف إلى ذلك احتكار المواد الأولوية من قبل عدد من الشركات إلى جانب تردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين، وضعف الترويج واحتكار عدد من التجار الكبار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد..

- **الأولويات :**

يسعى البرنامج الفرعي عدد 2 **"قيادة قطاع الصناعات التقليدية"** إلى تحقيق جملة من الأولويات بهدف تحسين اداء القطاع خلال الثلاث السنوات القادمة. وتتمثل هذه الأولويات في ما يلي :

- إيجاد أرضية ومحيط ملائم للحرفي وللمؤسسة الحرفية بما يساعده على تخطي الظرف الحالي والرجوع للإنتاج وتحسين المردودية
- تنمية القدرة التنافسية للقطاع
- تشجيع التمويل والاستثمار الخاص
- تكثيف المشاركات في المعارض و الصالونات والمنتديات الدولية
- تفعيل الهياكل المساندة لتنمية الصادرات

- تنمية ترويج المنتوج التقليدي في السوق المحلية
- دعم تواجد المنتوجات في المعارض الجهوية و الوطنية
- تطوير استراتيجيه و مخطط اتصال بإبراز خصوصيات القطاع و تطوير ثقافة الصناعات التقليدية وتوظيف وسائل الاعلام الوطنية و الاجنبية للتعريف بالمنتوج في الخارج.
- دعم دور القطاع في التنمية الجهوية و اعداده للمساهمة في تنفيذ المشاريع المقترحة, بوضع استراتيجيه جهوية لتنمية الصناعات التقليدية.

1.3.1إستراتيجية البرنامج الفرعي عدد 2 : قيادة قطاع الصناعات التقليدية:

طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بنشاط الصناعات التقليدية والمرتكز بالاساس على تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية، فأن خطة العمل المعتمدة تنبني بالاساس على تحقيق هدف إستراتيجي وحيد على المدى البعيد وهو "**تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة ".**

وبناءا على ذلك، وحرصا على تحقيق الهدف الإستراتيجي المرجو والمحددة في مشروع إطار الأداء، وحيث أوكلت للمؤسسات العمومية تحت الاشراف، مهمة تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيم المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد للبرنامج الفرعي الثاني "**قيادة قطاع الصناعات التقليدية**"، فان الوزارة ملزمة بمواصلة العمل بآلية عقود الأداء مع الفاعل العمومي" **الديوان الوطني للصناعات التقليدية**" و"**المركز الفني للإبتكاروالتجيد والإحاطة في الزربية والحياكة**" بعنوان سنوات **2021 – 2023** باعتبارها تعد من أهم الآليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية حسب الأهداف. هذا وسيتم متابعة تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشرين إستراتجيين وهما:

- **المؤشر الإستراتيجي عدد 1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع**
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 2: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار**

الهدف 1: دفع نسق الإستثمار

يعد قطاع الصناعات التقليدية من القطاعات المساهمة في إحداث وخلق مواطن شغل إضافية وله دور فعال في دفع عجلة الاستثمار والتشغيل. يلعب الاستثمار الخاص دورا رياديا في تحقيق الأهداف التنموية وذلك لما يوفره من إمكانات وقدرة لدعم نسق النمو وإحداث مواطن الشغل والتأقلم السريع والملائم مع متطلبات السوق. ولتحقيق أهداف إستراتيجية البرنامج ترتكز الخطة على:

- التشجيع على الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال خاصة بتكثيف برامج تطوير المؤسسات وتعصير طرق عملها و تطوير الموارد البشرية
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار

- مزيد التعريف بأهم مواقع الحركية المتوفرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتدعيم القطاع سواء عن طريق الامتيازات الجبائية والمالية التفاضلية الممنوحة في إطار تشجيع التنمية وتحفيز المبادرة الاقتصادية أو عبر مساندة الباعثين الجدد في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم
- إعداد الدراسات والتقارير المعمقة وترويج نتائجها ومواصلة تنظيم الندوات الإقليمية والجهوية والمحلية.

الهدف 2: النهوض بالجودة

يشهد القطاع اليوم تحولا نوعيا بالنظر إلى كون الجامعات أصبحت شريكا هاما بتعدد الشعب المختصة وتطور عدد المعاهد العليا المتخصصة التي أدمجت اختصاص الصناعات التقليدية ضمن برامجها التعليمية (معاهد الفنون والحرف، المعهد العالي لمهن التراث، معاهد الفنون الجميلة، المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية...) الشيء الذي ينبئ بمستوى تعليمي وتقني راق لحرفيي المستقبل يجعلهم قادرين على رفع تحديات المنافسة بمزيد العناية بالجودة والتأقلم مع متطلبات تفتح الاقتصاد في نطاق العولمة .

إن عملية الارتقاء بدور قطاع الصناعات التقليدية من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية يقتضي انتهاج سياسة التصرف المبني على النتائج والقدرة على الأداء. تبعا لذلك، وللحد من الانعكاسات السلبية للتقلبات الخارجية أضحى من الضروري تكثيف الجهود لتعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية. وترتكز إستراتيجية البرنامج على:

- مواصلة الإصلاحات المبرمجة والقيام بإجراءات ظرفية وهيكلية
- تحسين الجودة واحترام المواصفات
- الاستثمار في الموارد البشرية عبر برامج التأهيل المهني الميداني
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب.

الهدف 3: البحث والتجديد

يندرج هذا الهدف في إطار العمل على تفعيل مفهوم الابتكار وتنمية المنتوج حتى يقترب أكثر فأكثر من الحرفي بتشريكه في صياغة المشروع الابتكاري بغية إقناعه بجدوى التجديد واحتضانه للمنتوج المبتكر والمواصلة في إنتاجه وترويجه، حيث يرمي التوجه في المجال إلى:

- تكثيف البحوث والدراسات التقنية والفنية سيما في نطاق الشراكة مع المؤسسات الجامعية
- إرساء خطة وطنية وجهوية للنهوض بالابتكار
- تكثيف المسابقات القطاعية والجهوية
- تاطير الابتكار ودعم العمل التوثيقي في المجال (وسائل سمعية بصرية ومكتوبة)
- بعث خلايا لتأطير الابتكار في الجهات

كما ترتكز أنشطة تأطير البحث والتجديد على مبدأ الشراكة واللامركزية بالاعتماد على:

- تشخيص حاجيات الإحاطة الفنية حسب الطلبات
- إعداد بحوث ودراسات تطبيقية تؤمن معالجة مشخصة ونموذجية.

- متابعة أطوار ومراحل تجسيم العملية الإبتكارية بتوفير آليات التدخل اللازمة.
- توثيق الإبتكار في محامل ووسائل بيداغوجية لتاطير وإرشاد اليد العاملة الحرفية

كما تساهم كذلك في نشاط تأطير الإبتكار كلّ القوى العاملة في القطاع من معاهد عليا مختصة وجمعيات ومراكز تكوين ومتدربين وحرفيين ويتطلب مرجعيات تلمّ بمقومات المنتوج التقليدي من تقنيات ومواد أولية إضافة إلى الجوانب التراثية والاقتصادية والتجارية

الهدف 5 :تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل و بالسوق الخارجية:

بالرغم من الجهود المبذولة لترويج وتسويق منتوجات الصناعات التقليدية فإن عمليات التسويق إلى الخارج تظل عمليات موجهة أو تكاد تكون حصريا نحو السائح وذلك انطلاقا من فرضية أن الحرفي يقوم بترويج منتوجه بالأساس بالسوق السياحية ولا يمكنه التصدير مباشرة، تبعا لذلك فإن إستراتيجية البرنامج تهدف إلى تبني سياسة منفتحة على الخارج تستند إلى النهوض بالتصدير خصوصا في ظل ما توفره الدولة من دعم في المجال عبر صندوق النهوض بالصادرات. وتأسيسا على ذلك، فإن إستراتيجية البرنامج في المجال تقوم على:

- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية
- تكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية
- مساندة الحرفيين على المشاركة في المعارض
- تمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة،

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

2. 1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

تتمثل أهداف البرنامج في :

- تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي
- تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة

جدول عدد1

الجدول الزمني لمؤشرات قيس الاهداف الاستراتيجية

الاهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس أداء الهدف	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الهـــــدف 1.1 تحســين القــدرة التنافســـــية	المؤشر 1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق	مليون وافد							
		تونس	7,051	8,299	9,429	1.735	3 *	4.5	6

وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي	السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	المغرب	11,349	12,288	12,932	--//--	--//--	--//--
		مصر	8,3	11,3	17,8	--//--	--//--	--//--
		الأردن	5,193	4,92	5,360	--//--	--//--	--//--
		تركيا	38,62	45,628	51,86	--//--	--//--	--//--
	المؤشر 2.1.1: تطور العائدات السياحية	مليون دولار	1.155	1.565	1.916	619.2	*770	1000	1300

الهدف 2.1تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة

	وحدة القيس	إنجازات						ق.م 2020	تقديرات					
		2017		2018		2019			2021		2022		2023	
المؤشر1.2.1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع														
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الشمال الشرقي	عدد	613	1227	597	1194	500	997	--//--	550	1100	600	1200	660	1350
الشمال الغربي		378	747	363	727	303	607	--//--	335	670	370	750	400	830
الوسط		667	1334	650	1300	542	1084	--//--	600	1200	660	1320	720	1450
الوسط الغربي		187	373	181	363	151	303	--//--	170	340	190	380	210	420
الجنوب الشرقي		250	501	390	779	325	650	--//--	350	700	385	770	440	840
الجنوب الغربي		427	854	415	831	347	694	--//--	380	770	420	850	460	950
المؤشر2.2.1: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار														
	%	--//--		--//--		45		50	50		55		60	

* تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية.

❖ الهدف الاستراتيجي1.1 تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي :

- **تقديم الهدف :**

تسعى الوزارة من خلال هذا الهدف إلى :

✓ **تنمية المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية :** تنويع المنتوج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتوج البحري. ودفع المشاريع السياحيّة ذات القيمة المضافة العالية.

✓ **تحسين جودة الخدمات على إمتداد "سلسلة القيم السياحية "**:النهوض بجودة المنتوج ومحتواه ونوعية الخدمات و تشجيع المؤسّسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية

✓ **دفع السياحة الداخلية (سياحة "التونسي") وسياحة الجوار** عبر_العمل على هيكلة السوق السياحية الداخلية وتحسين قدرته التنافسية نظرا لمساهمة هذا النمط من السياحة في تنشيط الحركة السياحية على طول السنة وتمديد الموسم السياحي والرفع من مردودية القطاع

✓ **تحفيز الطلب على الوجهة التونسية وتعزيزه** من خلال تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية و تعزيز التموقع بالأسواق غير التقليدية.

✓ **ضمان نجاعة وجودة التعليم العالي و التكوين في مهن السياحة** من خلال_حوكمة منظومة التعليم العالي(الدراسات السياحية العليا) والتكوين في مهن السياحة بهدف توفير كفاءات متماشية مع متطلبات سوق الشغل.

- **مرجع الهدف:** استراتيجية القطاع
- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1

الاهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس أداء الهدف	وحدة القيس	إنجازات			ق.م 2020	تقديرات		
			2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 1.1 تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع	المؤشر 1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	مليون وافد							
		تونس	7,051	8,299	9,429	1.735	3 *	4.5	6
		المغرب	11,349	12,288	12,932	--//--	--//--	--//--	--//--
		مصر	8,3	11,3	17,8	--//--	--//--	--//--	--//--

السياحي		الأردن	5,193	4,92	5,360	--//--	--//--	--//--	--//--
		تركيا	38,62	45,628	51,86	--//--	--//--	--//--	--//--
	المؤشر 2.1.1: تطور العائدات السياحية	مليون دولار	1.155	1.565	1.916	619.2	*770	1000	1300

❖ الهدف الاستراتيجي2.1 تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة

- **تقديم الهدف :**

تسعى الوزارة الى من خلال هذا الهدف الى تعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية وذلك بالعمل على تثمين القطاع و تأهيل العاملين فيه، والنهوض بجودة المنتوج وتعصير القطاع ككل بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي والدولي من خلال

✓ **دفع نسق الاستثمار:** دعم نسق النمو وإحداث مواطن الشغل والتأقلم السريع والملائم مع متطلبات السوق مما يعزز إسهام القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستديمة.

✓ **النهوض بالجودة:** رفع تحديات المنافسة بمزيد العناية بالجودة والتأقلم مع متطلبات تفتح الاقتصاد في نطاق العولمة وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية.

✓ **البحث والتجديد:** دعم مجالات البحث و التشجيع على الإبتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الصناعات التقليدية.

✓ **تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل و بالسوق الخارجية:** مساندة الحرفيين على المشاركة في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية وحثهم على اقتحام الأسواق الخارجية وتكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الدولية بإمتيازات خاصة فضلا عن تمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في هذه التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة،

- **مرجع الهدف:** المخطط الوطني لتنمية القطاع للفترة 2018 -2022
- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:**

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1

الهدف 2.1تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة													
	وحدة القيس	إنجازات			ق.م 2020	تقديرات							
		2017		2018		2019		2021		2022		2023	
المؤشر1.2.1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع													
	عدد	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		إناث	ذكور	إناث	ذكور

الشمال الشرقي		613	1227	597	1194	500	997	--//--	550	1100	600	1200	660	1350
الشمال الغربي		378	747	363	727	303	607	--//--	335	670	370	750	400	830
الوسط		667	1334	650	1300	542	1084	--//--	600	1200	660	1320	720	1450
الوسط الغربي		187	373	181	363	151	303	--//--	170	340	190	380	210	420
الجنـــــــــوب الشرقي		250	501	390	779	325	650	--//--	350	700	385	770	440	840
الجنوب الغربي		427	854	415	831	347	694	--//--	380	770	420	850	460	950
	المؤشر2.2.1: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي **8000** دينار													
	%	--//--	--//--	--//--	--//--	45	50	50	50	50	55	60		

1.1.2 تقديم أنشطة البرنامج لسنة 2021:

❖ **أنشطة البرنامج:** طبقا لمخرجات اشغال مناقشة تنزيل أداء برنامج السياحة والصناعات التقليدية، تم تحديد **07 أنشطة** موزعة كما يلي:

✓ **02** أنشطة تساهم فيها البرامج الفرعية المركزية+:مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية

✓ **04** أنشطة خاصة بالفاعلين العموميين

الرمز	النشاط
1	الاشراف(البرامج الفرعية المركزية)
2	التعليم العالي (معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي الظريف:مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية)
3	تحويل اعتمادات لفائدة **الديوان الوطني التونسي للسياحة** (فاعل عمومي) بعنوان نشاط :**دعم القطاع السياحي**
4	تحويل اعتمادات لفائدة **وكالة التكوين في مهن السياحة**(فاعل عمومي) بعنوان نشاط :**التكوين في مهن السياحة**
5	تحويل اعتمادات لفائدة **الديوان الوطني للصناعات التقليدية**(فاعل عمومي) بعنوان نشاط :**دعم قطاع الصناعات التقليدية**
6	تحـول اعتمـادات لفائـدة **المركـز الفني للابتكـاروالتجديـد والاحاطـة في الزربيـة والحياكـة** (فاعـل عمـومي) بعنوان نشاط: **البحث والتجديد والإبتكارفي الزربية والحياكة**

جدول عدد01

بيان الانشطة والتدخلات لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس الاداء	التدخلات	الانشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
الهـــــدف 1.1 تحسـين القـدرة التنافسـية وتـدعيم مسـار التنميـة المسـتدامة للقطـاع السياحي	**المؤشر 1.1.1:** حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	■ تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة ■ ضمان نجاعة وجودة الدراسات السياحية العليا ■ تعريف وتأطير نوايا الإستثمار ■ تكثيف زيارات التفقد و الحملات الرقابية ■ التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية وحث المهنيين على مزيد الانخراط في برنامج التأهيل السياحي ■ تكثيف الدعاية وتدعيم تواجد الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج، ■ تنفيذ الإستراتيجيّة الخاصّة بالعلاقات العامّة والتظاهرات، ■ تنفيذ إستراتيجيّة السياحة الرقميّة، ■ الإرتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخّلات لدعم النقل الجوّي نحو أولويّات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوّي خارج موسم الذروة، ■ تنفيذ إستراتيجيّة دفع السياحة الداخليّة والتعريف بالجهات إعادة هيكلة وتعصير جميع مراكز التكوين السياحي وتدعيم طاقة الإيواء، ■ تطوير وتحيين البرامج لتحسين مردودية التكوين حسب المقاربة بالكفايات واعتماد التكوين حسب الطلب للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل في القطاع وذلك	✓ **الاشراف** ✓ **التعليم العالي.** ✓ تحويل اعتمادات لفائدة **الديوان الوطني التونسي للسياحة** (فاعل عمومي) بعنوان نشاط :**دعم القطاع السياحي:** ✓ تحويل اعتمادات لفائدة **وكالة التكوين في مهن السياحة**(فاعل عمومي) بعنوان نشاط :**التكوين في مهن السياحة**	**3038أ.د** **97895أ.د** **16010أ.د**
	المؤشر 2.1.1: تطور العائدات السياحية			

		بتركيز برامج التكوين بكافة مراكز التكوين السياحي، ■ التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين والمؤطرين داخل المؤسسات السياحية والفندقية،		
الهدف 2.1 تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة	**المؤشر 1.2.1:** تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع	■ التشجيع على الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة ■ تحسين البنية الأساسية ■ مزيد التعريف بأهم مواقع الحركية المتوفرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتدعيم القطاع سواء عن طريق الامتيازات الجبائية والمالية التفاضلية الممنوحة في إطار تشجيع التنمية وتحفيز المبادرة الاقتصادية أو عبر مساندة الباعثين الجدد في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم ■ إعداد الدراسات والتقارير المعمقة وترويج نتائجها و مواصلة تنظيم الندوات الإقليمية والجهوية والمحلية. ■ مواصلة الإصلاحات المبرمجة والقيام بإجراءات ظرفية وهيكلية ■ تحسين الجودة واحترام المواصفات ■ الاستثمار في الموارد البشرية عبر برامج التأهيل المهني الميداني ■ تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب. ■ التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني، ■ تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي، ■ الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية ■ تكثيف البحوث والدراسات التقنية والفنية سيما في نطاق الشراكة مع المؤسسات الجامعية	✓ **الاشراف** ✓ تحويل اعتمادات لفائدة **الديوان الوطني للصناعات التقليدية**(فاعل عمومي) بعنوان نشاط :**دعم قطاع الصناعات التقليدية.** ✓ تحويل اعتمادات لفائدة **المركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة** (فاعل عمومي) بعنوان نشاط: **البحث والتجديد والإبتكار في الزربية والحياكة.**	**20900أ.د** **654أ.د**
	المؤشر2.2.1: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي **8000** دينار			

		▪ تكثيف المسابقات القطاعية والجهوية ▪ تاطير الابتكار ودعم العمل التوثيقي في المجال ▪ مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ▪ تكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية ▪ تمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة ▪ إصدار دليلا لمستثمر في قطاع الصناعات التقليدية طبقا لمجلة الاستثمار الجديدة والأوامر الترتيبية ذات العلاقة. ▪ إسناد قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل. ▪ إصدار دليل المستثمر في قطاع الصناعات التقليدية طبقا لمجلة الاستثمار الجديدة والأوامر الترتيبية ذات العلاقة ▪ تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية وإعداد معجم تصنيف أنشطة الصناعات التقليدية وإبرازها في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف. مع الإشارة إلى أنه سيتم تدعيم هذا المشروع في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الصناعات التقليدية		

3. نفقات البرنامج:

1.3 ميزانية البرنامج

ضبطت نفقات برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** في حدود **138 497** أ.د مقابل **136346** أد سنة **2020** أي بزيادة تقدر ب **2151 م.د** ،تتوزع كما يلي:

❖ **نفقات التأجير**

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** في حدود **66133** أ.د مقابل **61360** أ.د سنة **2020** بزيادة تقدر ب**4773** أ.د وهو ما يمثل نسبة +7.78%

❖ **نفقات التسيير**

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** في حدود **16011أ.د** مقابل **11028أ.د** سنة **2020** أي بزيادة تقدر ب **4983 أ.د** وهو ما يمثل نسبة **+45.18%**

هذا وقدرت الموارد الذاتية للمؤسسات بعنوان نفقات التسيير لسنة 2021 ، **527أ.د** موزعة كما يلي:

- **277**أ.د بالنسبة لوكالة التكوين في مهن السياحة
- **250**أ.د بالنسبة للديوان الوطني للصناعات التقليدية

وتبلغ هذه النفقات باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات **16538**أ.د سنة **2021**.

❖ **نفقات التدخلات**

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية في حدود **56123أ.د** تعهدا و..دفعا لسنة 2021 مقابل**63728 أ.د** تعهدا و.دفعا سنة 2020 أي بانخفاض قدره -7605 **أ.د** وهو ما يمثل نسبة **-11.93%**

وتبلغ هذه النفقات باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات **56446**أ.د سنة 2021.(123أ.د بالنسبة لوكالة التكوين في مهن السياحة و200أ.د بالنسبة للديوان الوطني للصناعات التقليدية).

❖ **نفقات الإستثمار**

ضبطت نفقات الإستثمار لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021 في حدود **230.أد** تعهدا و أد دفعا وهي نفس الاعتمادات التي تم ترسيمها سنة **2020**.

ميزانية برنامج السياحة والصناعات التقليدية حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:أ.د

البيان	مصادر التمويل	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
	م ع م	57 567	61360	66133	4 773	7,78
	م ق خ م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	57 567	61360	66133	4 773	7,78
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	57 567	61360	66133	4 773	7,78
	م ع م	9756	11028	16011	4 983	45,18
	م ق خ م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	9756	11028	16011	4 983	45,18
	م ذ م ع	-	360	527	167	46.39
	مجموع القسم	9756	11388	16538	5150	45.22
	م ع م	59352	63728	56123	-7 605	-11,93
	م ق خ م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	59352	63728	56123	-7 605	-11,93
	م ذ م ع	-	390	323	67-	-17.2
	مجموع القسم	59352	64118	56446	-7 672	-11,96
نفقات الإستثمار	م ع م	63000	230	230	--	-
	م ق خ م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	63000	230	230	-	-
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	63000	230	230	-	-
نفقات العمليات المالية	م ع م	-	-	-	-	-

	م ق خ م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	-	-	-	-	-
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	-	-	-	-	-
	م ع م	126738	136346	138 497	2 151	1,58
	م ق خ م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
المجموع	موارد الدولة	**126738**	**136346**	**138 497**	**2 151**	**1,58**
	م ذ م ع	-	750	850	100	13.33
	مجموع القسم	**126738**	**137096**	**139347**	**2251**	**1.64**

وفيما يلي رسم بياني للنفقات الخاصة ببرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** حسب طبيعة النفقة (**دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية**):

النفقات الخاصة ببرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2021

حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

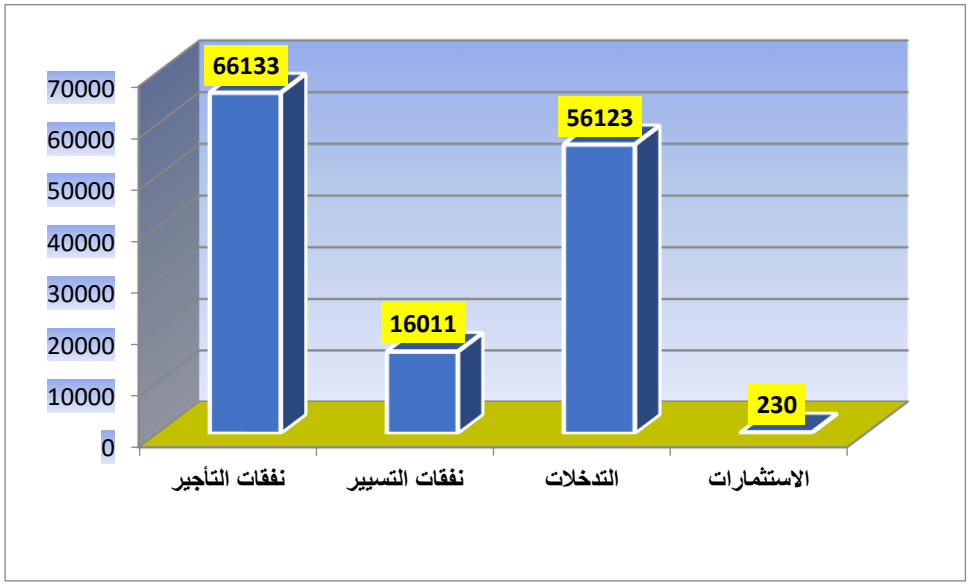

كما تتوزع تقديرات **2021** للبرنامج المذكور حسب البرامج الفرعية كما يلي:

الوحدة:ا.د

البيان	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثما	نفقات العمليات	المجموع

برنـامج فرعـي 1 : قيـادة القطاع السياحي	53840	13908	48965	230	-	116943
برنـامج فرعـي 2 : قيـادة قطـــاع الصـــناعات	12293	2103	7158	-	-	21554
المجموع	**66133**	**16011**	**56123**	**230**	**-**	**138497**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ويبرز الجدول التالي توزيع ميزانية برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** حسب مأل النفقة أي حسب البرامج الفرعية والأنشطة :

ميزانية برنامج السياحة والصناعات التقليدية حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020	تقديرات 2021	نسبة التطوّر 2021-2020	
					المبلغ	النسبة (%)
البـــرامج الفرعيـــة المركزية	الأنشطة المركزية					
برنـــامج فرعـــي 1 : قيـــادة القطـــاع السياحي	النشـاط 1: دعـم القطاع السياحي	88 744	96 638	97895	1257	1,30
	النشـــاط 2: التعليم العالي	2 709	3 000	3038	38	1,27
	النشـــاط 3: التكـوين في مهـن السياحة	14 931	15 390	16010	620	4,03
برنـامج فرعـي 2 : قيـادة قطـــاع الصـــناعات	النشـاط 1 : دعـم قطاع الصناعات	19 597	20 608	20900	292	1,42

التقليدية	التقليدية					
	النشـــــــاط 2 : البحث والتجديد والإبتكـــار فـــي الزربية والحياكة	694	710	654	-56	-7,89
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		126 675	136 346	138497	2151	1,58
البـــرامج الفرعيـــة الجهوية	الأنشـــــــطة الجهوية	--//--	--//--	--//--	--//--	--//--
برنامج فرعي 1	النشاط 1:	--//--	--//--	--//--	--//--	--//--
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		--//--	--//--	--//--	--//--	--//--
مجموع البرنامج		**126 675**	**136 346**	**138497**	**2151**	**1,58**

وفيما يلي رسم بياني للنفقات الخاصة ببرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة **2021** حسب البرامج الفرعية والأنشطة :

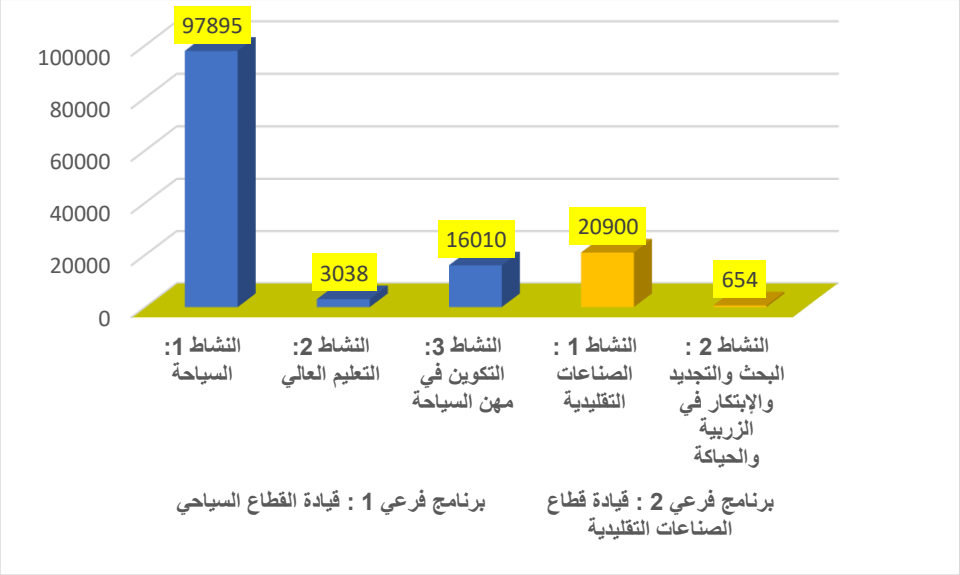

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	إنجازات			قانون م 2020	تقديرات		
	2017	2018	2019		2021	2022	2023
نفقات التأجير	-	53 984	57 567	61360	66133	68117	70160

نفقات التسيير	-	8 873	9 765	11028	16 011	16491	16986
نفقات التدخلات	-	260	171,677	63728	56123	57807	59541
نفقات الاستثمار	-	68 444	59 180,139	230	230	237	244
المجموع	-	131 561	126 683 ,816	136346	138 497	142652	146931
موارد عامة لميزانية الدولة	-	**131 561**	**126 683 ,816**	**136346**	**138 497**	**142652**	**146931**
المجموع	-	**131 561**	**126 683 ,816**	**136346**	**138 497**	**142652**	**146931**

بطاقات مؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي عدد 1: قيادة القطاع السياحي

بطاقـــة المؤشـــر

رمز المؤشر	1.1.1
تسمية المؤشر	حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط
تاريخ تحيين المؤشر	31 ديسمبر 2020

I/الخصائص العامة للمؤشر:

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر	السياحة والصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر	قيادة قطاع السياحة
الهدف الذي يرجع اليه المؤشر	تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي
تعريف المؤشر	يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة (المغرب، مصر، الأردن، تركيا...)
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب الوجهات السياحية، حسب جنسيات الوافدين، حسب العرض السياحي

II/الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	نسبة السياح الوافدين على تونس مقارنة بعدد الوافدين على الوجهات المنافسة

وحدة المؤشر	نسبة
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	الديوان الوطني التونسي للسياحة
طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	مصدر إداري وإحصائي.
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	إدارة الدراسات
تاريخ توفر المؤشر	31 ديسمبر 2020
القيمة المستهدفة للمؤشر (س+3)	**6مليون وافد** بنهاية سنة **2023**.
المسؤول عن المؤشر	مديرة الدراسات

III/قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج(الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	مليون وافد							
	تونس	7,051	8,299	9,429	**1.735**	*3	4.5	6
	المغرب	11,349	12,288	12,932	--//--	--//--	--//--	--//--
	مصر	8,3	11,3	17,8	--//--	--//--	--//--	--//--
	الأردن	5,193	4,92	5,360	--//--	--//--	--//--	--//--
	تركيا	38,62	45,628	51,86	--//--	--//--	--//--	--//--

*تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا 19 وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية

2. **رسم بياني:**

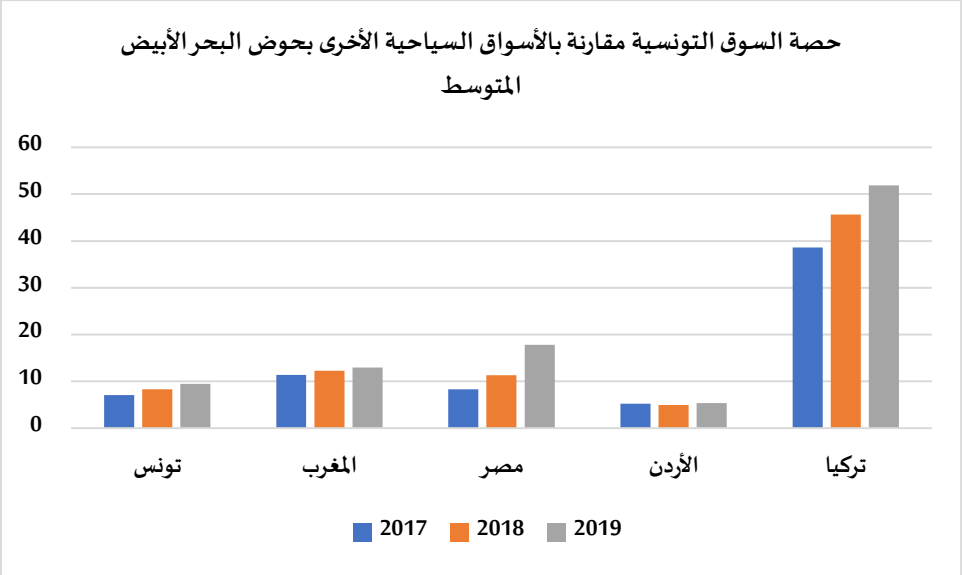

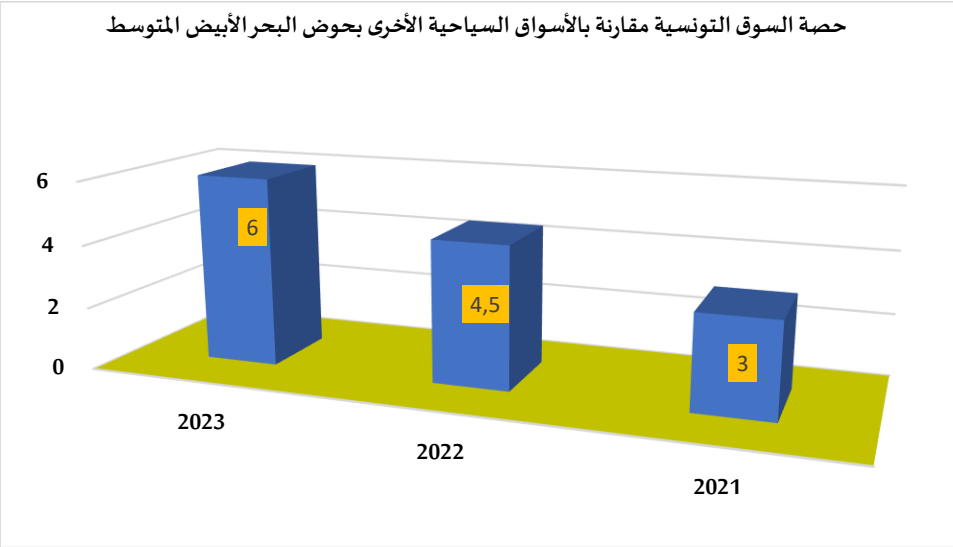

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

4. أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

الانشطة	الاجراءات
دعم القطاع السياحي	❑ إعادة بناء «الثقة» في الوجهة السياحية التونسية ❑ إبراز وتثمين الخصوصيات الإنسانية والتاريخية والثقافية والمناخية لتونس في محيطها الأورمتوسطي والتأكيد على التواصل الترابي والحضاري والثقافي لتونس مع الفضاء الأوروبي. ❑ التوجه برسالة موّحدة إلى الأسواق الأوربية ككلّ Message **Unifie**
التعليم العالي	1. تعصير الخدمات الإدارية والوسائل البيداغوجية بالمعهد 2. إنجاز دراسة حول نسبة رضاء الطالب ومدى جودة الخدمات المسداة لفائدة الطلبة
التكوين في مهن السياحة	1. الإستعانة بالخبرات الوطنية وكذلك الخبرات الأجنبية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة ومؤسسات التكوين السياحي المماثلة بالبلدان الأجنبية. 2. برمجة حملات دعائية وتعريفية بمنظومة التكوين السياحي والفندقي بالوسط المدرسي (سلسلة لقاءات، توزيع مطبوعات ومطويات، تنظيم زيارات مفتوحة داخل المعاهد الثانوية إلخ...)

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقـــة المؤشـــر

رمز المؤشر	2.1.1
تسمية المؤشر	تطور العائدات السياحية
تاريخ تحيين المؤشر	31 ديسمبر 2020

I/الخصائص العامة للمؤشر:

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر	السياحة والصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر	قيادة قطاع السياحة
الهدف الذي يرجع اليه المؤشر	تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي
تعريف المؤشر	طي هذا المؤشر فكرة واضحة على تطور العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب الوجهات السياحية، حسب جنسيات الوافدين، حسب العرض السياحي

II/الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	مجموع العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي

	مقارنة بالمداخيل الجملية من العملة الصعبة للبلاد
وحدة المؤشر	مليون دولار
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	الديوان الوطني التونسي للسياحة
طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	مصدر إداري وإحصائي.
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	إدارة الدراسات
تاريخ توفر المؤشر	31 ديسمبر 2020
القيمة المستهدفة للمؤشر(س+3)	**1300** مليون دولار بنهاية سنة **2023**.
المسؤول عن المؤشر	مديرة الدراسات

III/قراءة في نتائج المؤشر:

3. سلسلة النتائج(الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تطور العائدات السياحية	مليون دولار	1.155	1.565	1.916	**619.2**	*770		1000

*تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا 19 وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية

4. رسم بياني:

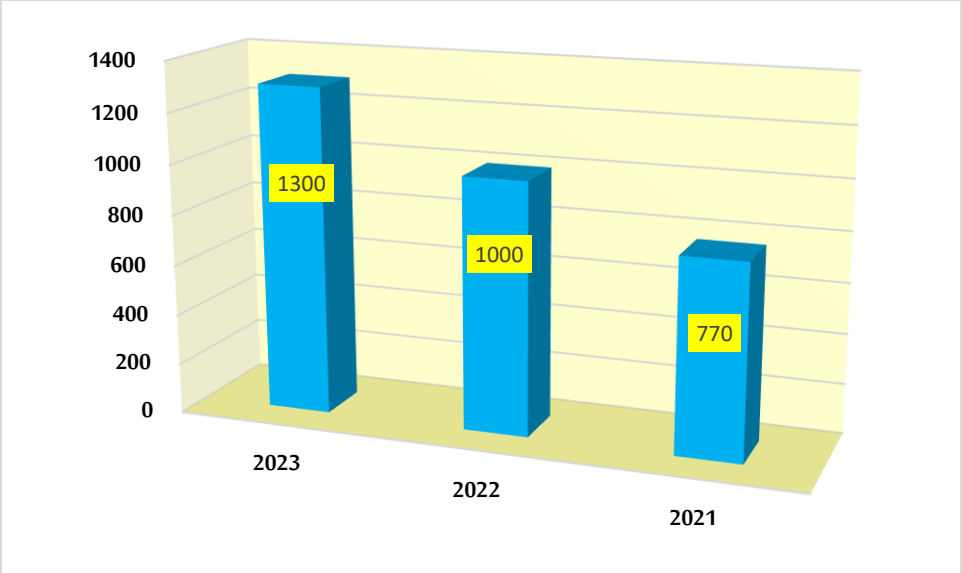

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حقق النشاط السياحي مؤشرات إيجابية خلال سنة **2019** وبوادر مشجعة إلى غاية فيفري **2020** حيث بلغ عدد الوافدين **1.055.403** سائح، أي بتطور قدر بنسبة **10 %** ،فيما بلغت المداخيل السياحية بالعملة

الأجنبية **723,4 م.د**، أي بارتفاع بنسبة **28 %** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2019** ،إلا أن الازمة التي شهدها العالم جراء تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد جعله يتراجع بصفة غير مسبوقة هذا ويتوقع سنة **2021** **العودة التدريجية** للقطاع بعد تحسن الوضعية الصحية المتعلقة بوباء كورونا .

4. أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

الانشطة	الاجراءات
دعم القطاع السياحي	❑ حث أهل القطاع على مزيد العمل لإنجاح المواسم السياحية في السنوات القادمة خاصة وأن البلاد سائرة نحو الاستقرار السياسي مما يعزز عدد الوافدين والليالي المقضاة وبالتالي تدعيم عائدات البلاد من العملة الصعبة

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج الفرعي عدد 1:قيادة القطاع السياحي

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي
2. **ترتيب المنشأة:** مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إداري
3. **مرجع الإحداث:** الفصل 32 من القانون عدد 66لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 977 لسنة 1976 المؤرخ في 11 نوفمبر 1976 المتعلق بضبط مشمولات وأساليب تسيير الديوان القومي التونسي للسياحة المنقح والمتمم بالأمر عدد 930 لسنة 1983 المؤرخ في 13 أكتوبر 1983 والأمر عدد 89 لسنة 1986 المؤرخ في 8 جانفي 1986.
5. - **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة:** 30 أفريل 2019

II-إطار القدرة على الأداء:

1. **الإستراتيجية العامة:** ترتكز الإستراتيجية العامة للديوان الوطني التونسي للسياحة على:
   - تنمية القطاع السياحي
   - تنظيم ومراقبة النشاط السياحي
   - الترويج والنهوض بالمنتوج
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج** : تعتبر مساهمة الديوان الوطني التونسي للسياحة في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. **أهم الأولويات والأهداف:**

- **في مجال الترويج** : تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنويع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية،
- **في مجال الجودة** : النهوض بجودة المنتوج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنويع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.
- **في مجال الإستثمار السياحي** : تنويع المنتوج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتوج البحري.

4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

المؤشر عدد 1: نوايا الاستثمار

بلغ عدد نوايا الإستثمار المسجلة سنة **2019** حوالي **127** مقارنة بالتقديرات لنفس السنة وهو ما يمثل **27%+** ويفسر هذا الإرتفاع بمواصلة الوزارة دعم المستثمرين والباعثين الخوّاص في القطاع السياحي عبر تأطير نوايا الاستثمار وتوجيههم نحو مشاريع تحقّق التّنوّع في المنتوج السّياحي.

المؤشر عدد 2:عدد المشاريع المصادق عليها

بلغ عدد المشاريع المصادق عليها **300** مشروع سنة **2019** أي بنقص حوالي **50** مشروع عن التقديرات المؤملة في نفس السنة وذلك رغم إرتفاع الإستثمارت المسجلة في سنة **2019**. ويفسر هذا الوضع خاصة بتراجع مؤسسات التمويل عن تمويل المشاريع السياحية.

المؤشر عدد 3 :عدد زيارات التفقد

بلغت عدد زيارات التفقد المنجزة أكثر من **14 ألف** زيارة سنة **2019** أي بإنخفاض قدره **17.54** مقارنة بالتقديرات المعلن عنها في ذات السنة. ويعود ذلك إلى سببين:

- عدم توفر الاعتمادات الكافية لتنفيذ برنامج العمل .
- التركيز على عمليات التفقد الموجه لمحاور محددة (جودة خدمات الإطعام، المنظومة الأمنية، المسابح...) والتي يمكن تصنيف نتائجها بالنوعية أكثر من الكمية حيث لا تحقق أعدادا هامة مقارنة بعمليات المسح الشامل وغيرها من زيارات التفقد.

المؤشر عدد4: عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في برنامجي التأهيل السياحي والعمليات اللامادية ذات الأولوية

بلغ عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في برنامجي التأهيل السياحي والعمليات اللامادية ذات الأولوية **06** في سنة **2019**،. ورغم الانتعاشة الهامة التي شهدها قطاع السياحة في سنة **2019** من حيث حجم العائدات إلا أنه شهد تراجع في عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في برنامجي التأهيل السياحي والعمليات اللامادية ذات الأولوية مقارنة بسنة **2018** بنسبة**50%-** ويعود ذلك اساس إلى إنشغال أصحاب النزل في تطوير أداء مؤسساتهم وتعبئة الموارد المالية (استقطاب اكبر عدد من السياح، الضغط على المصاريف، القيام بحملات ترويجية، ...) بهدف تدارك خسائر السنوات الفارطة وتحقيق نوع من استقرار .

المؤشر عدد 5: بلغ عدد المؤسسات السياحية التي تم تأهيلها

بلغ عدد المؤسسات السياحية التي تم تأهيلها **03** مؤسسات في سنة **2019** أي بنسبة **100%** مقارنة بالتقديرات و من المتوقع إرتفاع نسق الاستثمار ات ووتيرة تأهيل المؤسسالت الفندقية في السنوات المقبلة.

المؤشر عدد 6: عدد التونسيون المقيمون بالنزل

عرفت السوق السياحية الداخلية خلال سنوات الاخيرة نموا هام سواء في حجم الوافدين على النزل او في عدد الليالي المقضاة بمختلف الجهات حيث تم تسجيل **2.5 مليون** مقيم تونسي بالنزل مما يمثل **84**% من التقديرات لسنة **2019**.

وقام الديوان الوطني التونسي للسياحة بحملات إشهارية وقد انقسمت الحملة الدعائية الخاصة بالترويج للسياحة الداخلية خلال سنة 2019 إلى **3** محاور مختلفة:

- حملة دعائية عبر مواقع الواب العامة و المختصة بتونس للترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة.
- حملة تحسيسية للمحافظة على نظافة المناطق السياحية
- حملة ترويجية لدعم ترشيح جزيرة جربة للتسجيل ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو.

والى جانب الحملات الإشهارية المنجزة من قبل الديوان الوطني التونسي للسياحة على هذه السوق الهامة فقد عرفت سنة 2019 المشاركة في 4 صالونات سياحية أبرزها والصالون الدولي لسياحة بتونس MIT2019 و الصالون الدولي لمعدات الفنادق و المطاعم و المقاهي SEHRA MED بالمنستير الى جانب المشاركة في تظاهرة أيام الجهات في مدينة الثقافة لـ(06) ولايات.

المؤشر عدد8:مدة إقامة التونسي بالنزل:

خلال سنة **2019** ، ناهزت الليالي المقضاة بالنزل من قبل التونسيين حوالي **6 مليون ليلة** ،و هو ما يمثّل اكثر من **1/5** الليالي الاجمالية المقضاة بالنزل مقسّمة كالتالي :

- مقيمون : **5.714.063**
- مقيمين بالخارج : **173.446**

و بهذه النسبة تحتلّ سياحة " **التونسي**" المرتبة الثانية بعد السوق الروسية من حيث حجم الليالي المقضاة. و يدّل تطوّر هذا المؤشر إلى حصول تغيّر جذري في سلوك السائح التونسي الذي اصبح يعتمد الحجز المبكر و اللجوء إلى وكالات الاسفار كوسيط لقضاء عطلته بالنزل.

المؤشر عدد8:نسبة سياح الجوار المقيمين بالنزل :

ارتفع حجم الوافدين المغاربة سنة **2019** الى **4976826 وافد** مقابل **4309688 وافد** سنة **2018** مسجلا نموا بـ **15،5%** . وقد ارتكزت المجهودات الترويجية سنة **2019** على السوق الجزائرية حيث مثلت نسبة سياح الجوار المقيمون بالنزل **18.2%** سنة **2019** مقابل **16.8 %** سنة **2018** .

وشاركت الوزارة في **7** معارض وصالونات سياحية وقامت بدعوة **40** صحفي واستضافة **60** وكيل اسفار. كما تمثلت الحملة الدعائية الخاصة بالسوق الجزائرية في حملة إشهارية بأهم المحطات الإذاعية مرافقة بحملة إشهار حضري وذلك على مدة **5 اسابيع** متتالية. كما تم إنجاز وتنظيم حملة رقمية على مواقع التواصل الاجتماعي بالتعاون مع مدونين ومع شخصيات جزائرية عامة لمزيد تلميع صورة تونس على هذه السوق الإستراتيجية.

المؤشر عدد 9:مدة إقامة سائح الجوار بالنزل :

بلغ حجم الليالي المقضاة من قبل سياح الجوار بالنزل **3.744.426 ليلة** خلال سنة **2019** و هو ما يمثل نسبة **12,5 %** من المجموع العام لمؤشر الليالي المقضاة و الذي بلغ **30.018.511 ليلة** خلال نفس السنة.

المؤشر عدد10 :تطور عدد السياح الوافدين من الأسواق التقليدية

ارتفع حجم الوافدين الأوروبيين على تونس من الأسواق التقليدية سنة **2019** الى **2.788.706** وافدا مقابل **2.412.306** وافدا سنة **2018** مسجلا بذلك نموا هاما يقدر **15،6 %** ويعود هذا النمو الملحوظ بالأساس الى التحسن الهام في الانجازات على الأسواق السياحية التقليدية على غرار الأسواق الفرنسية والبريطانية والإيطالية والألمانية التي سجلت **1.5 مليون وافد** سنة **2019** مقابل **1.3 مليون** سنة **2018**.

وشمل البرنامج الترويجي على مستوى الاسواق الاوروبية التقليدية كافة المحاور وذلك من خلال:

- تنظيم **146** رحلة استطلاعية لفائدة **629** صحفي يمثلون مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.
- تنظيم **73** رحلة دراسية واستطلاعية لفائدة **1913** شخص من وكلاء اسفار ومتعهدي رحلات.
- المشاركة في **63** معرض وصالون سياحي دولي وجهوي.
- لمشاركة في تمويل **51** حملة اشهارية مشتركة مع أبرز متعهدي الرحلات الاوروبية.
- تنظيم **168** عمليات خاصة وسهرات سياحية تونسية ولقاءات مع شبكات بيع مختصة وورشات عمل.

كما قامت الوزارة بإنجاز حملات دعاية وطنية على الأسواق الأوروبية و بالخصوص الأسواق التقليدية كالسوق الفرنسية والبريطانية والألمانية وذلك نظرا لتطور عدد السياح الوافدين من هذه الأسواق. و تتضمن هذه الحملات ومضات إشهارية على القنوات التلفزية مصحوبة بحملات إشهار حضري بأهم المدن الأوروبية بالإضافة الى عدد من الإعلانات بالجرائد و المجلات العامة و المختصة. هذا و قد تم ايلاء اهتمام خاص لعنصر الاتصال الرقمي و ذلك من خلال التعامل مع عدد من المدوين المؤثرين في المجال السياحي و انجاز عمليات دعائية خاصة بالمواقع التواصل الاجتماعي وبالمواقع الرقمية.

المؤشر عدد 11:تطور الميزانية المرصودة للترويج بالأسواق غير التقليدية

تم خلال سنة **2019** ، تخصيص اعتمادات في حدود **4.3 مليون دينار** لبرمجة عمليات ترويجية بالأسواق غير التقليدية مقارنة بالتقديرات والمقدرة بـ **5 مليون دينار** . وقد تم صرف هذه الإعتمادات بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية و القنصلية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية بهذه البلدان. و من المتوقع دعم هذه الاعتمادات خلال السنوات القادمة على ضوء تقييم معمق لهذه التجربة مع وزارة الشؤون الخارجية .

المؤشر عدد 12:تطور عدد العمليات الترويجية بالأسواق غير التقليدية

بلغ عدد العمليات الترويجية بالأسواق غير التقليدية 40 **عملية** سنة **2019** اي ما نسبته **95.23 %** مقارنة بالتقديرات من نفس السنة. هذا وتجدر الإشارة أن وزارة السياحة والصناعات التقليدية قد عملت على ابرام اتفاقية إطارية مع وزارة الشؤون الخارجية فصد الترويج للوجهة السياحية التونسية بهذه البلدان والتي لا تتواجد بها ممثليات للديوان الوطني التونسي للسياحة . ومن المؤمل الترفيع في عدد العمليات الترويجية بهذه الأسواق غير التقليدية في السنوات القادمة وذلك من خلال العمل على هيكلة هذه الاسواق وارساء شراكة بين المهنيين التونسيين و نظرائهم من هذه البلدان فضلا عن العمل على ايجاد حلول للنقل الجوي بهذه المناطق

وتجدر الاشارة في ذات السياق، أن حجم الوافدين على تونس من الأسواق غير التقليدية على غرار امريكا الشمالية ناهز سنة **2019**، **47166** وافدا مسجلا بذلك نموا بـ **17** % مقارنة بسنة **2018**.

كما عرف التدفق السياحي من الاسواق الافريقية والبعيدة ارتفاعاب **18** % حيث تم تسجيل **128651** وافد سنة **2019** مقابل **1108401** وافد سنة **2018**.

وقد ارتكزت مجهودات الديوان الوطني التونسي للسياحة سنة **2019** خاصة على الاسواق الصينية واليابانية حيث تم انجاز ما يلي:

- المشاركة في **6** معارض وصالونات سياحية في الصين.
- الحضور في صالون سياحي باليابان.
- تنظيم **7** عمليات اشهارية خاصة و**10** ورشات عمل
- دعوة **745** وكيل اسفار و**13** صحفي صيني.

الإجراءات المصاحبة:

- إعانة الدولة لباعثي المشاريع الجديدة،

- تعزيز الديوان بالموارد البشرية .

III .الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2021 :

بيان النفقات	الاعتمادات المقترحة لسنة 2021 (تعهد اودفعا)
التأجير	39000 أ.د
التسيير	10500 أ.د
التدخلات	48395 أ.د

بطاقة عدد 2: وكالة التكوين في مهن السياحة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تطبيق سياسة الدولة في قطاع التكوين السياحي
2. **ترتيب المنشأة:** مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية
3. **مرجع الإحداث:** الأمر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق بإحداث وكالة التكوين في مهن السياحة وضبط تنظيمها الاداري والمالي وطرق تسييرها

4- **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق بإحداث وكالة التكوين في مهن السياحة وضبط تنظيمها الاداري والمالي وطرق تسييرها.

5- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة:** 30 أفريل 2019

II-إطار القدرة على الأداء:

1. **الإستراتيجية العامة:** ترتكز الإستراتيجية العامة لوكالة التكوين في مهن السياحة على:

- ❖ تأهيل وتطوير مدارس ومراكز التكوين السياحي
- ❖ الرفع من جودة التكوين من خلال تحديث مناهج التكوين وخاصة تكوين المكونين والإطارات الإدارية
- ❖ وضع وتنفيذ برنامج التعاون الدولي في مجال التكوين في مهن السياحة للاستفادة من التجارب الرائدة في المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي وإعداد الأطر القانونية لإبرام اتفاقيات شراكة مع الدول الأجنبية في مجال التكوين السياحي

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج** : مساهمة مباشرة

3. **أهم الأولويات والأهداف:**

<u>في المجال البيداغوجي:</u>

- العمل على تحديث وتحيين مناهج التكوين المهني وملاءمتها مع متطلبات التكوين في مجال السياحة.
- ضبط مقاييس اختيار وتقييم الكفاءات للتكوين بمؤسسات التكوين المهني الفرعية التابعة لها وإعداد برامج تكوين المكونين والسهر على ملاءمتها للمناهج البيداغوجية للتكوين.
- تصور وإعداد وتنفيذ برامج التكوين الأساسي وبرامج التدريب المهني وبرامج التكوين المستمر وبرامج التكوين التكميلي وبرامج التأهيل قصد الإدماج المهني وبرامج تكوين المكونين المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة من الاستراتيجيات والخطط المعتمدة في المجال.

<u>في مجال الجودة</u> : العمل على توفير الظروف الملائمة لتمكين مدارس التكوين من الإشهاد بما يدعم جاذبيتها لإستقطاب الطلبة الأفارقة والعرب.

<u>في مجال التعاون الدولي</u> :

- تأمين منظومة يقظة لمتابعة ورصد التطورات والمستجدات الحاصلة في المجال على الصعيدين الوطني والدولي وذلك لتطوير وتحيين نشاط الوكالة
- تأمين خدمات التكوين وتوظيف الكفاءات التونسية الكفيلة بتنفيذ برامج تدريب وتكوين لفائدة إطارات
- البلدان الأخرى العاملة بالمجال السياحي

4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:**

المؤشر عدد 1: العدد الجملي للمتخرجين من المدارس السياحية

تمّ خلال سنة **2019** تسجيل انخفاضا بنسبة **24.2%** مقارنة بتقديرات متخرجي نفس السنة حيث لوحظ نقص في اقبال الشباب على التكوين خلال الفترة الصعبة للقطاع السياحي خلال سنتي **2016** و **2017** لأنّ مدّة التكوين تتراوح بين سنتين أو ثلاثة سنوات حسب المستوى والاختصاص بالرغم من المجهودات الكبرى التي تم بذلها من كافة المتدخلين في التكوين الفندقي والسياحي عبر الحملات التحسيسية والزيارات الميدانية بالجهات التي يتم انجازها من قبل مدارس و مراكز التكوين السياحي بالتنسيق مع مختلف الادارات و الهياكل المتدخلّة اضافة الى الأسباب التالية :

- نظرة المجتمع ازاء التكوين المهني الاساسي و المتسمة عموما بصورة سلبية و نمطية
- عزوف متزايد عن التكوين السياحي لإختصاصي "تقني طوابق و مغسل" و "تقني مطعم و حانة"
- الإنقطاع عن التكوين حسب الحالات أهمّها الإنقطاع التلقائي يكون عادة مع بداية التكوين لعدم تأقلم بعض المتكونين الجدد مع محيط المؤسسة التكوينية الفرعية أو خلال الفترة الأولى أو الثانية من التكوين بالتداول بالمؤسسات الإقتصادية وكذلك الشطب من التكوين أو الطرد عن طريق مجلس التربية لعدم الالتزام بالنظام الداخلي سببها كثرة الغيابات وارتفاع نسبها بالمركز أو بالمؤسسات الاقتصادية

المؤشر عدد 2: عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين

شهد هذا المؤشر سنة **2019** انخفاضا مقارنة بالتقديرات فقد سجل هذا المؤشر نسبة انجاز قدّرت ب **76.92%** ، وذلك بالرغم من تنظيم دورات تكوينية والتواصل مع مختلف الهياكل التونسية والأجنبية في الغرض اضافة الى برمجة دورات تكوينية بيداغوجية بإشراف مكاتب دراسات مختصة للمكونين التقنيين واللغات والتعليم العام حول سيرورة تحيين البرامج أو اعداد برامج تكوين جديدة حسب المستوى والإختصاص.

المؤشر عدد 3: عدد المنخرطين في التكوين المستمر

شهد عدد المنخرطين بالتكوين المستمر انخفاضا بنسبة **25 %**مقارنة بالتقديرات لسنة **2019** بالرغم من تنظيم تظاهرة أبواب مفتوحة للعموم والعائلات والمجتمع المدني وتكثيف نشاط المسؤولين و إعداد برنامج سنوي للتكوين في مختلف المجالات بالاستعانة ببعض الخبراء في عديد المجالات و تدعيم استراتيجية تفتح مؤسسات التكوين السياحي على المحيط الخارجي وخاصة النسيج الاقتصادي.

المؤشر عدد4 :نسبة التكوين حسب الطلب

سجل هذا المؤشر نسبة انجاز قدّرت ب **82.78%**.سنة 2019 مقارنة بتقديرات نفس السنة وهي نسبة مهمة رافقت انتعاشة القطاع السياحي .

III .الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2021 :

الوحدة : أد

بيان النفقات	الميزانية المقترحة لسنة 2021 إ.التعهد والدفع
التأجير	12750
التسيير	2690
التدخلات	570

بطاقات مؤشرات قيس أداء البرنامج الفرعي عدد 2:
قيادة قطاع الصناعات التقليدية

بطاقـــة المؤشـــر

رمز المؤشر	1.2.1
تسمية المؤشر	تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع
تاريخ تحيين المؤشر	31 ديسمبر 2020

I/الخصائص العامة للمؤشر:

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر	السياحة والصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر	قيادة قطاع الصناعات التقليدية
الهدف الذي يرجع اليه المؤشر	تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة
تعريف المؤشر	يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على تطور مواطن الشغل المحدثة في قطاع الصناعات التقليدية وتوزيعها حسب الجهات والنوع الإجتماعي
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب الجهات -حسب النوع- حسب المنتوج

II/الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	- احداثات مواطن الشغل حسب الإقليم X المتوسط الجندري - المتوسط الجندري (مشاريع ومواطن شغل): 1/3 نساء، 2/3 رجال

وحدة المؤشر	عدد	
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	الديوان الوطني للصناعات التقليدية	
طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	مصدر إداري وإحصائي.	
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	إدارة الإستثمار	
تاريخ توفر المؤشر	31 ديسمبر 2020	
القيمة المستهدفة للمؤشر (س+3)	الجهة	النوع
		اناث / ذكور
	الشمال الشرقي	1350 / 660
	الشمال الغربي	830 / 400
	الوسط	1450 / 720
	الوسط الغربي	420 / 210
	الجنوب الشرقي	840 / 440
	الجنوب الغربي	950 / 460
المسؤول عن المؤشر	مدير الاستثمار	

III/قراءة في نتائج المؤشر:

5. سلسلة النتائج(الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	وحدة القيس	إنجازات						ق.م	تقديرات					
		2017		2018		2019		2020	2021		2022		2023	
تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع														
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الشمال الشرقي	عدد	613	1227	597	1194	500	997	--//--	550	1100	600	1200	660	1350
الشمال اغربي		378	747	363	727	303	607	--//--	335	670	370	750	400	830
الوسط		667	1334	650	1300	542	1084	--//--	600	1200	660	1320	720	1450
الوسط الغربي		187	373	181	363	151	303	--//--	170	340	190	380	210	420
الجنوب الشرقي		250	501	390	779	325	650	--//--	350	700	385	770	440	840
الجنوب الغربي		427	854	415	831	347	694	--//--	380	770	420	850	460	950

*تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا 19 وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية

6. رسم بياني:

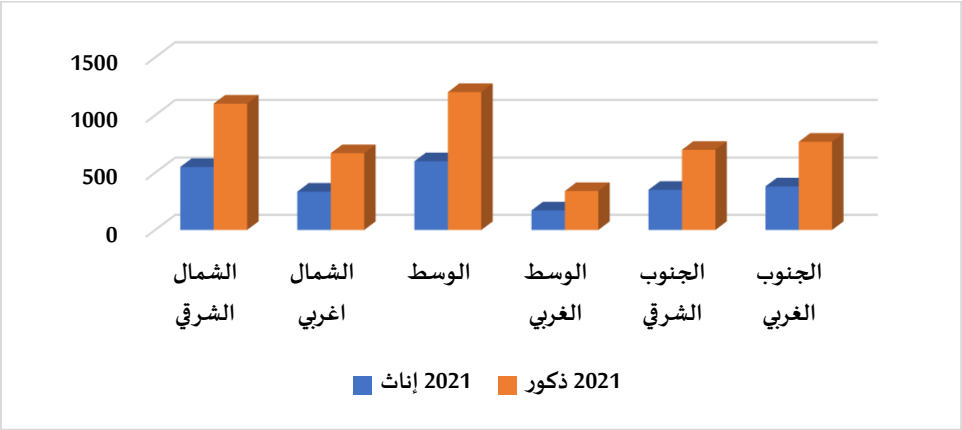

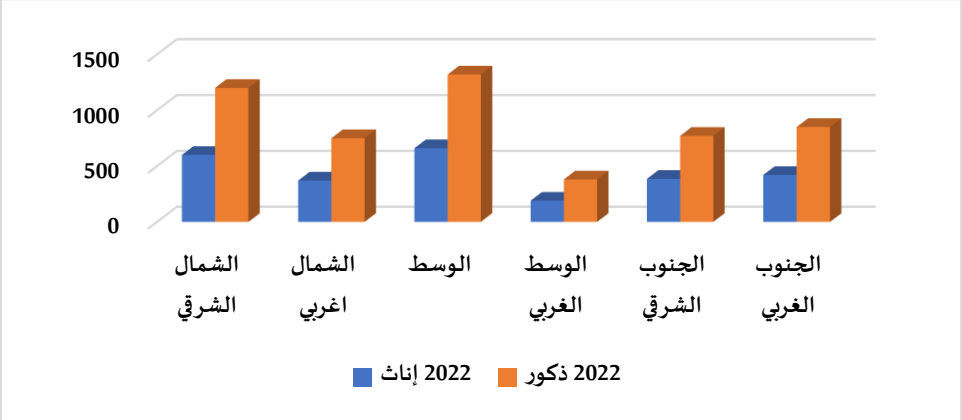

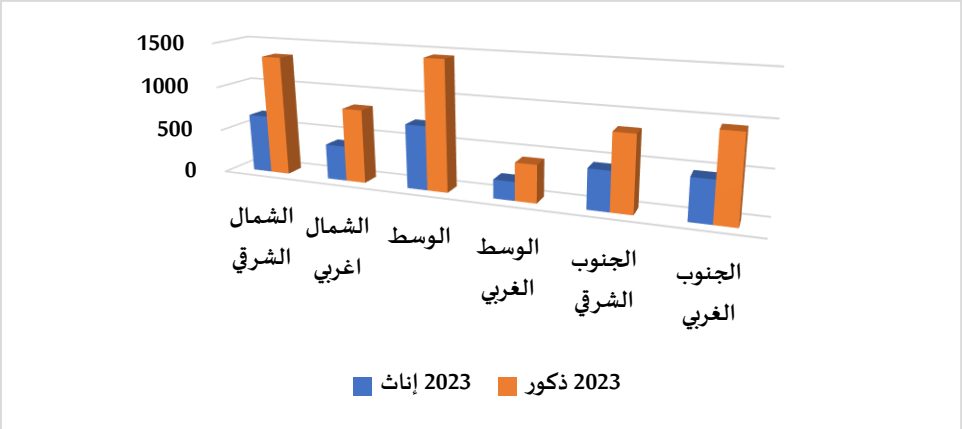

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

4. أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

الانشطة	الاجراءات
دعم قطاع الصناعات التقليدية	❖ تنظيم ندوات جهوية وإقليمية حول مكامن الاستثمار في القطاع موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين وذلك من خلال التعريف بالامتيازات والحوافز المتاحة في المجال فضلا عن اطلاعهم على الاختصاصات الحرفية المحلية الواعدة على صعيد التصدير والتشغيل ❖ المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار.

	❖ إسناد قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل. ❖ تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية وإعداد معجم تصنيف أنشطة الصناعات التقليدية وإبرازها في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف. ❖ جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها ❖ إبراز أنشطة القطاع في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف بما يمكننا من متابعة دقيقة لوتيرة تطور القطاع على مستوى التشغيل وتقييم اليد العاملة النشيطة

5.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

بطاقـــة المؤشـــر

رمز المؤشر	**2.2.1**
تسمية المؤشر	نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار
تاريخ تحيين المؤشر	31 ديسمبر 2020

I/الخصائص العامة للمؤشر:

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر	السياحة والصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر	قيادة قطاع الصناعات التقليدية
الهدف الذي يرجع اليه المؤشر	تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة
تعريف المؤشر	يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على عدد الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب الجهات -حسب النوع- حسب المنتوج

II/الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	المداخيل السنوية المسجلة على العدد الجملي للحرفيين والحرفيات
وحدة المؤشر	نسبة مئوية
مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	الديوان الوطني للصناعات التقليدية
طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	مصدر إداري وإحصائي.

مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر	وحدة الرصد والإستشراف
تاريخ توفر المؤشر	31 ديسمبر 2020
القيمة المستهدفة للمؤشر(س+3)	60% بنهاية سنة 2023.
المسؤول عن المؤشر	مدير وحدة الرصد والإستشراف

III/قراءة في نتائج المؤشر:

7. سلسلة النتائج(الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار	%	--//--	--//--	45	50	50	50	55

8. رسم بياني:

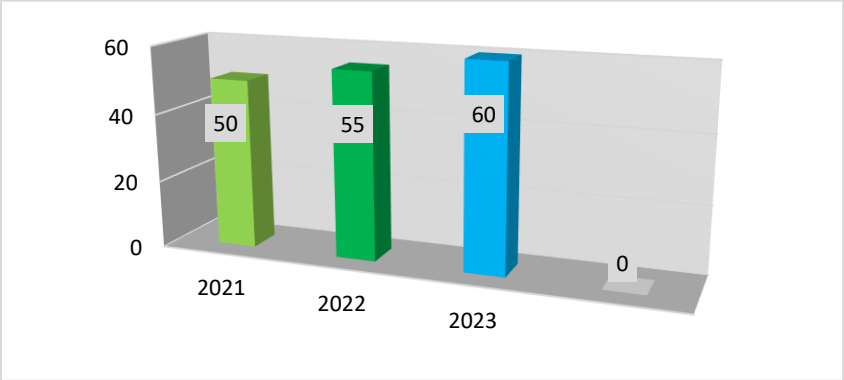

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

4. أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر

الانشطة	الاجراءات
دعم قطاع الصناعات التقليدية	❖ تنظيم ندوات جهوية وإقليمية حول مكامن الاستثمار في القطاع موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين وذلك من خلال التعريف بالامتيازات والحوافز المتاحة في المجال فضلا عن اطلاعهم على الاختصاصات الحرفية المحلية الواعدة على صعيد التصدير والتشغيل ❖ المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار. ❖ إسناد قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل. ❖ تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية وإعداد معجم تصنيف أنشطة الصناعات التقليدية وإبرازها في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف. ❖ جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها

	❖ إبراز أنشطة القطاع في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف بما يمكننا من متابعة دقيقة لوتيرة تطور القطاع على مستوى التشغيل وتقييم اليد العاملة النشيطة
الإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة	❖ إنجاز مجموعة من الابتكارات تحت إشراف فنيي المركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة بتقنيات وزخارف متنوعة، ❖ إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ملائمة للأذواق الحديثة ومستلهمة من الموروث التونسي وبإستعمال تقنيات ومواد أولية متنوعة. ❖ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المؤهلات الحرفية ❖ التنسيق مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية قصد تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم من تصاميم جديدة. ❖ إتفاقيات شراكة لتأثيث وحدات فندقية مختلفة ❖ تكثيف الحملات التحسيسية للحرفيين ❖ إتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية في إطار خطة النهوض بالزربية والنسيج لتوفير الموارد البشرية الضرورية

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج الفرعي عدد 2 : قيادة قطاع الصناعات التقليدية

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي:

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
- تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
- النهوض بالبحث والتجديد
- تنمية المنتوج والنهوض بالتسويق
- إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
- النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع

2- **ترتيب المنشأة:** مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

3- **مرجع الإحداث:** القانون عدد **133** لسنة **1959** المؤرخ في **14 أكتوبر 1959**

4- **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**

5- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة:** 30 أفريل 2019

II-إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة

تهدف استراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية بالأساس إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار. ويتفرع الهدف العام المذكور أعلاه إلى أهداف فرعية من أهمها :

- تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها،
- تأهيل العاملين في القطاع ورسكلة وتجديد الموارد البشرية،
- تحسين تموقع منتوجات الصناعات التقليدية في الأسواق،
- تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي.

ويرتكز البرنامج الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية خلال الفترة القادمة بالأساس على تعزيز هياكل التأطير والمساندة ودعم القطاع الخاص، تطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية، تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع، تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي احداث مواطن الشغل.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** تعتبر مساهمة الديوان الوطني للصناعات التقليدية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. **أهم الأولويات والأهداف:** تنمية القدرة التنافسية للقطاع والنهوض بالاستثمار فضلا عن تطوير آليات تسويق المنتوج وترويجه وذلك عبر تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع وتطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية إضافة إلى تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي إحداث مواطن الشغل.

4- <u>مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:</u>

شهد قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة **2019** مواصلة انجاز المشاريع المتعلقة بتطوير المحاور الأساسية لدعم القطاع والتي تركزت بالأساس على دعم التمويل لإحداث مواطن شغل جديدة وهيكلة منظومة تنمية الموارد البشرية في القطاع لتوفير يد عاملة مختصة ودعم التجديد والنهوض بجودة المنتوج وتنمية الترويج ومكافحة انتشار المنتجات المقلدة بمسالك الترويج والتوزيع.

المؤشرعدد1 :تطور نوايا الاستثمار

- بلغ عدد التصاريح المسجلة لدى الديوان خلال سنة2019 حوالي 278 تصريحا للاستثمار في الصناعات التقليدية.
- بلغ حجم الاستثمار المزمع إنجازه 36,27 م د خلال سنة 2019.
- بلغ عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها 952 موطن شغل خلال نفس الفترة.
- حقق عدد التصاريح المسجلة لدى الديوان خلال سنة 2019 تطورا بحوالي 52 % مقارنة بسنة 2018

المؤشرعدد2: عدد المؤسسات الحرفية المسجلة

يتجه غالبية الوافدين الجدد المندمجين في القطاع إلى النشاط المهني في شكل شخص طبيعي حسب ما نص عليه الفصل **4 من القانون عدد 15 لسنة 2005** المتعلق بتنظيم قطاع الحرف وذلك من خلال التسجيل ضمن السجلات المخصصة للحرفيين.

ويعود هذا التوجه بالأساس :

- إلى ما يتيحه النظام الجبائي التقديري للمسجلين ضمن سجلات الحرفيين من مرونة وتواضع معاليم الانخراط الجبائي.
- عدم توفر امتيازات مالية أو جبائية أو خدماتية إضافية لفائدة الوافدين الجدد على القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى على غرار الصناعة والخدمات.
- شرع الديوان في إنجاز برامج لمراجعة وتحيين سجلات المؤسسات الحرفية بهدف استكمال وضع المنظومة المعلوماتية الخاصة بالقطاع
- محدودية الامكانيات اللوجستية والبشرية للديوان الوطني للصناعات التقليدية وخاصة على الصعيد الجهوي لا تسمح بإنجاز برامج للتأطير بهدف هيكلة وتنظيم النشاط المهني للعاملين في القطاع بالنسق المطلوب

المؤشرعدد 3 : تطورحجم قروض الأموال المتداولة المسندة

- تم خلال سنة **2019** تمويل حوالي **3301** مشروعا في قطاع الصناعات التقليدية في إطار تدخلات البنك التونسي للتضامن بخط قروض الأموال المتداولة بكلفة استثمار تقدر بحوالي **10,25 مليون دينارا**.
- كانت النسبة العامة لانجاز دراسات قروض الأموال المتداولة المحالة من قبل مصالح كافة المندوبيات الجهوية للصناعات التقليدية إلى البنك التونسي للتضامن خلال سنة**2019** في حدود **88%**.
- سعيا إلى مزيد إحكام إدارة آلية قروض الأموال المتداولة وبناء على تولى الديوان إعداد مشروع منشور مشترك بينه وبين البنك التونسي للتضامن يتعلق بإدارة الآلية المذكورة. وقد أحيل هذا المشروع إلى البنك المذكور قصد إبداء الرأي بخصوص مضمونه.

المؤشرعدد4 :عدد المرجعيات الفنية لمنتوجات الصناعات التقليدية.

في إطار مواصلة الإعداد لإحداث علامة جودة وطنية لمنتجات الصناعات التقليدية تم:

- الانطلاق في تطبيق علامة الجودة على منتجات الزربية
- إعداد مشروع أمر أولي يتعلق بالعلامة وكيفية إسنادها ووضعها على المنتوجات التقليدية
- من المؤمل تسجيل 3 مرجعيات إضافية على المدى المتوسط

المؤشرعدد5 :حجم الإنتاج المطبوع (زربية، نسيج مختلف، نحاس، شاشية):

بخصوص الإنتاج المطبوع من الزربية والنسيج المختلف:

- بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الزربية والنسيج المختلف **51290 م²** سنة **2019** مقابل **52010 م²** لسنة **2018** مسجلا تراجعا بنسبة **1,38 %**.
- تم تسجيل ارتفاع في الإنتاج المطبوع بالنسبة للكليم والمرقوم والمنسوجات الأخرى بنسبة **1,67 %**، مع الإشارة إلى أن هذه النوعية من المنسوجات أصبحت تمثل تقريبا **80%** من الإنتاج الوطني المطبوع بمساحة جملية تقدر بـ **40755 م²**وتمثل نسبة ارتفاع حجم الإنتاج للكليم **27%** مقارنة بسنة **2018** (**من 16322 م² إلى 20775 م²**) وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى الكمي أي عدد القطع المطبوعة والحاملة لعلامة الجودة، فقد سجلت ارتفاعا في عدد القطع من **22039** قطعة سنة **2018** إلى **23216** قطعة خلال **2019** بنسبة **5%**،وهو ما يفسر طلبات المستهلك في السنوات الأخيرة اصبحت موجهة خصيصا لاقتناء المنسوجات من الكليم صغيرة الحجم
- سجل الإنتاج المطبوع من زرابي الحرير (دقة 50*50) ارتفاعا بنسبة **23,73 %** مقارنة بسنة 2018 مع الإشارة أن هذا النوع من الإنتاج عرفا تراجعا هاما خلال السنوات الأخيرة الفارطة نظرا لعدم توفر اليد العاملة المختصة, إضافة إلى

ارتفاع الكلفة على مستوى الإنتاج والترويج حيث تم إنتاج 191 قطعة من الحجم الصغير بمساحة جملية تقدر بحوالي **710** م^{2}من حيث تصنيف جودة المنتوج: يمثل الصنف الأول حوالي **76,5 %** من جملة الإنتاج الوطني المطبوع بمساحة تقدر بـ **39274** م^2، في حين يمثل الصنف الممتاز **1,12 %** من جملة الإنتاج المطبوع بمساحة تقدر بـ **681** م^2

بخصوص الإنتاج المطبوع من الشاشية:

بلغ إنتاج الشاشية المطبوع سنة 2019، 69080 قطعة مسجلا ارتفاعا بنسبة 16,59 % مقارنة بسنة 2018

بخصوص الإنتاج المطبوع من النحاس:

بلغ الإنتاج المطبوع من منتوجات النحاس المطروق سنة 2019، 2594 قطعة مسجلا ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة بسنة 2018

المؤشرعدد6 :تطورمؤشرحجم التصديرالمراقب:

- بلغ حجم صادرات **منتوجات الصناعات التقليدية** (زربية ونسيج المختلف، شاشية ومنتوجات مختلفة) المقدمة للمراقبة لدى مصالح الديوان خلال سنة **2019**، **81,67 م د** مقابل **79,07 م د** سنة **2018** مسجلا ارتفاعا بنسبة تقدر بـ **3,28%** وتتوزع حسب القطاعات كما يلي:
- بلغت قيمة صادرات **المنتوجات المختلفة** (خشب الزيتون ،الفخار والخزف، المنسوجات اليدوية ،...) : **79,635 م د** مسجلة ارتفاعا بنسبة **2,75%** مقارنة بسنة **2018**.وتحتل منتوجات خشب الزيتون المرتبة الأولى بالنسبة لهذه الصادرات بقيمة تقدر بـ **42,52 م د** بنسبة **53,4 %**من القيمة الجملية، أما المرتبة الثانية فهي لمنتوجات الفخار والخزف بنسبة **20,95 %** بمبلغ قدره 16,68 م د

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث الصادرات بقيمة تقدر بـ **17.7 م د** (منتوجات النسيج اليدوي وخشب الزيتون والفخار والخزف...)، في حين تحتل فرنسا وإيطاليا المراتب الثانية والثالثة

- **صادرات الزربية والنسيج المختلف:** تقدر هذه الصادرات بقيمة **966347** دينار مسجلة ارتفاعا بنسبة **15,73%** مقارنة بنسبة **2018**.

بالرغم من أن هذه القيمة لا تعتبر هامة مقارنة بالسنوات الفارطة وبقيمة التصدير المراقب للمنتوجات التقليدية الأخرى، إلا أنها تمثل مؤشرا ايجابيا يمكن استنتاجه بعد ارتفاع عدد السياح الأجانب الوافدين على البلاد التونسية باعتبار أن الزربية تبقى تُصَدَّر عن طريق السوق السياحية بالأساس (تصدير غير مباشر).

- **صادرات الشاشية:** تقدر صادرات الشاشية بقيمة **1,069 م د** مسجلة ارتفاعا بنسبة **44 %** علما ان هذه المنتوجات موجهة بالاساس الى السوق الافريقية

المؤشرعدد7: عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني والتكوين المستمر

تمّ تسجيل **1401** منتفعا ببرنامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات وهو ما يمثل نسبة انجاز تقدرب **70%** مقارنة بتقديرات المؤشر.

المؤشرعدد7:المنتفعين ببرامج التأطيرالفني والمرافقة الاقتصادية.

- سجل برنامج الدورات الجهوية لتنمية معارف وكفاءات العاملين في القطاع تطورا بنسبة **1,6%** مقارنة بسنة **2019**. وتهدف هذه الدورات بالأساس إلى حثّ العاملين في القطاع على هيكلة نشاطهم المهني من خلال الاندماج الواعي في نظم

الجباية والتغطية الاجتماعية والتصدير والتأهيل المهني والتكوين المستمر للاستفادة من المنافع والحوافز والتشجيعات المالية والجبائية والخدماتية المتاحة

- يعكس تطور عدد المشاركين التطور الكبير لعدد التظاهرات المنظمة وخاصة على المستوى الجهوي وهذا ما يعكس توجه الديوان الهادف إلى تكثيف الدعم والجهود الترويجية في المجال.

المؤشر عدد 8: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية

- تعتبر نسبة الانتفاع بهذه الخدمات نسبة معقولة في انتظار إيجاد آليات خصوصية موجهة لقطاع الصناعات التقليدية غير التي يوفرها حاليا صندوق النهوض بالصادرات. وخاصة مع غياب منظومة معلوماتية مرتبطة بهذا الصندوق.

5- الإجراءات المصاحبة:

III- الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2021

بيان النفقات	الميزانية المقترحة لسنة 2021
نفقات الأجور	11800 أ.د
نفقات التسيير	2000أ.د
نفقات التدخلات	7100أ.د

بطاقة عدد 2: المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

I- التعريـف

1. النشاط الرئيسي: الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحياكة

2.ترتيب المنشأة: منشأة عمومية ذات مصلحة عمومية إقتصادية

3.مرجع الإحداث: الفصل عدد02 من القانون عدد60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.

4.مرجع التنظيم الإداري والمالي: العنوان الثالث من القانون عدد **60** المؤرخ في 14 أوت 2006 .

5.تاريخ إمضاء آخرعقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 30 أفريل 2019

II- إطار القدرة على الأداء:

1.الاستراتيجية العامة:

يعتبر نشاط الزربية أحد أهم الأنشطة بقطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث عدد اليد العاملة لذلك حضي بإهتمام متواصل في السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثة لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط. ورغم تعدد الإجراءات الرامية للنهوض بأنشطة المنسوجات اليدوية التقليدية، بقيت هذه الأنشطة تشكو عديد النقائص وخاصة من خلال:

- تراجع متواصل لحجم الإنتاج الوطني،
- عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور،
- غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية،
- صعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتوج النهائي،

لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية 'الصناعات التقليدية في آفاق 2016" على ضرورة دعم مجالات البحث والإبتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضي قرار

السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 المتعلق بإحداث المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص.

1. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: تعتبر مساهمة المركز الفني للإبتكار والتجديد والإخاطة في الزربية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة غير مباشر

2. **أهم الأولويات والأهداف**: تهدف مجمل أنشطة المركز إلى دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحياكة من خلال:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

4.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

بهدف النهوض بنشاط الزربية يهتم المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة بالأنشطة التالية :

- توفير المعلومات الفنية والصناعية والتجارية وكذلك كل الإحصائيات وإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بأنشطة الزربية والحياكة،
- تطوير طرق العمل وإدخال تقنيات جديدة في التكوين والإنتاج وتنمية الكفاءات والمهارات.
- القيام بالدراسات والبحوث والتوثيق في مجال تخصصه بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة.

المؤشر: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية.

يشهد عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية ارتفاعا نسبيا من سنة إلى أخرى ويعود ذلك أساسا إلى توسيع دائرة التعامل مع المصممين والخبراء و مهندسوا ديكور داخلي في المجال وحث حرفيي النسيج اليدوي على تجسيم الابتكارات بمتابعة خاصة من فنيي المركز مع تأمين مواد أولية ذات جودة عالية، إلى جانب التعاون مع شركات وهياكل من تونس والخارج على غرار شركة "Djellasouk" بفوكوشيما باليابان المختصة في المجال، حيث يتم ربط الصلة مع علامات تجارية معروفة مختصة في منتوجات التزويق الداخلي و الاتفاق على تصميم وإنجاز مجموعات من الابتكارات في الزربية والكليم والمرقوم بالتعاون مع مصممين عالمين.

كما يتم داخل الورشة التجريبية بالمركز ابتكار وانجاز نماذج لتصاميم حديثة ومتنوعة باستعمال مواد اولية طبيعية متنوعة (الصوف والقطن والحلفاء) مع المزج بين تقنيات مختلفة والتعريف بها وتوزيعها على الحرفيين والمؤسسات الحرفية.

المؤشر: عدد المنتفعين بدورات تدريبية.

يعرف عدد المتمتعين بدورات تكوينية في مجالات الزربية والحياكة إرتفاعا ملحوظا إلا انه يبقى دون المأمول حيث تمثل أهمها طلبات لباعثين لمشاريع جديدة يرغبون في تلقي تدريب خاص في مختلف تقنيات الابتكار والإنتاج،كما يقوم المركز في إطار التعاون بين تونس وبعض البلدان المجاورة (الجزائر)بالإشراف على دورات تدريبية لتطوير الكفاءات لفائدة مجموعة من الحرفيات في اختصاص النسيج اليدوي .

وتجدر الإشارة أنه في إطار الشروع في انجاز البرنامج التنفيذي لاتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة السياحة والصناعات التقليدية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة والمتعلقة بالتدريب المهني في اختصاص الزربية وعلى إثر إستكمال الإجراءات الإدارية والمالية انتفعت 245 حرفية في إطار الدفعة الأولى بكل من ولايات: القيروان وسيدي بوزيد ومدنين والكاف

وسليانة على أن يتم إستكمال الدفعة الثانية ليصل عدد الحرفيات المنتفعات بدورات تدريبية في إطار هذه الاتفاقية 1000 منتفعا.

إلا أن الدورات التدريبية التي ينظمها أو يشرف عليها المركز تبقى منقوصة وغير كافية في ظل غياب منظومة تكوين وتدريب ملائمة تضمن المتابعة المستمرة لنشاط الحرفيات ومرافقتهن لتكوين مشاريعهن.

5.**الإجراءات المصاحبة**: (مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية :

طبقا للفصل 8 من القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، تتكون موارد المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة من عائدات نشاطه وممتلكاته ومن المنح التي يمكن أن تسندها الدولة أو التي توفرها الذوات العمومية أو الخاصة أو غيرها من الهيئات والمنظمات ومن الوصايا والهبات ومن كل الموارد التي يمكن أن تسند له بمقتضى القوانين والتراتيب الجاري بها العمل، وتتأتى موارد المركز حاليا من الميزانية التي تخصصها له الدولة سنويا.

ميزانية المؤسسة لسنة 2021:

البيانات	الميزانية المقترحة لسنة 2021
نفقات التأجير	493أ.د
نفقات التسيير	103أ.د
نفقات التدخل	58أ.د

البرنامج 2 "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج السيد فهمي الحوكي

(منذ ماي 2015)

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته

1.1 تقديم البرنامج

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة وزارة السياحة والصناعات التقليدية باعتباره برنامجا أفقيا لدعم البرنامج العملياتي " **السياحة والصناعات التقليدية**" وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة ودعم وتطوير الموارد البشرية وتأهيل وتحديث البنية التحتية.

يؤمن هذا البرنامج من خلال دوره التسييري والإداري والمالي:

- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية وهياكل الإدارة،
- تطوير آليات الاستشراف والتقييم والأداء،
- تأمين الجوانب القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة وبعلاقاتها مع محيطها.
- إعداد ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية تحت إشرافها،
- تطوير وترشيد التصرف الإداري في المعدات والوسائل وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ترشيد استهلاك الطاقة،
- تطوير التصرف في الموارد البشرية.

ولهذا البرنامج دور رئيسي في ما يتعلق بإعداد الدراسات والاستشراف وإعداد البحوث والإحصائيات المتعلقة بالسياحة والصناعات التقليدية وهو ما من شأنه تطوير القطاع وتوفير أرضية هامة للبحوث الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

وإلى جانب ذلك فقد أوكل للبرنامج دور هام في مجال تطوير سير النظم المعلوماتية وشبكات الاتصال بالوزارة والاستغلال الأمثل للتجهيزات والمنظومات الإعلامية والسهر على صيانتها وضمان حسن سير الخدمات الإدارية على الخط.

2.1 خارطة البرنامج

تم تحديد برنامج فرعي وحيد لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج **"القيادة والمساندة"** وتسهر على قيادة هذا البرنامج خاصة الهياكل التالية :

1. الديوان ومكاتبه
2. الإدارة العامة للمصالح المشتركة
3. التفقدية العامة
4. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
5. إدارة التعاون الدولي
6. خلية الحوكمة

يعكس العدد الهام للهياكل الإدارية المتدخلة الدور الأساسي والمحوري لبرنامج القيادة والمساندة في التنسيق بين مختلف برامج مهمة السياحة والصناعات التقليدية من جهة وفي تحقيق السياسة العامة للوزارة من جهة أخرى. ويبين الرسم البياني التالي أهم الهياكل الساهرة على تنفيذ برنامج القيادة والمساندة بما في ذلك برامجه الفرعية:

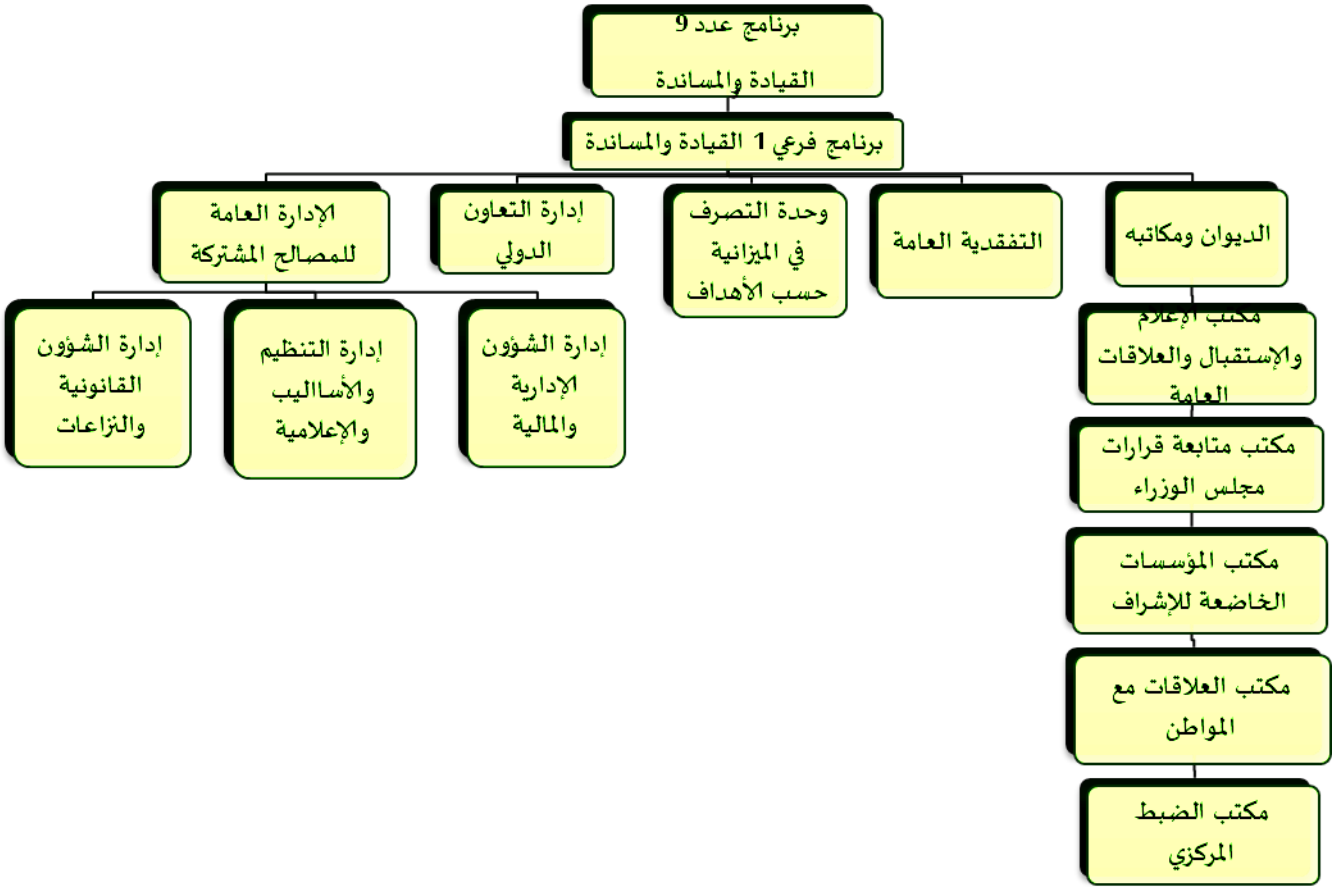

وتتوزع ميزانية القيادة والمساندة لسنة 2021 حسب الانشطة على النحو التالي:

البرنامج	الانشطة	تقديرات2021
البرنامج 09:القيادة والمساندة	القيادة	336 أ.د
	المساندة	21167 أ.د
المجموع		21503

2. أهداف ومؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج:

1.1 تقديم الأهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

تبرز الجداول التالية مختلف المؤشرات المتعلقة ببرنامج القيادة والمساندة مبوبة حسب الأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها.

❖ **الهدف الاستراتيجي الاول:التحكم في كتلة الاجور**

❑ **تقديم الهدف الاستراتيجي** : يعكس هذا الهدف مختلف الانشطة التي من شانها ان تساهم في حوكمة التصرف في الموارد البشرية كالرفع من نسبة التأطير وتحسين نسبة مشاركة الاعوان في الدورات التكوينية وترشيد الانتدابات الجديدة

ويضم هذا الهدف مؤشرات قيس أداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى دعم نسبة التأطير عبر الإنتدابات المدروسة إنطلاقا من الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة وذلك كما يثبته جدول مؤشرات قيس الأداء. كما ان تحسين نسب التكوين عبر إثراء وتوسيع مجالات التكوين من شأنه أن يدعم وينهض بالمؤهلات المهنية للإطارات والأعوان .

وقد تم تنزيل هذا الهدف الى هدف خصوصي وحيد وهو **الرفع من مردودية الموارد البشرية** ويظم هذا الهدف مؤشرات قيس الاداء المدرجة بالجدول التالي:

مبررات إعتماد المؤشرات

ع/ر	المؤشرات	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1.1.1.1.9	نسبة التأطير	%	50	57.53	57.53	63.08	63.64	63.24	63.29
2.1.1.1.9	نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين	%	30.36	65.27	63.23	58.6	60.5	61.5	62.9
3.1.1.1.9	نسبة الحضور الفعلي بالعمل	%	93.02	94.7	96.67	95.93	96.45	97.04	97.30

❖ **الهدف الاستراتيجي الثاني :تحسين التصرف في الإعتمادات**

❑ **تقديم الهدف الاستراتيجي** : يشمل هذا الهدف جملة الانشطة التي تساهم في إحكام تنفيذ ومتابعة ميزانية الوزارة وذلك من خلال تحسين نسق استهلاك الإعتمادات خاصة المتعلقة بالإستثمار والتدخل العمومي

وقد تم تنزيل هذا الهدف الى هدف خصوصي وحيد وهو **ترشيد التصرف في الميزانية** ويظم هذا الهدف مؤشرات قيس الاداء المدرجة بالجدول التالي:

مبررات إعتماد المؤشرات

ع/ر	المؤشرات	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1.2.2.1.9	نسبة تقدم تنفيذ الميزانية	%	91,07	95,65	86.00	90	92	95	98
2.2.2.1.9	نسبة كتلة الاجور من اجمالي الميزانية	%	8.08	8.24	10.21	10.30	10.30	10	10

❖ **الهدف الاستراتيجي الثالث: فاعلية برنامج القيادة والمساندة**

تقديم الهدف الاستراتيجي : يشمل هذا الهدف مختلف الانشطة والخدمات والمعدات والتقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع لضمان حسن سيرها.

الى جانب معاضدة المجهود الوطني للتحكم في الطاقة من خلال ترشيد التصرف في اسطول السيارات الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة .

وقد تم تنزيل هذا الهدف الى هدف خصوصي وحيد وهو **ترشيد التصرف في اسطول السيارات** ويظم هذا الهدف مؤشرات قيس الاداء المدرجة بالجدول التالي:

مبررات إعتماد المؤشرات

ع/ر	المؤشرات	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1.3.3.1.9	معدل كلفة الاصلاح والصيانة لكل سيارة ادارية	دينار	2540	2435	2031	2167	1860	1815	1870
2.3.3.1.9	معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	لتر	1 718	1 718	1 718	1 833	1 620	1 581	1629

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج **"القيادة والمساندة"** بعنوان سنة **2021** :

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات	التدخلات	تقديرات الإعتمادات

				للأنشطة لسنة 2021
هدف إستراتيجي عدد 1 : التحكم في كتلة الاجور	هدف عملياتي عدد 1: الرفع من مردودية الموارد البشرية	مؤشر عدد 1: نسبة التأطير تقديرات 2021: 63.29%	تحديد الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة	**القيادة: 336 أ.د**
		مؤشر عدد 2 : عدد نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين تقديرات 2021: 62.9%	❖ حوكمة أنظمة المعلومات Governance des systems d'iformation ❖ ادارة التغيير في مجال الادارة الالكترونية والسلامة المعلوماتية وتعميمها على جميع الاطارات والأعوان المباشرين بالوزارة.	
		مؤشر عدد 3: نسبة الحضور الفعلي بالعمل تقديرات 2021 : 97.3%	متابعة حضور الأعوان لمقرات العمل بأوقات الدوام الرسمي	
هدف إستراتيجي عدد 2 : تحسين التصرف في الإعتمادات	هدف عملياتي عدد 1: ترشيد التصرف في الميزانية	مؤشر عدد 1 :نسبة تقدم تنفيذ الميزانية تقديرات 2021: 98%	❖ صرف الاعتمادات للفقرات والفقرات الفرعية لميزانية الوزارة ❖ تسديد الحاجيات لمختلف المصالح ❖ اصدار اذون التزود ❖ خلاص الفواتير والنفقات المتعلقة بها	**المساندة: 21167 أ.د**
		مؤشر عدد 2 : مؤشر عدد 2 :نسبة كتلة الاجور من اجمالي الميزانية تقديرات 2021 : 10%	❖ القيام بالاعمال الخاصة بالتأجير ومتابعة تنفيذها بمنظومة انصاف وأدب ❖ انجاز العمليات المالية للأجور ❖ المصادقة على الأجور ❖ اصدار أوامر الصرف ❖ استخراج كل الوثائق	

			الخاصة بالتأجير الجماعية والفردية الشهرية والسنوية	
هدف إستراتيجي عدد 3 :فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**هدف عملياتي عدد1: ترشيد التصرف في اسطول السيارات**	مؤشر عدد 1 :معدل كلفة الاصلاح والصيانة لكل سيارة ادارية **تقديرات 2021: 1870 دينار**	❖ متابعة الاصلاحات والصيانة ❖ تشخيص الإعطاب ❖ التفقد الدوري للسيارات ❖ القيام بالاستشارات للقطع اللازمة للإصلاح بعد التشخيص متابعة عملية الإصلاح ❖ اصدار الاستشارات الخاصة باقتناء قطع الغيار وكلفة اليد العاملة للصيانة ❖ اصدار أذون التزود خلاص الفواتير	
		مؤشر عدد 2 :معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة **تقديرات 2021 : 1629 لتر**	❖ متابعة دفاتر السيارات ❖ متابعة دفاتر السيارات التثبت من المسافة المقطوعة ❖ متابعة كشوفات الوقود ❖ توزيع الوقود ❖ اصدار قصاصات التزود بالوقود ❖ خلاص الفواتير الخاصة بعقد التزود بالوقود ❖ اصدار الأذون بالمهمات في استعمال سيارات المصلحة ❖ اصدار اذون التزود بالمحروقات	

3. نفقات البرنامج:

1.3 ميزانية البرنامج :

تم ضبط مجموع نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** في حدود **21363** أ .د مقابل **21176** أ.د سنة **2020** وتتوزع كما يلي :

1. **نفقات التأجير**

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** في حدود **2160** أ.د مقابل **2187** أ.د سنة **2020** أي بانخفاض قدرها **27** أ.د وهو ما يمثل نسبة **-1.23%**

2. **نفقات التسيير**

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لبرنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** في حدود **800** أ.د مقابل **639** أ.د سنة **2020** أي بزيادة قدرها **161** أ.د وهو ما يمثل نسبة **25.20 %+**.

3. **نفقات التدخلات**

ضبطت نفقات التدخلات تعهدا و دفعا لبرنامج القيادة والمساندة لسنة **2020** في حدود **210** أد مقابل**203** أ.د سنة 2021 أي بنسبة انخفاض قدرها**3,33-**.

4. **نفقات الإستثمار**

ضبطت نفقات الإستثمار لبرنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** في حدود **200** أد .

وستوظف النفقات الأولى والثانية لتغطية:

- مصاريف التأجير
- التكوين والترقيات الداخلية بعنوان سنة **2021**
- مجابهة نفقات تسيير المصالح لمختلف البرامج
- لتعزيز التجهيزات الإدارية ومتطلبات أخرى قصد توفير الظروف الملائمة للعمل والرفع من الإنتاجية
- لتنفيذ البرامج الإعلامية بما يدعم النظام المعلوماتي بالوزارة ويحسن جودة خدماتها

في حين ستوظف النفقات الثالثة والرابعة المقترحة لتمويل:

- تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي
- تدخلات صندوق حماية المناطق السياحية
- المساهمة في حماية وتحسين المحيط السياحي

توزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** على النحو التالي :

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	مصادر التمويل	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	م ع م	1857	2187	2300	113	5,17
	ح خ	-	-	-	-	-

	موارد الدولة	1857	2187	2300	113	5,17
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	1857	2187	2300	113	5,17
	م ع م	537	639	800	161	25,20
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	537	639	800	161	25,20
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	537	639	800	161	25,20
	م ع م	223	210	203	-7	-3,33
	ح خ	12600	18000	18000	-	-
	موارد الدولة	12823	18210	18203	-7	-0.03
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	12823	210	203	-7	-3,33
نفقات الإستثمار	م ع م	142	200	200	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	142	200	200	-	-
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	142	200	200	-	-
نفقات العمليات المالية	م ع م	-	-	-	-	-
	ح خ	-	-	-	-	-
	موارد الدولة	-	-	-	-	-
	م ذ م ع	-	-	-	-	-
	مجموع القسم	-	-	-	-	-
المجموع	م ع م	2759	3236	3503	267	8.25
	ح خ	12600	18 000	18000	-	-

موارد الدولة	15359	21 236	21503	267	1,26
م ذ م ع	-	-	-	-	-
مجموع القسم	15359	21 236	21503	267	1,26

وفيما يلي رسم بياني للنفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** حسب طبيعة النفقة :

النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021

حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

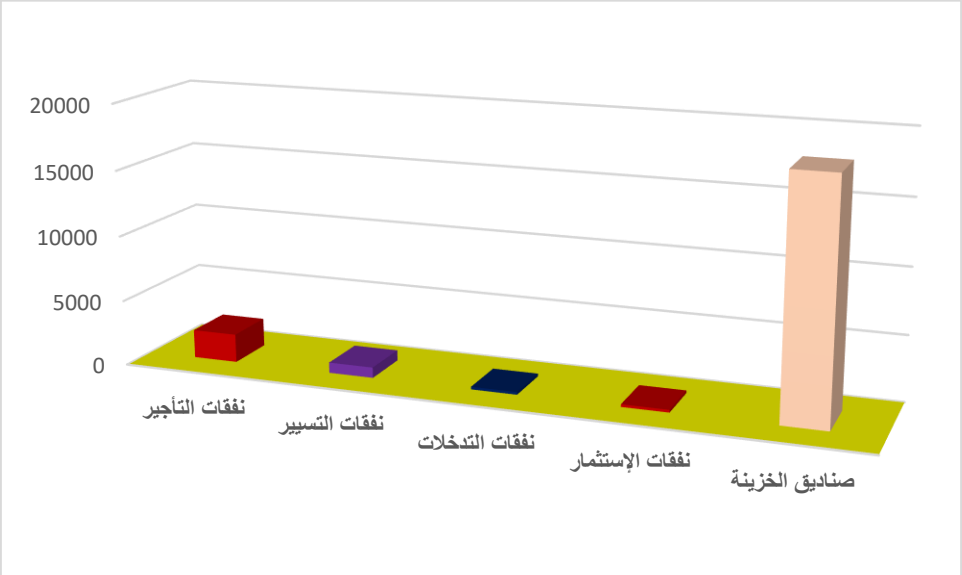

ويبرز الجدول التالي توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة **2021** حسب مآل النفقة أي حسب البرامج الفرعية والأنشطة :

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020	تقديرات 2021	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ	النسبة (%)
البـــرامج الفرعيـــة المركزية	الأنشـــطة المركزية					
برنـــامج فرعـــي 1 : القيادة والمساندة	النشـــاط 1: القيادة	--//--	306	336	30.292	9.90
	النشـــاط 2:	--//--	20 930	21167	236.708	1.13

	المساندة				
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	15 633	21 236	21503	267	1.25
مجموع البرنامج	**15 633**	**21 236**	**21503**	**267**	**1.25**

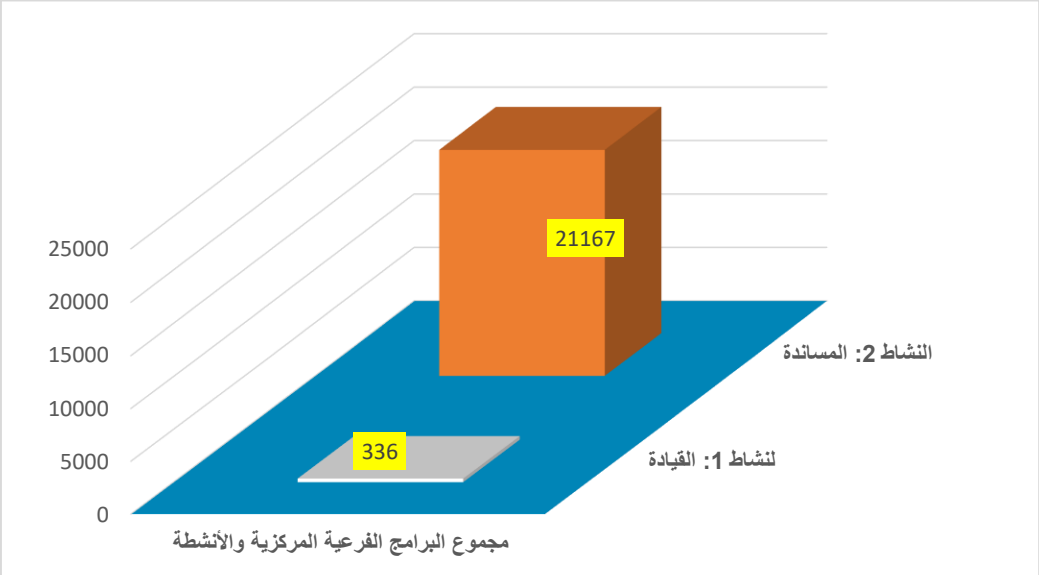

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة:

- **الفرضيات المعتمدة في تحديد تقديرات سنوات 2021-2023:**
  - **نفقات الاجور:**

تم احتساب نفقات الأجور لسنوات **2021- 2023** بعد الأخذ بعين الاعتبار:

- الزيادة في الأجور بعنوان سنوات **2021-2023**
- المناظرة الداخلية في الصنف والرتب لسنوات **2020-2022**
- التدرج والترقية لسنة **2021-2023**

  - **نفقات التسيير:**

تم احتساب نفقات التسيير لسنوات **2021-2023** بعد الأخذ بعين الاعتبار:

- الزيادة في كلفة الوقود المخصصة لوسائل النقل
- الزيادة في نفقات الأكرية (5 %)

  - **نفقات التدخلات :**

تم احتساب نفقات التدخلات لسنوات **2021-2023** بعد الأخذ بعين الاعتبار :

- عدد الأعوان الفعلي في احتساب مصاريف الطعام
- المساهمة في منظمة السياحة العالمية
- الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية حماية وتحسين المحيط السياحي

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى **2021-2023** لبرنامج القيادة والمساندة :

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: أ.د

البيان	إنجازات 2018	انجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	1 708	1 857	2187	2300	2438	2511
نفقات التسيير	550	537	639	800	848	873
نفقات التدخلات	12488	12823	18210	19295	19305	19874
نفقات الإستثمار	155	142	200	200	212	218
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-
المجموع	**14 901**	**15 359**	**21236**	**21503**	**22793**	**23477**

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر: 1.1.1.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	نسبة التأطير
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	التحكم في كتلة الاجور
الهدف العملياتي	الرفع من مردودية الموارد البشرية
التعريف	يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة تأطير الأعوان
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب صنف الأعوان، حسب الجنس، حسب المصالح

الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	عدد الاطارات / العدد الجملي للموظفين والعملة
وحدة القيس	%
مصدر المعطيات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	إدرة الشؤون الإدارية والمالية
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	مصلحة الشؤون الإدارية
طريقة تجميع المعطيات	تقارير ومعطيات ذات صبغة إدارية
دورية احتساب المؤشر	سنوي.
القيمة المنشودة (س+3)	**64** % نسبة تأطير بنهاية سنة **2023**.
تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	رئيس مصلحة الشؤون الإدارية

قراءة في نتائج المؤشر

الجدول الزمني للمؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة التأطير	%	50	57.53	57.53	63.08	63.64	63.24	63.29

■ رسم بياني

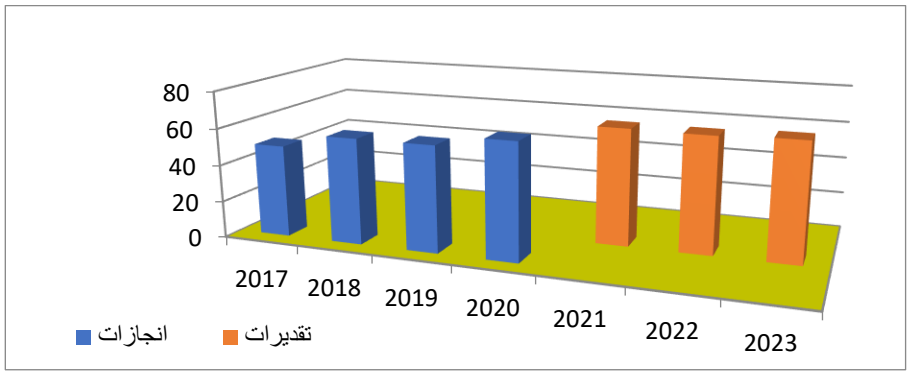

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تعد نسبة التأطير بالنسبة للوزارة مهمة مقارنة ببعض الهياكل الاخرى غير ان ذلك لا يمكن ان ينفي الحاجة الى وجود نقص في نسبة الاطارات المتوسطة وصنف العملة وخاصة بعد ايقاف الانتدابات في السنوات الأخيرة كما ان الارتفاع الحاصل في نسبة التأطير خلال سنة 2020 يعود في الاصل الى الترقيات في الرتب من خلال المناظرات الداخلية المنجزة بالوزارة خلال السنوات سنتي 2018 و2019 بالخصوص.

هذا وان التقديرات للسنوات القادمة تشير الى المحافظة تقريبا على نفس النسب الحاصلة حاليا في حالة تواصل غلق باب الانتدابات.

الانشطة المرتبطة بالمؤشر:

الانشطة	الاجراءات
تحديد الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة	البطاقة الوصفية للحاجيات من الانتدابات لكل هيكل مع الوصف الدقيق للمهام المزمع التكليف بها وكذلك نوعية الشهائد العلمية او الاختصاص المطلوب لمركز العمل المراد سد شغوره

النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم توفير العدد المطلوب من الانتدابات كل سنة.

بطاقة مؤشر: 2.1.1.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	التحكم في كتلة الاجور
الهدف العملياتي	الرفع من مردودية الموارد البشرية
التعريف	يهدف هذا المؤشر إلى إحصاء وبيان نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين مقارنة بالعدد الجملي للأعوان
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب المنتفعين، حسب الدورات التكوينية، حسب المحاور

الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	**عدد المنتفعين بالتكوين / العدد الجملي للأعوان**
وحدة القيس	**%**
مصدر المعطيات	**الإدارة العامة للمصالح المشتركة**
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	**إدارة الشؤون الإدارية والمالية**
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	**مصلحة الشؤون الإدارية**
طريقة تجميع المعطيات	**تقرير الأنشطة التكوينية الخاص بكل سنة**
دورية احتساب المؤشر	سنوي.
القيمة المنشودة (س+3)	**63 %**بموفى سنة **2023**.
تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	رئيس مصلحة الشؤون الإدارية

قراءة في نتائج المؤشر

الجدول الزمني للمؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين	%	30.36	65.27	63.23	58.6	60.5	61.5	62.9

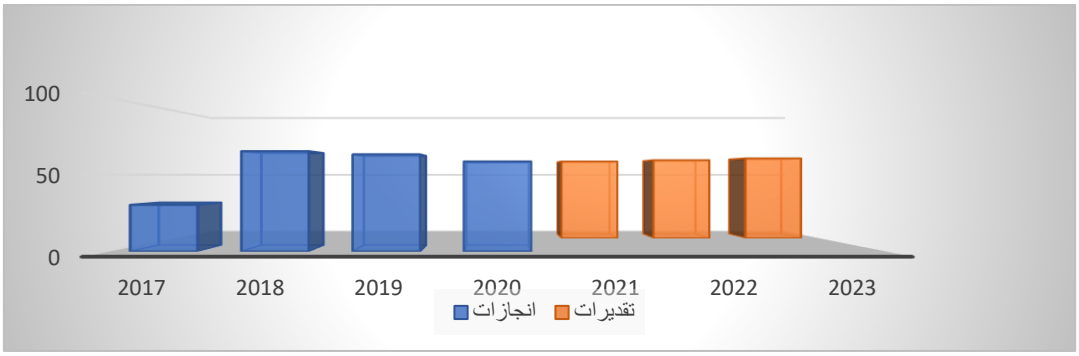

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تبعا للمؤشر الخاص بنسبة مشاركة الاعوان في الدورات التكوينية يتضح التطور النسبي من سنة الى اخرى ويعود ذلك الى الترفيع في الميزانية المخصصة للتكوين بصورة عامة بالرغم من ذلك فان الميزانية المخصصة للتكوين تبقى ضعيفة مما يحتم الغاء بعض الدورات التكوينية المبرمجة بالمخطط السنوي للتكوين والاعتماد في كثير من الاحيان على الدورات التكوينية مع الهياكل العمومية والتي تكون كلفتها غير باهضة (90 دينار يوميا) وكذلك يمكن تشريك اكثر عدد ممكن من الإطارات والاعوان . اما بخصوص التطور الملحوظ خلال سنة 2018 فان ذلك يعود الى تشريك أكثر عدد ممكن من الاعوان والإطارات في الدورات التكوينية المبرمجة مع الهياكل العمومية.

الانشطة المرتبطة بالمؤشر:

الانشطة	الاجراءات
حوكمة أنظمة المعلومات Gouvernance des systèmes d'information	الحرص على الاستخدام الفعال لتقنية المعلومات وذلك بإتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من الاعوان والاطارات للتكوين في الاعلامية وحسن استغلال المعلومات للصالح العام
ادارة التغيير في مجال الادارة الالكترونية والسلامة المعلوماتية وتعميمها على جميع الاطارات والأعوان المباشرين بالوزارة.	اضافة الى الدورات التكوينية للإطارات المكلفة بمصلحة الاعلامية فانه يواصل العمل على تركيز تقنيات المعلومات والاتصال صلب العمل الاداري اليومي بتركيز تطبيقات إلكترونية مثل منظومة عليسة حاليا (منظومة التصرف في المراسلات) واستغلال البريد الالكتروني الوظيفي (حسن استغلال الأنترانت).
دورات تكوينية في مجال الاعلامية دورات تكوينية في مجال الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد دورات تكوينية في مجال الصفقات العمومية دورات تكوينية في مجال التصرف الاداري الحديث ومجال مقاربة النوع الاجتماعي	السعي الى تنمية القدرات والمعارف الذاتية للإطارات والأعوان بالوزارة ومواكبة التمشي الاستراتيجي للدولة في خصوص التكوين وتطوير كفاءات الموظف.

النقائص المتعلقة بالمؤشر

- توفير الوسائل والاعتمادات المطلوبة لتأمين دورات تكوين مبرمجة.

بطاقة مؤشر: 3.1.1.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	نسبة الحضور الفعلي بالعمل
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	التحكم في كتلة الاجور
الهدف العملياتي	الرفع من مردودية الموارد البشرية
التعريف	يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة الحضور الفعلي بالعمل
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب المصالح، حسب الأعوان، حسب توقيت العمل

الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	عدد الاطارات والأعوان الحاضرين / العدد الجملي للأعوان
وحدة القيس	%
مصدر المعطيات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	إدارة الشؤون الإدارية والمالية
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	مصلحة الشؤون الإدارية
طريقة تجميع المعطيات	تقارير ومعطيات ذات صبغة إدارية
دورية احتساب المؤشر	سنوي.
القيمة المنشودة (س+3)	**97.3 %** بحلول سنة **2023**.
تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	رئيس مصلحة الشؤون الإدارية

قراءة في نتائج المؤشر

الجدول الزمني للمؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الحضور الفعلي بالعمل	%	93.02	94.7	96.67	95.93	96.45	97.04	97.30

■ رسم بياني

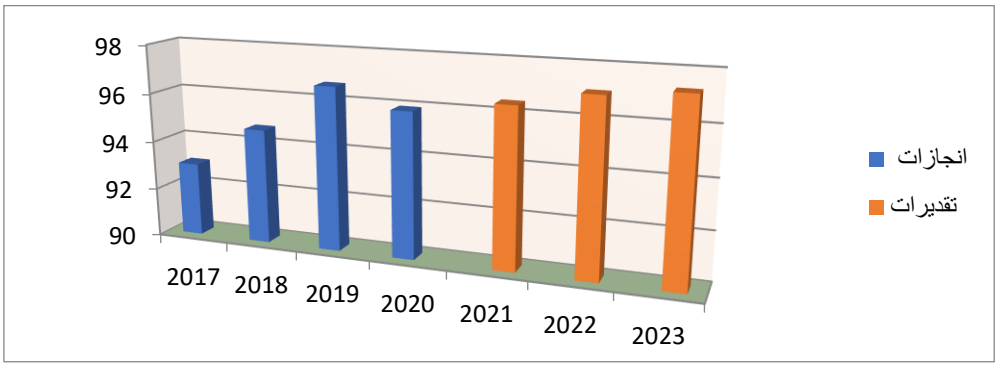

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: من خلال المؤشر الخاص بنسبة الحضور الفعلي بالعمل يلاحظ استقرار وعدم تفاوت كبير في النسب وخاصة في السنوات الاخيرة غير ان الانخفاض النسبي لسنة 2020 بخصوص نسب الحضور يعود لوجود حالات مرض طويل الأمد لبعض الاعوان والتي كان لها التأثير الواضح في تراجع نسبة الحضور الفعلي لإطارات واعوان وزارة السياحة علما وانه يمكنه لا وجود لغيابات غير مبررة وأيضا تراجع عدد رخص المرض العادي.

الانشطة المرتبطة بالمؤشر:

الانشطة	الاجراءات
متابعة حضور الأعوان لمقرات العمل بأوقات الدوام الرسمي	■ تركيز بطاقات الحضور اليومية بكل ادارة او هيكل اداري ■ الرقابة الدورية للحضور بصفة.

بطاقة مؤشر: 4.2.2.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	نسبة تقدم تنفيذ الميزانية
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	تحسين التصرف في الإعتمادات
الهدف العملياتي	ترشيد التصرف في الميزانية
تعريف المؤشر	يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى تقدم تنفيذ الميزانية واستهلاك الاعتمادات المرصودة
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب الإعتمادات، حسب الفقرات، حسب الفقرات الفرعية

الخصائص الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر	الاعتمادات المستهلكة /الاعتمادات المرصودة
وحدة المؤشر	%
مصدر المعطيات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	إدرة الشؤون الإدارية والمالية
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	مصلحة الشؤون المالية
طريقة تجميع المعطيات	كشف أوامر الصرف وطلبات التزود
دورية احتساب المؤشر	سداسي.
القيمة المنشودة (س+3)	**98%**بنهاية سنة **2023**.
تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	مدير الشؤون المالية

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تقدم تنفيذ الميزانية	%	91,07	95,65	86.00	90	92	95	98
الإعتمادات المرصودة	دينار	2 839 379	2 737 951	3305899	3236000	3 236 000	3 333 080	3 433 072
الإنجازات		2 585 714	2 618	2843235	2912400	--//--	--//--	--//--

					767			

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نستنتج من خلال الجدول والرسم البياني أن نسبة تنفيذ الميزانية تفوق 90 % خلال السنوات الثلاث الماضية وبالتالي لم تبلغ نسبة الانجاز 100% وهي النسبة المنشودة عند تساوي الاعتمادات المرصودة مع حجم الانجاز .

■ رسم بياني

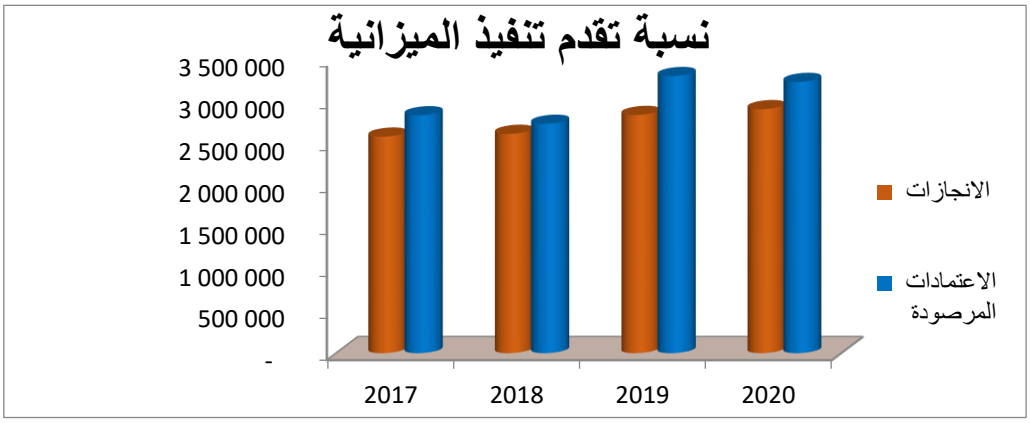

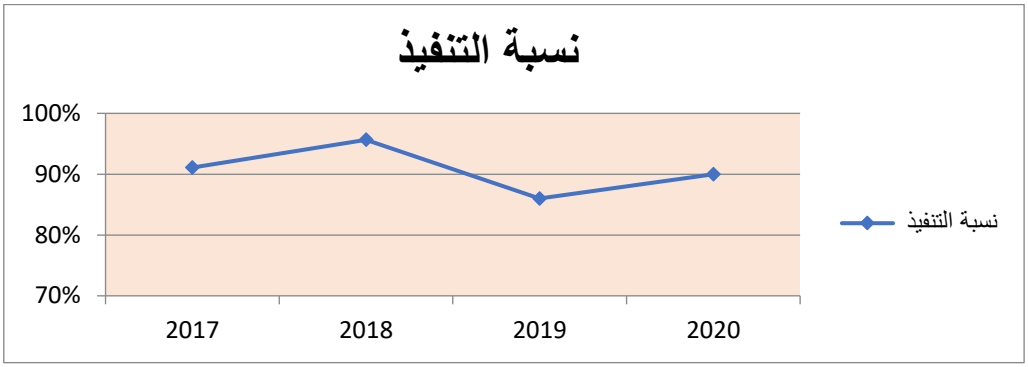

الانشطة المرتبطة بالمؤشر:

الانشطة	الاجراءات
صرف الاعتمادات للفقرات والفقرات الفرعية لميزانية الوزارة	اصدار اذون التزود
تسديد الحاجيات لمختلف المصالح	خلاص الفواتير والنفقات المتعلقة بها

بطاقة مؤشر 5.2.2.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	نسبة كتلة الاجور من اجمالي الميزانية
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	تحسين التصرف في الإعتمادات
الهدف العملياتي	ترشيد التصرف في الميزانية
تعريف المؤشر	يمكن هذا المؤشر من متابعة اعتمادات التأجير ونسبة استهلاكها من جملة الميزانية
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب الإعتمادات، حسب الاعوان، حسب مبالغ الاجور

الخصائص الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر	اعتمادات الصرف المخصصة للتأجير / المجموع العام للميزانية
وحدة المؤشر	%
مصدر المعطيات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	إدرة الشؤون الإدارية والمالية
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	مصلحة الشؤون المالية
طريقة تجميع المعطيات	أوامر الصرف والتعهدات بالنفقة
دورية احتساب المؤشر	سداسي.
القيمة المنشودة (س+3)	**10 %** من مجموع الميزانية بنهاية سنة **2023**..
تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	مدير الشؤون المالية

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة كتلة الاجور من اجمالي الميزانية	%	8.08	8.24	10.21	10.30	10.30	10	10

الإعتمـــــــــادات المرصودة	دينار	20839379	20737951	21305899	21236000	21873080	22529272	23205151
كتلة الأجور		1 624 452	1 684 528	1 708 018	2187000	2252610	2320188	2389794

■ رسم بياني

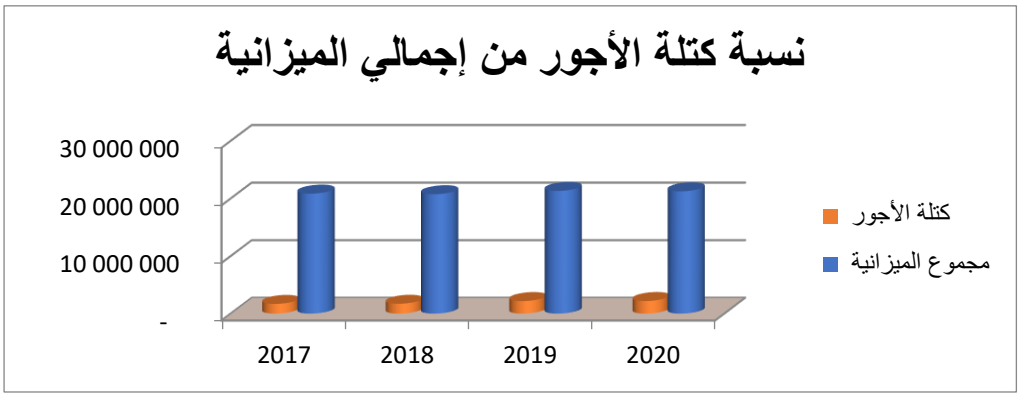

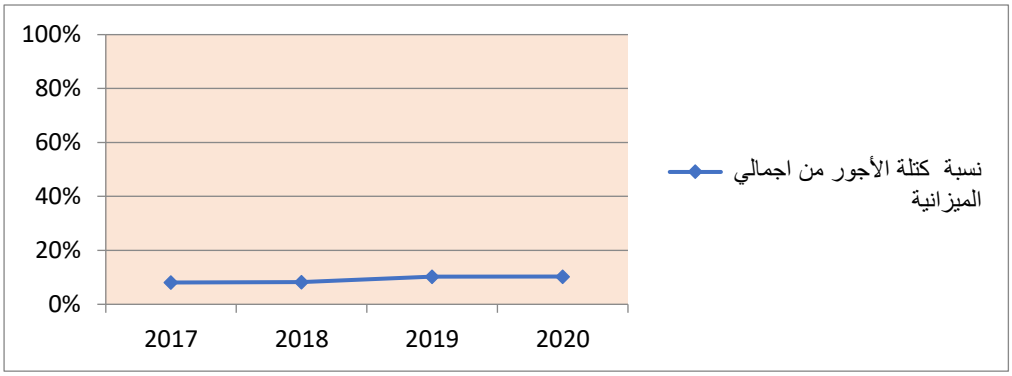

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ استقرارا نسبيا في ميزانية التأجير للسنوات الثلاث الأخيرة مع تذبذب في الاعتمادات المرصودة لمجموع الميزانية ويبقى حجم الميزانية المخصص للتأجير يمثل أكثر من نصف مجموع الميزانية العامة للوزارة

الانشطة المرتبطة بالمؤشر وميزانيتها:

الانشطة	الاجراءات
القيام بالاعمال الخاصة بالتأجير ومتابعة تنفيذها بمنظومة انصاف وأدب	انجاز العمليات المالية للأجور
	المصادقة على الأجور
	اصدار أوامر الصرف
	استخراج كل الوثائق الخاصة بالتأجير الجماعية والفردية الشهرية والسنوية

بطاقة مؤشر 6.1.3.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	معدل كلفة الاصلاح والصيانة لكل سيارة ادارية
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	فاعلية برنامج القيادة والمساندة
الهدف العملياتي	ترشيد التصرف في اسطول السيارات
تعريف المؤشر	يمكن هذا المؤشر من متابعة اعتمادات التأجير ونسبة استهلاكها من جملة الميزانية
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب نوعية السيارة، حسب عمر السيارة، حسب المسافة المستهلكة

الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	مبلغ الاصلاحات للسيارة الواحدة /الاعتمادات المرصودة لميزانية التعهد والصيانة
وحدة المؤشر	الالف دينار
مصدر المعطيات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	إدرة الشؤون الإدارية والمالية
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	مصلحة الشؤون المالية
طريقة تجميع المعطيات	الفواتير وأذون التزود الخاصة بالإصلاح والصيانة لأسطول النقل
دورية احتساب المؤشر	سداسي.
القيمة المنشودة (س+3)	**1870** دينار بنهاية سنة**2023**.
تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	مدير الشؤون المالية

قراء في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل كلفة الاصلاح والصيانة لكل سيارة ادارية	دينار	2540	2435	2031	2167	1860	1815	1870

■ رسم بياني

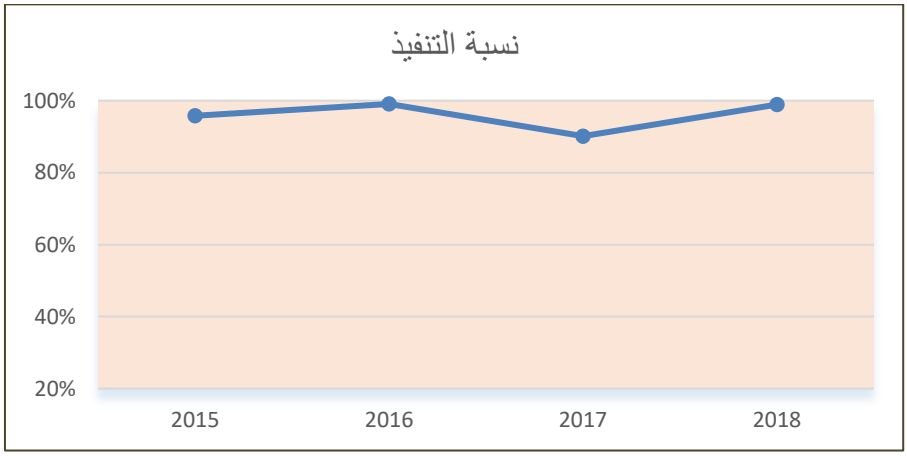

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نستنتج من خلال الجدول والرسم البياني ارتفاعا في ميزانية الصيانة السيارات الإدارية خلال السنوات الثلاث الأخيرة وكذلك كلفة الصيانة للسيارة الواحدة وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها :

- ارتفاع اسعار قطع الغيار وارتفاع كلفة اليد العاملة
- ارتفاع عمر السيارة وكذلك عدد الكيلومترات المقطوعة لكل سيارة

الانشطة المرتبطة بالمؤشر:

الانشطة	الاجراءات
متابعة الاصلاحات والصيانة	التفقد الدوري للسيارات
اصدار الاستشارات الخاصة باقتناء قطع الغيار وكلفة اليد العاملة للصيانة	تشخيص الإعطاب
اصدار أذون التزود خلاص الفواتير	القيام بالاستشارات للقطع اللازمة للإصلاح بعد التشخيص متابعة عملية الإصلاح

بطاقة مؤشر 7.1.3.9

الخصائص العامة للمؤشر:

التسمية	معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة
البرنامج	القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي	القيادة والمساندة
الهدف الإستراتيجي	فاعلية برنامج القيادة والمساندة
الهدف العملياتي	ترشيد التصرف في اسطول السيارات
تعريف المؤشر	يمكن هذا المؤشر من متابعة اعتمادات التأجير ونسبة استهلاكها من جملة الميزانية
نوع المؤشر	نتائج
طبيعة المؤشر	نجاعة
التفريعات الممكنة	حسب نوعية السيارة، حسب عمر السيارة، حسب المسافة المستهلكة

الخصائص الفنية للمؤشر:

طريقة احتساب المؤشر	كمية الوقود الجملية المستهلكة / عدد سيارات المصلحة
الوحدة	اللتر
مصدر المعطيات	الإدارة العامة للمصالح المشتركة
الهيكل المسؤول عن تجميع المعطيات	إدرة الشؤون الإدارية والمالية
الهيكل المسؤول عن تحليل المعطيات	مصلحة الشؤون المالية
طريقة تجميع المعطيات	دفاتر السيارات وكشوفات توزيع الوقود
دورية احتساب المؤشر	سنوي
القيمة المنشودة (س+3)	**1629** لتر بنهاية سنة **2023**.

تاريخ توفر المؤشر	جوان 2020
المسؤول على المؤشر	مدير الشؤون المالية

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الاداء	وحدة القيس	إنجازات			ق.م 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2020	2021	2022
معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	لتر	1 718	1 718	1 718	1 833	1 620	1 581	1 629

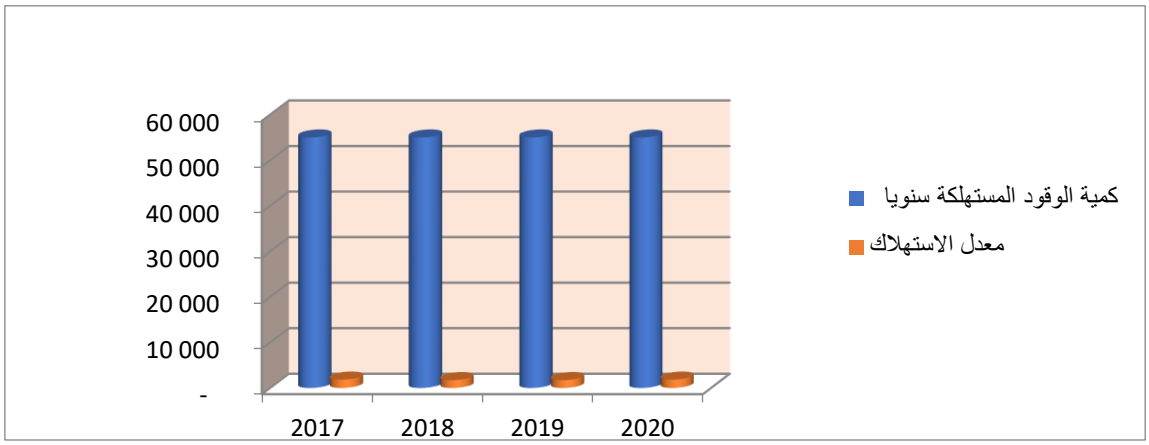

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

نلاحظ تذبذب في الاستهلاك الفردي للسيارات من الوقود وذلك يعود بالأساس إلى تقادم الأسطول الذي يؤثر على الاستهلاك

الانشطة المرتبطة بالمؤشر:

الانشطة	الاجراءات

متابعة دفاتر السيارات	اصدار قصاصات التزود بالوقود
توزيع الوقود	خلاص الفواتير الخاصة بعقد التزود بالوقود
متابعة دفاتر السيارات التثبت من المسافة المقطوعة	اصدار الأذون بالمهمات في استعمال سيارات المصلحة
متابعة كشوفات الوقود	اصدار اذون التزود بالمحروقات